التقرير السنوي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

فهرس المحتويات:

البند:	رقم الصفحة:
رسالة البنك	3
أعضاء مجلس الادارة	4
كلمة رئيس مجلس الادارة	10 - 5
الإدارة التنفيذية	11
مدراء الدوائر	12
تقرير مجلس الادارة	57 – 13
البيانات المالية السنوي المدققة من مدقق الحسابات	157 - 58
تقرير مدقق الحسابات المستقل	163 - 158
إقرارات مجلس الإدارة	164
دليل الحاكمة المؤسسية ودليل إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة	226 - 165
عناوين الفروع	227

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

أعضاء مجلس الإدارة

1. سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ/ رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
2. معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي/ نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
3. سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة/ عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
4. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)/عضو مجلس إدارة ويمثلها :
   i. سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح ابوغوش (غير مستقل)
   (اعتباراً من 2020/9/8 ولغاية 2023/9/30)
   ii. سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات (غير مستقل)
   (تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/10/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/10/11) .
5. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)/عضو مجلس إدارة ويمثلها:
   i. سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال (غير مستقل)
   (اعتباراً من 2019/11/10 ولغاية 2023/7/31)
   ii. سعادة السيد رامي آدم طيطي (غير مستقل)
   (تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/08/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/08/16)
6. شركة الأردن الأولى للاستثمار/عضو مجلس إدارة ويمثلها:-
   i. سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" (غير مستقل)
7. سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور (غير مستقل)
8. سعادة السيد أسامة عمر علي حمد / عضو مجلس إدارة (مستقل)
9. سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام/عضو مجلس إدارة (مستقل)
10. سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح/ عضو مجلس إدارة (مستقل)
11. سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة (مستقل)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

يسرني ان اضع بين ايديكم التقرير السنوي العشرين للبنك التجاري الاردني عن العام 2023، والذي حقق فيه البنك نتائج جيدة، رغم حالة التوتر العام التي تسود المنطقة (والتي زادت بشكل كبير مع بداية الربع الرابع من العام 2023 بحرب اسرائيل على قطاع غزة)، وما تبعها من اثار على الحالة الاقتصادية والمعيشية على مستوى المجتمع بكافة فئاته. كما وشهد العام 2023 تغيرات كبيرة باسعار الفائدة ، فقد شهدت اسعار الفائدة خلاله 7 ارتفاعات متتالية في معدلاتها، حتى وصلت الى اعلى مستوياتها منذ العام 2001، حيث استمر الفيدرالي الأمريكي - وبهدف كبح وتهدئة معدلات التضخم والتي اخذت واستمرت بالارتفاع من بداية العام 2022 مع بداية التعافي من آثار كورونا - برفع معدل اسعار الفائدة لعدة مرات وارتفعت من 0% في بداية العام 2022 الى 5% في نهاية شهر يوليو/ تموز 2023 (وهو اعلى معدل/الذروة منذ العام 2001) وليستقر هذا المعدل حتى نهاية العام 2023، وبالتماشي مع الفيدرالي الامريكي قام البنك المركزي الاردني برفع اسعار الفائدة على ادوات الدين لديه حيث ارتفع سعر الفائدة الرئيسي من 2.5% في بداية العام 2022 الى 7.5% في نهاية تموز من العام 2023، وايضا قام بهذا الاجراء (رفع اسعار الفائدة خلال الفترة) العديد من البنوك المركزية في العالم بما فيها البنك المركزي الاوروبي.

هذا الارتفاع في اسعار الفائدة والذي شكل تحديا وضغوطا على العديد من اوجه النشاط الاقتصادي والمصرفي كبطاقات الائتمان، والقروض السكنية والاستهلاكية، والاقتراض من البنوك بشكل عام، وايضا تأثرت قدرات الافراد الاستهلاكية وقدرات الشركات على الاقتراض والتوسع، مما اثار مخاوف من حدوث ركود اقتصادي، وهو الامر الذي حدا بالبنوك المركزية (ومع استقرار معدلات التضخم) بالتخلي عن النهج التصاعدي لرفع اسعار الفائدة وتثبيتها من بداية شهر 2023/8 وحتى نهاية العام 2023، مع (وجود توقعات) بخفض اسعار الفائدة خلال العام 2024 .

محليا، واضافة للظروف الاستثنائية على المستوى الاقليمي وتغيرات اسعار الفائدة، فان الاقتصاد الاردني ممثلا بأبرز المؤشرات الاقتصادية كان يعاني من ضعف مزمن فيه، من حيث تدني معدلات نمو الناتج المحلي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي، اضافة الى استمرار عجز المالية العامة، وعجز الحساب الجاري والميزان التجاري.

البنك التجاري ورغم هذه الظروف وكما تمت الاشارة اليه سابقا، حقق نتائج جيدة ان كانت على الجانب المالي او الجانب التشغيلي، او في ممارسة دوره الاجتماعي.

ففي الجانب المالي، وعلى مستوى صافي الربح، استمر البنك بالنمو وللسنة الثالثة على التوالي محققا ربحا بمبلغ 11.5 مليون دينار في نهاية العام 2023 مقارنة مع 11.3 مليون دينار في نهاية العام 2022، و 7 مليون دينار للعام 2021 وذلك بعد ان شهد صافي الربح انخفاض كبير في العام 2020 بسبب تأثير ازمة كورونا، علما ان التحسن والارتفاع في ارباح البنك نتج عن ارتفاع الدخل (والذي يمثل صافي ايرادات النشاط التشغيلي للبنك)، فقد ارتفع الدخل من 42.7 مليون دينار في العام 2020 الى 44.4 مليون دينار، و 51.4 مليون دينار، و 51.9 مليون دينار، للأعوام 2021 و2022 و 2023 على التوالي.

على مستوى مصادر واستخدامات الاموال ارتفعت ارصدة ودائع العملاء والتأمينات من 935 مليون دينار في نهاية العام 2022 الى 1008 مليون دينار نهاية العام 2023 وبنسبة نمو بلغت 7.8% كذلك ارتفع رصيد صافي التسهيلات من 702 مليون دينار الى 732 مليون دينار وبنمو نسبته 4.4% وذلك نهاية العام 2023 عن نهاية العام 2022.

ومع هذا النمو في كل من الودائع والتسهيلات للعام 2023 عن العام 2022، كان البنك التجاري يحقق نتائج أفضل من القطاع المصرفي في معدلات نمو الودائع والتسهيلات خلال العام 2023، فقد ارتفعت ودائع عملاء البنك للعام 2023 عن العام 2022 بنسبة 7.8% لدينا مقابل 3.9% للقطاع المصرفي، فيما بلغت نسبة نمو اجمالي التسهيلات لدينا 6.2% مقابل 2.6% للقطاع المصرفي، الامر الذي ادى الى ارتفاع حصتنا السوقية في كل من الودائع والتسهيلات.

وفيما يتعلق بحقوق المساهمين فقد شهدت ايضا نمو وبنسبة 4.2% للعام 2023 عن العام 2022 حيث بلغت 169 مليون دينار في نهاية العام 2023 مقارنة مع 162 مليون دينار نهاية العام 2022.

ايضا واضافة الى النمو في نتائج اعمال البنك والنمو في مصادر واستخدامات الاموال لديه، كان هناك تحسن في العديد من مؤشرات الربح ومؤشرات جودة المحفظة ومؤشرات المتانة المالية، فقد شهد معدل العائد على الموجودات ارتفاع من 0.81% الى 0.84% في العام 2023 مقابل العام 2022، اما العائد على حقوق المساهمين فرغم ارتفاع صافي الربح للعام 2023 عن العام 2022، الا ان النمو في حقوق المساهمين ادى لانخفاض معدل العائد عليها بشكل طفيف وبلغ المعدل 6.94% للعام 2023 مقارنة مع 7.33% للعام 2022.

وفيما يتعلق بجودة المحفظة الائتمانية، فقد ارتفعت نسبة التغطية (والتي تقيس قدرة البنك على تغطية صافي ديونه غير العاملة من المخصصات) من 89% في نهاية العام 2022 الى 97% في نهاية العام 2023.

اما ما يتعلق بمؤشرات المتانة والرقابة على المركز المالي فقد كان هناك تحسن كبير في عدد من المؤشرات من ابرزها، ارتفاع معدل كفاية رأس المال من 13.29% نهاية العام 2022 الى 13.41% نهاية العام 2023 (وهو اعلى من الحد الأدنى المحدد من الجهات الرقابية والذي يبلغ 12%)، ايضا ارتفع معدل سيولة البنك من 114% في نهاية العام 2022 الى 130% للعام 2023، مما يعزز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، وقدرته على مواجهة اي سحوبات كبيرة طارئة من الودائع دون الاخلال بسير اعماله او يؤثر على سيولته، كذلك تحسن مؤشر كفاءة التشغيل حيث انخفض من 53.6% في العام 2022 الى 51.2% نهاية العام 2023 (انخفاض هذا المؤشر افضل) كونه يقيس نسبة النفقات التشغيلية الى الدخل.

اعزائي المساهمين،

النتائج المميزة التي حققها البنك في الجانب المالي رافقها منجزات على الجانب التشغيلي وفي مختلف المحاور وكما يلي:

في جانب العملاء:

يولي البنك التجاري اهتماما ورعاية كبيرة لعملائه، واهتمام البنك بالعملاء انما ينبع من استراتيجية البنك وفلسفته باعتبار العملاء هم محور العملية المصرفية وركنها الاساسي، وهذا الاهتمام يتأتى بعدة اشكال، فعدا عن تقديم البنك للخدمات المتوافرة لديه بجودة عالية، وتطويره لهذه الخدمات وقنوات تقديمها وبما يتناسب مع احتياجات العملاء ورغباتهم، فان البنك يقوم ايضا بالتقصي والبحث عما يلزم العملاء من خدمات مصرفية وبما ويلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، وتطبيق افضل واحدث ما هو موجود في السوق المصرفي، مع التركيز بشكل اكبر على الخدمات الرقمية وقنوات تقديمها.

ولا ينصب اهتمام البنك على خدمة عملائه الحاليين فقط، ورفع نسبة الاحتفاظ بهم وزيادة تعاملاتهم من خلال تقديم حزم من الخدمات المصرفية لهم، بل يتعدى هذا الاهتمام بالعملاء المحتملين في المستقبل، مما جعله يستقصي ايضا حاجات واهتمامات الفئات التي يعمل البنك على استقطابها وخاصة الفئات الشابة والتي دخلت سوق العمل حديثا، ومع اهتمام البنك بعملائه الافراد فانه لا يغفل الاهتمام والتركيز على عملاء باقي القطاعات وخاصة قطاع الشركات الذي يوليه البنك عناية خاصة، مما حدى بالبنك لتقديم منتجات جديدة تخص هذا القطاع، اضافة الى استمرار تقديم المنتجات التي تخص قطاع الافراد، واضافة الى قيام البنك بتقديم وتطوير العديد من المنتجات والتي تخص مختلف عملاء البنك.

هذا الاهتمام انعكس فعليا على نتائج البنك المالية، حيث نلاحظ نموا في ارصدة ودائع قطاع الافراد ونموا في ارصدة ودائع قطاع الشركات (وخاصة الشركات الكبرى) وبنسب اعلى من القطاع المصرفي، مما ادى لارتفاع حصتنا السوقية من ودائع هذه القطاعات.

وعلى مستوى المنتجات، شهدت الودائع نموا في منتجاتها الرئيسية (الجاري والودائع الآجلة) بشكل أفضل من القطاع المصرفي، وفيما يتعلق بحسابات التوفير، فأنها وان انخفضت ارصدتها في نهاية العام 2023 عن بداية العام، الا ان هذا الانخفاض كان اقل من انخفاض القطاع المصرفي في هذه الحسابات، مما ادى لارتفاع حصتنا السوقية من حسابات التوفير.

وعلى مستوى التفرع:

وبهدف وصول البنك بخدماته المصرفية الى أكبر شريحة ممكنة من السكان، وتغطية أكبر عدد من المناطق، سواء المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي المرتفع، او المناطق التي تشهد نموا عمرانيا واقتصاديا، او في المناطق التي قاطنها بحاجة الى الخدمات المصرفية وصعوبة وصولهم اليها، استمر البنك بخطته في الانتشار والتفرع الرامية الى تحقيق هذا الهدف، سواءً من خلال افتتاح فروع جديد (تقليدية او اكسبرس) او من خلال تركيب الصرافات الآلية.

وفي هذا الجانب قام البنك خلال العام 2023 بافتتاح 3 فروع اكسبرس جديدة في 3 محافظات من المملكة (جامعة ابن سينا-العاصمة، الزرقاء الجديدة، اربد/الحي الجنوبي) فيما قام البنك بإغلاق فرعين من فروعه لقرب تواجدهما من فروع اخرى للبنك، وتم دمج حسابات الفروع المغلقة مع الفروع القريبة، وبهذا الحال بلغت شبكة فروع البنك 35 فرعا تغطي مختلف مناطق المملكة.

ايضا استمر البنك بفرض تواجده في مختلف المناطق بشبكة واسعة من الصرافات الآلية حتى بلغت شبكته من الصرافات الالية 80 منها 45 صراف خارجي.

والتزاما من البنك بعكس صورة عصرية وهوية مميزة له، وتعزيز الصورة الذهنية الايجابية لدى عملائه، استمر البنك بتجديد وتحديث عدد من فروعه وصولا الى التحديث لكافة الفروع، كما قام ايضا بتغيير ونقل اماكن عدد من الفروع لمناطق أفضل من ناحية الموقع وتوفر الخدمات التي يحتاجها عملاء البنك، وقربها من اماكن تركزهم.

وهذا كله مع التذكير بان البنك ورغم التوسع في شبكة الفروع والصرافات الالية، فان اهتمامه ما يزال منصبا على تقديم الخدمات الرقمية والالكترونية والتطبيقات المصرفية المختلفة.

على مستوى الموارد البشرية:

يعتبر البنك موارده البشرية أساسا لتكامل العملية المصرفية وتطويرها، فالموارد البشرية ركن اساسي في العملية المصرفية ولا تتم العملية المصرفية بدونهم، وبالتالي انصب اهتمام البنك وتركيزه على هذا المورد.

وفي هذا المجال قام البنك بتطوير وتقديم العديد من الخدمات للموظفين، كما قام ويقوم وباستمرار بدراسة احتياجات الموظفين لتقديم افضل الخدمات لهم وزيادة المزايا التي يستفيد منها الموظفون، ومن الأمثلة على ذلك توفير مواقف سيارات للموظفين (ممن ليس لديهم مواقف)، وتوسيع شبكة اطبائه المعتمدين، للموظفين واسرهم وغيرها، كما يقوم البنك وبشكل منتظم بدراسة الاجور والمزايا التي يقدمها للموظفين ومقارنتها بما هو مطبق في القطاع المصرفي لردم وتجسير اي فجوة في الفروقات بين موظفينا وموظفي القطاع المصرفي، وذلك امتثالا لاستراتيجية البنك في جانب الموارد البشرية " بان يكون بنكنا من افضل البنوك للجهات طالبة التوظيف".

وبهدف رفع كفاءة الكادر البشري في البنك، قام البنك برفد وتعزيز الكادر الموجود لديه بخبرات وكفاءات من القطاع المصرفي، وفي مختلف الدوائر ولمختلف الوظائف، مع عدم تجاوز الموظفين الاكفاء ممن تتوفر فيهم المؤهلات الملائمة لشغل الوظائف الشاغرة من كادر البنك المتواجد لديه، والذي يسعى البنك لتوفيرهم من خلال خطط الاحلال الوظيفي، وايضا مع عدم تجاهل البنك لتوظيف عدد من الخريجين الجدد واعطائهم فرص العمل في البنك.

وتماشيا مع سياسة البنك الرامية لرفع مهارة وكفاءة كادره الوظيفي، يركز البنك وبشكل استثنائي على عملية التدريب والتطوير سواء من خلال مركز التدريب الخاص بالبنك، او من خلال معاهد التدريب المعروفة والمختصة، او من خلال منصة التدريب الالكترونية "سلالم". وخلال العام 2023 بلغ متوسط عدد الدورات التدريبية لكل موظف 14.6 دورة قدمت من خلال 310 نشاط تدريبي.

على مستوى العمليات الداخلية:

وادراكا من البنك لأهمية تطوير اعماله الداخلية كون هذا التطور ينعكس على المنتج والخدمة النهائية المقدمة للعملاء (من دقة وسرعة وجودة)، ولما لهذا التطوير من أثر على نفقات التشغيل المستقبلية وبالتالي نتائج البنك المالية، عمل البنك على تطوير وتحسين عملياته وانظمته الداخلية، وكان التركيز منصبا على تطوير وتحديث النظام البنكي، والبرامج والانظمة التي تساهم في تقديم الخدمات الالكترونية وقنوات تقديمها للعملاء، ودعم منهجية البنك وسعيه في التحول الرقمي، وتطبيق الاتمتة الشاملة لكافة اعمال البنك، حيث تم تطوير وتطبيق العديد من الانظمة والخدمات والاعمال (سواء من قبل الشركات الخارجية ومزودي الخدمات، أو داخليا من قبل موظفي البنك) وتقديم الدعم الفني لها، كذلك قام البنك وفي سبيل حماية عملائه وبياناتهم من السرقة والعبث بالتركيز على جانب الامن السيبراني وتعزيزه، والالتزام بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية الخاصة بذلك ومن هذه التعليمات على سبيل المثال، "تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاءGDPR "، كما قام البنك خلال العام 2023 بتجديد شهادة "الامتثال لمعايير امن وسلامة البطاقات العالمية "PCI-DSS " بهدف توفير اقصى درجات الحماية والأمان لعملائه فيما يتعلق بالبطاقات الائتمانية.

وللحفاظ على استمرارية تطوير أعماله وتماشيه مع أفضل الممارسات المصرفية، يقوم البنك وبشكل مستمر بمراجعة ادلة وسياسات اجراءات العمل والاوصاف الوظيفية وتحديد متطلبات الوظائف، وتعديل ما يتطلب منها ذلك، كما يقوم البنك بمراجعة الهياكل التنظيمية على مستوى البنك ومحطات العمل، والتعديل عليها (ما لزم الامر)، وبالشكل الذي يسهل التواصل بين الموظفين، ويساهم بتقديم الخدمات المصرفية للعملاء على أكمل وجه.

على المستوى الرقابي:

يولي البنك عناية خاصة بالإجراءات الرقابية التي تمارس فيه، وهي الاجراءات المنظمة والمراقبة لأعمال البنك وفق الاسس المصرفية السليمة، وتعليمات الجهات الرقابية، والتدقيق عليها من خلال استخدام الادوات المناسبة،حيث تبين هذه الاجراءات مدى التزام البنك بمتطلبات الجهات الرقابية سواء الداخلية او الخارجية، كما تقوم الجهات المعنية بتطبيق هذه الاجراءات بالعمل من خلالها على منع الاخطاء او اكتشافها ووضع الاجراءات التصحيحية لها، مما يجنب البنك المخالفات والغرامات المالية الناتجة عن هذه الاخطاء، وبما يعزز من سمعة البنك الايجابية سواءً لدى العملاء او لدى الجهات التي لها تعاملات مع البنك، او لدى الجهات الرقابية.

وعلاوة على ذلك يقوم البنك بدراسة وتحليل وادارة مختلف المخاطر التي يتعرض لها، ودراسة مدى قابليته لهذه المخاطر، كما ويقوم البنك بدراسة الاثار المترتبة عليه في حال حدوث أحد هذه المخاطر او مجموعة منها ووفق سيناريوهات مختلفة، وتحديد الاجراءات المناسبة.

اضافة لذلك، تقوم الدوائر الرقابة المعنية في البنك بدراسة ومتابعة اعمال الدوائر وتقديم الاقتراحات التي تؤدي لتطوير الاعمال في البنك، اضافة الى تقديم النصح والمشورة للإدارة العليا في البنك وبما يحسن من سير العملية المصرفية، وعملية صنع القرار.

اعزائي المساهمين،

ان سعي البنك لتحقيق النتائج المالية والمنجزات التشغيلية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الانشطة ونتائج الاعمال، وبما يضمن له التنافس والتطور في السوق، لا يعني توانى البنك وتراجعه عن تأدية دوره الملزم تجاه المجتمع وافراده، فهذا الدور يعتبره البنك فرضا

وواجبا عليه، ويضعه في مقدمة اولوياته، فالقطاع المصرفي ومن ضمنه البنك التجاري له دور داعم وفاعل تجاه المجتمع، كون الفائدة التي تنتج عن هذا الدور تعم لتشمل كافة افراد المجتمع والمؤسسات العاملة فيه.

وفي هذا المجال، قام البنك خلال العام 2023 بتقديم الدعم ومد يد العون للعديد من المراكز الخيرية والاجتماعية والثقافية والصحية والتي تعنى بالفئات الاكثر حاجة للرعاية والاهتمام، كما عمل على تلبية العديد من متطلبات هذه الفئات من متطلبات تعليمية وصحية وثقافية، اضافة لتقديمه الدعم المادي للعديد من فئات في المجتمع المحلي وفي خارج الاردن، ومنها التبرع للأشقاء في غزة من متضرري الحرب. وايضا قام البنك بالعديد من الانشطة والمبادرات التي لها صلة مباشرة بالمجتمع ومنها حملة التبرع بالدم ورعاية عدد من الانشطة الرياضية وغيرها، كما كان لطلاب الجامعات والخريجين الجدد مكان في دائرة ضوء واهتمام البنك.

الاستدامة:

مع زيادة الاهتمام العالمي بموضوع وقضايا الاستدامة، والحث على الالتزام بأهداف التنمية المستدامة ومعايير المحافظة عليها، واهمية تضمينها في مختلف الانشطة والمجالات سواءً للأفراد والحكومات والشركات، وضرورة ان تكون هذه الاجراءات ضمن سياسات واستراتيجيات الشركات والمؤسسات، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية، وبما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع، دون ان يؤثر ذلك على الموارد المستقبلية ومدى انتفاع الاجيال القادمة منها، وانطلاقا من هذا المسعى واستشعارا منه بأهمية الموضوع، قام البنك بالعديد من الاجراءات التي تحافظ على البيئة وعلى مواردها، وصولا الى تحقيق الرفاهية للأفراد وللمجتمع اضافة للموظفين العاملين فيه، ومن ضمن ما قام به البنك في هذا المجال: خفض استهلاك الطاقة، ومشروع الطاقة الشمسية، والتصميم العصري للفروع، وتركيز التعامل مع الموردين المحليين، وخفض استهلاك الورق، واعادة تدوير الاثاث، ودعم الجمعيات والمراكز الموجه للفئات الاكثر حاجة للدعم، وتقديم أفضل الخدمات لموظفيه وعلى اسس من الكفاءة والمساواة وغيرها.

كما قام البنك خلال العام 2023 (وبناءً على طلب من سوق عمان المالي) بإعداد تقرير الاستدامة الاول للبنك عن العام 2022، وسوف يقوم بإعداده وبشكل دائم سنويا، ويبين هذا التقرير أبرز الانشطة والأعمال والاتفاقيات التي قام بها البنك خلال العام 2022 في سبيل تعهده بتحقيق اهداف التنمية المستدامة، والتزاما بمعاييرها العالمية ومدى توافقه معها، كما يبين التقرير رحلة البنك وأبرز المحطات ذات العلاقة باهتمام البنك بقضايا الاستدامة منذ العام 2004 ولغاية نهاية العام 2022.

اعزائي المساهمين،

وفي الختام لا يسعني الا ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ثقتهم الغالية بنا، كما اتقدم بالشكر الجزيل للسادة البنك المركزي الاردني، وهيئة الاوراق المالية لما قدموه للبنك من نصح ومشورة كان لها الاثر فيما دعم مسيرة البنك وما حققه من انجازات، كما اتقدم بالشكر للسادة مجلس ادارة البنك على ما ابدوه من تعاون وما قدموه من دعم ومشورة لصالح البنك ومساندة الادارة فيه، كما اتقدم للإدارة التنفيذية للبنك ولكافة اسرة البنك التجاري بالشكر والعرفان على ما بذلوه من جهود ساهمت في تحقيق نتائج البنك المميزة، راجيا من الله القدير ان يحقق البنك المزيد من التقدم والازدهار في الاعوام القادمة، وان ينعم فيها وطننا الاردن وشعبه بالأمن والامان، وان يحفظ الله مليكه وولي عهده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ميشيل الصايغ

رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان
4	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه
5	مساعد مدير عام مالية	عبد الله محفوظ ثيودوركشك
6	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
7	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	أنس ماهر راضي عايش
8	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح *
9	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
10	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
11	مدير دائرة الاتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدراء الدوائر الرقابية**		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	هيثم أمين خليل حموري *

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا
** مدراء الدوائر الرقابية

مدراء الدوائر:

مدراء الدوائر في البنك	
الإسم	المسمى الوظيفي
ابراهيم عمر ابراهيم العلمي	مدير دائرة المتابعة والتحصيل
ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة تسهيلات التجزئة
زياد احمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الإستراتيجي
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى
سلام فواز سليمان مزهر	مدير دائرة المبيعات المباشرة
إبراهيم عبد الله محمد الحارثي	مدير دائرة الفروع (اعتباراً من 2023/09/21)
ضياء الدين محمد احمد جابر	مدير دائرة الفروع مدير دائرة الفروع (استقال 2023/04/30)
علاء صابر احمد شوبكي	مدير دائرة معالجة الإئتمان وإسترداد الديون
لانا محمد شعبان ابو خضره	مدير دائرة العمليات المركزية
طارق فضل الله جبرائيل قبعين	مدير دائرة الخدمات التجارية (استقال 2023/07/03)
ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية (تقاعد 2023/06/10)
ايهاب سليم بدوي الصاحب	مدير الدائرة الإدارية (اعتباراً من 2023/05/01)
محمد احمد محمد عبيدات	المدير التنفيذي لدائرة التحليل الإئتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
فاتن كريم فوزي عصفور	مدير دائرة رقابة وتوثيق الائتمان (اعتباراً من 2023/07/03)
طارق علي حسني الزبيدي	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة (اعتباراً من 2023/07/03)
نور عباس محمود ارشيد	مدير دائرة إدارة المطلوبات والنقد (اعتباراً من 2023/05/03)
هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة هندسة العمليات
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية

تقرير مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزماً بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

(1)/أ: أنشطة البنك الرئيسية:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة لقطاعات الشركات والتجزئة والخزينة والاستثمار بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة ومن خلال تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كما يعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه.

(1)/ب: أماكن الشركة الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

1. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة :الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني - حي الرونق - عمارة رقم: (384).
2. يبلغ عدد موظفي البنك (**696**) موظفاً كما في 12/31/ 2023 مقسماً كالتالي وحسب التواجد الجغرافي:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	505	فرع الهاشمي الشمالي	2
الفرع الرئيسي	12	فرع الجبيهة	7
فرع ضاحية الياسمين	3	فرع الفحيص	6
فرع إكسبرس ضاحية النخيل	3	فرع شارع وصفي التل	6
فرع إكسبرس أبو السوس	2	فرع السلط	5
فرع مرج الحمام	4	فرع معدي	7
فرع المدينة الرياضية	5	فرع الزرقاء	7
فرع المجمع التجاري	5	فرع الرصيفة	4
فرع جبل عمان	5	فرع أم أذينة	12
فرع جبل الحسين	7	فرع مأدبا	8
فرع إكسبرس شفا بدران	2	فرع العقبة	7
فرع الشميساني	7	فرع الكرك	7
فرع الإذاعة والتلفزيون	6	فرع إربد	15
فرع ماركا	6	فرع اكسبرس الحي الجنوبي	2
فرع إكسبرس طبربور	1	فرع إكسبرس الحي الشرقي	3
فرع إكسبرس العبدلي	3	فرع الرمثا	8
فرع إكسبرس عبدون	2	فرع المفرق	9
فرع اكسبرس ابن سينا	1	فرع اكسبرس الزرقاء الجديدة	2
المجموع		**696**	

- لا يوجد للبنك فروع خارج الأردن.

-يبلغ عدد موظفي الفروع على كادر الاحتياط (35) موظفاً وموظفة

تم اغلاق فرع شارع مكة ودمجه مع فرع أم أذينة، واغلاق فرع شارع الحصن ودمجه مع فرع إربد شارع الثلاثين

تم افتتاح فرع اكسبرس الزرقاء الجديدة - اكسبرس الحي الجنوبي إربد- اكسبرس جامعة ابن سينا

(1)/ج: حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك: يبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك 25,179,768 مليون دينار

(2): لا يوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

(3)/أ: أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على انه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

1- سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ

رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/02/16

ولد بتاريخ 1946/01/01، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام 1971 ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ منذ عام 1979 والتي تضم تحت مظلتها العديد من الشركات في مختلف المجالات زيوت التشحيم والعبوات المعدنية والإسفنج والفرشات وتعبئة عبوات السبرى والاستثمارات العقارية والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها 1,500 موظف وموظفة.

- حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريارکية الروم الأرثوذكس في عام 2002
- حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام 2007.

الخبرات العملية:

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:

- رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات.
- رئيس هيئة المديرين الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
- عضو مجلس أمناء ومؤسس مؤسسة فلسطين الدولية.
- عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني / السودان.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة برنسلي انتريرايزز.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رئيس هيئة المديرين جمعية يافا للتنمية الاجتماعية.

- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للتعليم.
- عضو مجلس إدارة جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العقبة للتكنولوجيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة جامعة العقبة الطبية.
- عضو هيئة مديرين الكلية الجامعية للتكنولوجيا.
- عضو مجلس إدارة صندوق ووقفية القدس.
- عضو مجلس أمناء صندوق تمكين القدس.
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس أبو ديس فلسطين.
- الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص.
- عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
- نائب رئيس هيئة المديرين الجمعية الأرثوذكسية.
- عضو هيئة عامة مؤسسة التعاون.
- رئيس مجلس إدارة منتدى المستثمر العربي العالمي.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
•رئيس لجنة التسهيلات.
•عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
•عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

2- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – 2004/2/16

ولد بتاريخ 1949/2/20، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام 1972، عمل في وزارة الخارجية، وفي عام 1993 تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام 1999عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام وفي عام 2008 عين نائب رئيس مجلس ادارة شركة سوليدرتي – الاولى للتأمين. وفي عام 2002 أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وأعيد انتخابه عام 2004 ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس ادارة البنك التجاري الأردني، تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام 2010-2012، عضو في مجلس النواب الأردني اعتبارا من 2020/11/10.

الخبرات العملية

وهو رئيس ونائب مجلس إدارة في عدة شركات:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
- رئيس مجلس ادارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.

كما أن معالي أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة التدقيق.

3- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – 2012/06/28

ولد بتاريخ 1958/8/1، حصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك عام 1986،عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (2010-2011)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية
وهو رئيس ونائب وعضو مجلس إدارة في كل من:

- رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتبارا من تاريخ 2022/07/28.
- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 حتى تاريخ 2019/04/01.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2016 حتى تاريخ 2020/07/01.
- رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية (2012 – 2015).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام 2012 ولغاية 6/2016.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتبارا من 2020/07/29 حتى تاريخ 2022/07/28.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتبارا من تاريخ 2019/04/01.
- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام 2002 ولغاية 4/2014.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتبارا من تاريخ 2017/04/30.
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2012 ولغاية 2014/4.
- عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة لغاية عام 2018.
- رئيس هيئة المديرين في شركة المدارس الكندية العالمية.
- عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
- عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.
- عضو مجلس أمناء جامعة آل البيت اعتبارا من تاريخ 2022/06/27.

كما أن السيد شريف الرواشدة رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الامتثال.

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

4- سعادة السيد عبد النورنايف عبد النورعبد النور
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
تاريخ العضوية – 2020/07/09 بصفته الشخصية

علما بأن تم تسمية السيد عبدالنور عبدالنور ممثلا" لشركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة بتاريخ 2015/10/25 ولغاية تاريخ 2020/07/09

ولد بتاريخ 1972/9/14، حصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز /بريطانيا في عام 1997 ، حصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام 1994، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC ، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

وهو حاليا"

- المدير العام بالوكالة لشركة برنسلي انتربرايز من عام 2010 ولغاية الآن.
- شريك / شركة تدريبات لتطوير المهارات.
- رئيس مجلس ادارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.
- عضو مجلس ادارة مختبرات بيولاب الطبية.
- عضو مجلس ادارة الشركة المتحدة للتأمين اعتبارا من شهر 2022/3.
- عضو مجلس ادارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار.

حصل على عدة دورات أهمها:

- التكنولوجيا المالية من كلية هارفارد للأعمال .
- التخطيط الاستراتيجي للبنوك –يوروموني –لندن.
- شهادة عضو مجلس ادارة معتمد من البنك الدولي.
- التحليل المالي والاداري والموازنات التقديرية.
- مهارات التفاوض وادارة الوقت والازمات.
- عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما ان السيد عبدالنور عبدالنور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- عضو لجنة المخاطر.
- عضو لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

5- شركة الأردن الأولى للاستثمار

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2011/04/20

ويمثلها سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"

علما بأن سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" تم تسميته ممثلا عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2018/7/29، وتم اعادة تسميته ممثلا عن شركة الأردن الأولى للاستثمار بتاريخ 2020/07/09.

ولد بتاريخ 1966/10/15 ، حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأميركية عام 1989، حصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة الدولية والعلوم السياسية من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية/ صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية.(2010-2008)
- عمل مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة(2008-2005) .
- عمل رئيساً لمجلس ادارة شركة تطوير البحر الميت.
- شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص.
- شغل منصب عضو مجلس ادارة في البنك التجاري الأردني بصفته ممثلا عن المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي بتاريخ 2010-2-15.
- شغل عضو مجلس ادارة في البنك التجاري الأردني بصفة مستقلة بتاريخ 28-6-2012.
- شغل منصب مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من 2013/4 ولغاية 2020/9.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتبارا من 2020/07/29
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة البلاد للاوراق المالية والإستثمار م.ع.م اعتبارا من تاريخ 2022/04/24.

كما أن السيد صالح الكيلاني عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.
- عضو لجنة تسويات المديونيات.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

6- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/05/10

ويمثلها :سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات

(تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/10/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/10/11) .

ولد السيد يحيى عبيدات بتاريخ 1981/04/09

يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية جامعة العلوم المالية والمصرفية – الأردن عام 2010 ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام 2003 .

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام ، ويشغل حاليا وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه .
- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010-2018) .
- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010) .
- متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008).

عضويات مجالس الإدارة :

- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتبارا من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01)
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتبارا من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15) .
- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتبارا من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15) .
- شغل منصب رئيس هيئة المديرين فب شركة الضمان لخدمات النقل الفندقي (اعتبارا من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22)

كما أن السيد يحيى محمد عبيدات عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

7- **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)**

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2015/10/25

ويمثلها: سعادة السيد رامي آدم طيطي

(تم تسميته اعتباراً من تاريخ 2023/08/01 ، تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي 2023/08/16)

- ولد بتاريخ 31 كانون الثاني 1979.
- حصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة اربد عام 2000.
- حصل على عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونين 2003.
- بالإضافة الى عدة شهادات مهنية:

الخبرات العملية:

- يمتلك خبرة عملية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية حيث شغل منصب مدير مالي لقطاع الاستثمار في شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية، الامارات منذ عام 2010 ولغاية 2017/4.
- شغل منصب مدير حسابات ونائب المدير المالي في قسم الاستثمار – شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده – السعودية منذ عام 2005 ولغاية عام 2010.
- منذ 2017/5 ولغاية 2018/11 شغل منصب محلل مالي في قسم إدارة المحفظة – مديرية الاستثمار بالأسهم – صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- منذ 2018/12 ولغاية الان يشغل منصب محلل مالي – مديرية دعم المساهمات - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.
- شغل منصب عضو هيئة مديري شركة مركز الانطلاق الموحد ذ.م.م 2022/8 – 2023/8.

كما أن السيد رامي آدم طيطي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

8- **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)**

عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية – 2004/05/10

ويمثلها كل من :

سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح أبوغوش/ اعتباراً من تاريخ 2020/9/8 حتى تاريخ 2023/09/30.

ولد بتاريخ 1979/3/5 وحصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة آل البيت عام 2001 وحصل على شهادة مدقق داخلي معتمد CIA عام 2007 وشهادة محاسب قانوني أردني مجاز JCPA عام 2012 .

الخبرات العملية:

- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كمدقق داخلي عام 2005 ، ويشغل حاليا وظيفة مدير وحدة التدقيق الداخلي.

- عمل موظفا " في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الأعوام (2002-2005)
- عمل محاسبا في شركة مستودع أدوية الصباغ خلال العام 2005 .
- عمل كضابط تطبيقات مالية في شركة هيوستن ليمتد في عمان عام 2001 .
- محاضراً في عدد من الشهادات المهنية (JCPA، CPA، ACCA ، CMA ، CIA) بالإضافة الى عدد من المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال والإحتيال، والرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.

كما أن السيد فادي عبدالوهاب ابوغوش عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة المخاطر والامتثال.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

9- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)
سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال
تاريخ العضوية – 2015/10/25
ويمثلها:

سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال اعتباراً من تاريخ 2019/11/10 حتى تاريخ 2023/07/31.

ولد بتاريخ 1982/4/07، حاصل على درجة البكالوريس في المحاسبة من جامعة اليرموك عام 2004 وحاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (CMA) من (Institute of Management Accountants - IMA) عام 2014، حاصل على شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) من (American Institute of Certified Public Accountant AICPA -) عام 2018، حاصل على شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولي (DipIFR) من (Association of Chartered Certified Accountants - ACCA) عام 2019، وحاصل على شهادة J.I.O.D (Jordan Institute Of Directors) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق اموال الضمان الإجتماعي منذ 2020/07/01 ولغاية الآن
- رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار من كانون ثاني 2019 ولغاية 2020/06/30.
- رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار من أيار 2006 ولغاية 2018/12/31.
- عضو مجلس ادارة سابق في بنك الاتحاد للفترة من تشرين ثاني 2017 ولغاية تشرين ثاني 2019
- عضو مجلس ادارة سابق في الشركة الاردنية للصحافة والنشر – الدستور للفترة من ابريل 2017 ولغاية تشرين ثاني 2017.
- محاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) وشهادة المحاسب الإداري (CMA)

كما ان السيد مؤنس عبدالعال عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وهي:

- عضو لجنة التدقيق.

- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

10- سعادة الدكتورهنري توفيق ابراهيم عزام
عضو مجلس إدارة – مستقل
تاريخ العضوية: 2020/07/09

ولد بتاريخ 1949/01/01 ويعمل الدكتور هنري عزام حاليًا أستاذًا في المالية ومديرًا لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليان لإدارة الأعمال (OSB)الجامعة الأمريكية في بيروت منذ يناير 2014. وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد والتمويل من جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس انجلوس عام 1977 وحاصل على الماجستير في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1972 وحاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتمويل من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1970.

الخبرات العملية:

- يشغل منصب رئيس مجلس ادارة شركة رسملة للاستثمار(دبي)
- شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من أغسطس 2012 إلى سبتمبر 2013.
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مايو 2007 حتى أكتوبر2010، حيث كان يشرف على فريق مكون من 250 موظفًا يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة، والبحرين والقاهرة والجزائر.
- كما شغل منصب رئيس مجلس ادارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نوفمبر 2010 حتى 31 يوليو 2012.
- أسس "شركة أموال إنفست" وعمل رئيساً تنفيذياً لها خلال الفترة (2005 -2006).
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (2001-2004).
- شغل منصب رئيس مجلس إدارة "بورصة دبي العالمية" خلال الفترة (2001 -2004).
- شغل منصب رئيس مجلس ادارة شركة موبايلكم (عمان) خلال الفترة (1998-2003).
- شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (1998-2001).
- شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في "البنك الأهلي التجاري السعودي"، جدة المملكة العربية السعودية (1990 -1998)
- شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (1983-1990).
- شغل منصب عضو مجلس ادارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل-2017.
- شغل منصب عضو مجلس ادارة مستقل في كل من شركة إقبال للاستثمار (عمان)، بنك الاستثمار العربي الأردني (عمان) ، الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عمان) ، مجموعة نقل (عمان) ، أرامكس (دبي) ، ماجد الفطيم (دبي) ، أرابتك (دبي).
- شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري لسوق الأسهم السعودية (تداول).

كما أن الدكتور هنري عزام رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة المخاطر.
- عضو لجنة التدقيق.

- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة التخطيط الإستراتيجي.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

11- سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح

عضو مجلس ادارة - مستقل

تاريخ العضوية : 2020/07/09

ولد بتاريخ 1972/12/4، حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأردنية – عمان 1995 وحاصل على وسام الاستقلال من جلالة الملك عبدالله الثاني في 2017 وجائزة الشيخ محمد بن راشد لأفضل مشروع خدماتي في الوطن العربي دبي 2018 . تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor 2014، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن، عضو ومؤسس في جمعية الريادة والإبداع الأردني، فاز بريادي العام 2013 من شركة إرنست أند ينغE&Y ، كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان 2012.

الخبرات العملية:

- يعمل حاليا رئيس مجلس ادارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني .
- يعمل حاليا رئيس مجلس ادارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني.
- شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، رئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID ...).

كما أن المهندس ناصر صالح رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية.
- عضو لجنة التدقيق.

12- سعادة الانسة لينا نجيب البخيت الدبابنة

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية: 2022/04/18

ولدت بتاريخ 1963/04/28، حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والادارة العامة من الجامعة الأميركية في بيروت / لبنان عام 1984.

الخبرات العملية:

- لديها خبرة مصرفية لدى البنوك الاردنية ستة وثلاثون عاما في كافة مجالات قطاعات الأعمال منذ العام 1985 ولغاية 2021.
- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني منذ عام 2018 ولغاية 2021/07/31،

- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998-2018.
- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998)
- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989)
- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2015-2022)
- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة/ شركة الأهلي للوساطة المالية (2010 -2015)
- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر (2001 -2010)
- تشغل منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة ذ.م.م من العام 2004

كما انها رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة التدقيق
- عضو لجنة المخاطر
- عضو لجنة الحوكمة المؤسسية
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

13- سعادة السيد أسامة عمر علي حمد

عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية – 2019/06/11

ولد بتاريخ 21/9/1974، حاصل على شهادة الماجستير في قانون البنوك والتمويل من كلية الملك في جامعة لندن – المملكة المتحدة عام 2000 وحاصل على شهادة دبلوم الممارسة الدولية في الائتلافات الدولية من كلية القانون لبريطانيا ويلز – المملكة المتحدة عام 2001 وحاصل على بكالوريوس قانون – الأردن / عمان الأهلية عام 1996 وحاصل على العديد من الدورات التدريبية من العديد من الجامعات والمراكز الدولية، وهو حالياً محام و مستشار قانوني وهو الشريك المدير لمكتب حمد ومشاركوه – محامون مستشارون.

الخبرات العملية:

- خبرة واسعة في أعمال البنوك وعمليات التمويل وتمويل المشاريع ومشاريع الطاقة والبنية التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعمليات اندماج الشركات وأعمال الصناديق الاستثمارية في الأردن والعديد من دول المنطقة والعالم.

كما أن السيد اسامة حمد رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:

- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التسهيلات.
- عضو لجنة الامتثال.

(3)/ب: أسماء ورتب أشخاص الأدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

1. **السيد سيزرهاني عزيزقولاجن**
   المديرالعام
   - تاريخ التعيين : 2015/04/01.
   - تاريخ الميلاد : 1964/08/22.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :
حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999) .

الخبرات العملية:
- نائب مدير عام – بنك الاسكان للتجارة للتمويل – (2012 – 2015) .
- مساعد مدير عام - بنك الاسكان للتجارة والتمويل – (2008 – 2012) .
- رئيس تنفيذي - شركة أبرام للإستثمار الصناعي والتجاري/المملكة العربية السعودية – (2006- 2008) .
- مساعد مدير عام - البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – (2004 – 2006) .
- مدير رئيسي - شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – (1999 – 2004) .
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – (1989 – 1997) .

2. **السيد علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف**
   نائب المديرالعام
   - تاريخ التعيين : 2004/07/01.
   - تاريخ الميلاد : 1973/03/17.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :
حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام (2012) .

الخبرات العملية :
- مديراً لخدمات العملاء والمنتجات - شركة دي اتش أل العالمية منذ عام (1995 – 2004) .

3. **السيد محمد علي محمد القرعان**
   مساعد مديرعام الإئتمان
   - تاريخ التعيين : 2007/06/19.
   - تاريخ الميلاد : 1971/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :
حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1995) .

الخبرات العملية :

- بنك الإنماء الصناعي – (2003- 2004) .
- شركة دار الخبرة للإستشارات – (2002- 2003) .
- الشركة الأردنية لضمان القروض – (2000- 2002) .
- البنك العقاري المصري – (1997- 2000) .
- شركة العاربة الدولية – (1996- 1997) .

4. **السيد سليم نايف سليم صوالحة**

مساعد مديرعام أعمال مصرفية أفراد وفروع

- تاريخ التعيين : 2016/03/01.
- تاريخ الميلاد : 1975/09/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك عام (1997) .
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University, East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001) .

الخبرات العملية :

- المدير الاقليمي– فيزا انترناشونال– الأردن والعراق وفلسطين – (2014- 2016) .
- مدير الفروع المحلية – بنك الإتحاد – (2008- 2014) .
- مدير فرع – Wachovia Bank– (2007-2008) .
- مدير فرع – Washington Mutual –(2004- 2008) .

5. **السيد عبدالله محفوظ ثيودوركشك**

مساعد مديرعام المالية

- تاريخ التعيين : 2015/06/14.
- تاريخ الميلاد : 1967/08/05.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1990) .
- محاسب قانوني (CPA) عام (1991) .

الخبرات العملية :

- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الإتحاد (الأردن) – (2009 – 2015) .
- مساعد المدير العام / المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) – (2003 – 2009) .
- مدير أول إستشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) – (1993 – 2003) .

- محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) – عام (1992) .

6. **السيد وائل "محمد يوسف" عارف رابيه**
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات
- تاريخ التعيين : 2014/08/24.
- تاريخ الميلاد : 1977/11/07.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام (1999) .
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام (2004) .

الخبرات العملية :
- بنك المؤسسة العربية المصرفية – (2006 – 2014).
- البنك الأهلي الأردني – (2004 – 2006).
- بنك الأردن – (2000 – 2004).

7. **السيد أنس ماهر راضي عايش**
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار
- تاريخ التعيين : 2017/11/12.
- تاريخ الميلاد : 1979/10/12.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :
درجة البكالوريوس في الإقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام (2001) .

الخبرات العملية :
- مدير أول، رئيس إستثمار - بنك صفوه الإسلامي - (2011- 2017) .
- مدير دائرة الخزينة - بنك الإستثمار العربي الأردني (قطر) – (2007- 2011) .
- مدير دائرة الخزينة - بنك الإستثمار العربي الأردني (الأردن) – (2006- 2007) .
- مسؤول دائرة الخزينة - بنك سوستيه جنرال (الأردن) – (2005- 2006) .
- بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) – (2001- 2005) .

8. **السيد انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح**
المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات
- تاريخ التعيين : 2022/01/02.
- تاريخ الميلاد : 1974/10/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:

حاصل على درجة البكالوريوس في علم الحاسوب من جامعه الأميرة سمية للتكنولوجيا عام (1995) .

الخبرات العملية :

- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات – بنك سوسيته جنرال الأردن – (2021) .
- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات - بنك عودة (فروع الأردن) – (2004 – 2021) .
- شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية – (2002 – 2004) .
- الملكية الأردنية – (1998 – 2002) .
- البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC – (1995 – 1998) .

9. السيد سامي نمر سالم النابلسي

المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية

- تاريخ التعيين : 2013/10/20.
- تاريخ الميلاد : 1976/12/20.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في المصرفية والمالية من جامعة شيفيلد هالام عام (2001) .
- حاصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد من الجامعة الأردنية عام (1998) .

الخبرات العملية :

- مدير دائرة المؤسسات المالية والبنوك المراسلة - البنك الإستثماري – (2010 – 2013) .
- مدير علاقة رئيسي - البنك العربي – (2003 – 2010) .
- ضابط أول - البنك الأهلي الأردني – (2001 – 2003) .

10. السيد وليد خالد ضيف الله القهيوي

مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

- تاريخ التعيين : 2016/06/14.
- تاريخ الميلاد : 1974/04/24.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي جامعة غرب سيدني عام (2005) .
- حاصل على دبلوم لغة قانونية – معهد ويستميد – سيدني – أستراليا عام (2003) .
- حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية عام (1996) .

الخبرات العملية :

- مستشار قانوني أول - البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية (2013 – 2016) .
- مستشار قانوني غير متفرغ - الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي – (2008 – 2013) .

- محامي رئيسي - بنك الإسكان للتجارة والتمويل – (2005 – 2013) .
- محامي الشركة والمستشار القانوني – مجموعة شركات موارد عمان – (1999 – 2003) .

11. السيد محمود إبراهيم محمود محمود

مديردائرة مر اقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال

- تاريخ التعيين : 2013/05/26.
- تاريخ الميلاد : 1980/08/10.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام (2002) .
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة ونظم المعلومات (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام (2007) .
- مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيو جيرسي – الولايات المتحدة – عام (2008) .
- خبير إمتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance Professional) CCP - عام (2011) .

الخبرات العملية :

- مسؤول وحدة الإمتثال – بنك الأردن - (2009- 2013) .
- مشرف تدقيق - شركة الأخوة لتدقيق الحسابات - أعضاء في INPECT - (2007- 2009) .
- رئيس فريق - مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والإستشارات - (2002- 2005) .

12. السيد أجود شرف الدين علي الروسان

المدقق العام

- تاريخ التعيين : 2017/04/02.
- تاريخ الميلاد : 1969/08/18.

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب / سوريا عام (1992) .
- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام (1997) .
- شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية الينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام (1999)
- شهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الأمريكية عام (2001).

الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي - بنك ستاندرد تشارترد - الأردن – (2016 – 2017).
- رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – (2009 – 2016).
- مدير مراجعة الاداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – (1997 – 2009).
- محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – (1993 – 1997).

13. **الآنسة نادية فهد فريد كنعان**
مديردائرة المخاطر

- تاريخ التعيين : 2005/09/25.
- تاريخ الميلاد : 1977/07/26.

الشهادات العلمية وسنة التخرج:
حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة جرش الأهلية / عام (2000) .

14. **السيد جمال حسين عبطان الرقاد**
مديردائرة الاتصال المؤسسي

- تاريخ التعيين : 2004/11/07 .
- تاريخ الميلاد : 1969/09/30 .

الشهادات العلمية وسنة التخرج :

- حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضة – العلوم السياسية من جامعة اليرموك عام (1993) .

الخبرات العملية :

- الديوان الملكي الهاشمي– (1995- 2001).
- وزارة الشباب – (2001 - 2002)
- اللجنة الأولمبية – (2003 - 2004)

أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام:
- لا يوجد.

(4): أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم لمن تشكل نسبة ملكيتهم 1% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة والمستفيد النهائي للمساهمات:

التسلسل	اسم المساهم	الجنسية	المستفيد	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	عدد الأسهم المرهونة	جهة الرهن	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الأسهم المرهونة من المساهمة	عدد الأسهم المرهونة	جهة الرهن
				كما في 2023/12/31	النسبة %				كما في 2022/12/31	النسبة %			
1	شركة الصالح للاستثمار المحدودة	سعودية	ريم بنت ناصر بن محمد الصالح بنسبة 25% نورة بنت ناصر بن محمد الصالح 25% مها بنت ناصر بن محمد الصالح 25% ساره بنت ناصر بن محمد الصالح 25%	31,800,000	%26.5	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	31,800,000	%26,50	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	نفسه	23,808,021	%19.84	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	23,808,021	%19.84	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار	أردنية	أ - ميشيل فايق ابراهيم الصايغ بنسبة 29.481% ب- نازي توفيق نخلة القبطي بنسبة 10.292% ج - البنك التجاري الاردني 9.968%	14,320,302	%11.93	%8.38	1,199,998	بنك الاستثمار العربي الأردني	14,351,514	11.96%	8.36%	1,199,998	بنك الاستثمار العربي الأردني

			د - فارس ميشيل فايق الصايغ بنسبة 9.333% هـ - فائق ميشيل فايق الصايغ بنسبة 7.024% و - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسبة 1.900% ز - فاتن ميشيل فايق الصايغ بنسبة 1.527 %												
4	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	أردنية	نفسه	13,583,652	%11.32	12,600,000	%92.76	بنك المال الأردني	12,329,132	%11.11	12,600,000	%94.53	بنك المال الأردني
5	نازي توفيق نخلة القبطي	أردنية	نفسها	7,514,596	%6.26	7,400,000	%98.48	بنك المال الأردني	7,514,596	%6.26	7,400,000	%98.48	بنك المال الأردني
6	فارس ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	7,500,000	%6.25	5,200,000	%69.33	بنك المال الأردني	7,500,000	%6.25	5,200,000	%69.33	بنك المال الأردني
7	فاتن ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسها	7,490,000	%6.24	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	7,490,000	%6.24	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

8	فائق ميشيل فايق الصايغ	أردنية	نفسه	7,459,149	%6.22	7,250,000	%97.20	بنك المال الأردني	7,459,149	%6.22	7,250,000	%97.20	بنك المال الأردني

(5): الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطاته:

البيان	2023	2022
حصتنا السوقية/تسهيلات	%2.45	%2.37
حصتنا السوقية/ودائع	%2.21	%2.13
حصتنا السوقية /موجودات	%2.22	%2.25

- **يمثل الجدول التالي التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف:**

التصنيف الائتماني	b+	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (قصير الأجل)	B
النظرة المستقبلية لتصنيف الائتماني	متزن	تصنيف مخاطر العملات الاجنبية (طويل الأجل)	B+
تصنيف المتانة المالية	bb-	النظرة المستقبلية لمخاطر العملات الاجنبية	ايجابي
تصنيف الدعم	متوسط	مخاطر بيئة الاعمال	b+

(6): لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

(7): الحماية الحكومية او الامتيازات التي يتمتع بها البنك او أي من منتجاته بموجب القو انين والأنظمة او غيرها:

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها من قبل أي من المنظمات المحلية أو الدولية.

(8): القرارات الصادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك او منتجاته أو قدرته التنافسية:

- لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- معايير الجودة الدولية التي يطبقها البنك:

- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، تم خلال عام 2023 الاستمرار في تطبيق مجموعة من العمليات والضوابط والحلول الأمنية للتوافق مع متطلبات الأمن السيبراني والتي لها الأثر في تعزيز منظومة الأمن والحماية والحد من المخاطر السيبرانية في ضوء تطور أساليب الهجمات الإلكترونية.
- استكمال تطبيق مشروع COBIT للتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات لضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطرها بشكل فعال.
- تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DDS مما يزيد من مستويات الحماية على أنظمة البطاقات.
- تلبية متطلبات نظام ادارة امن المعلومات لدى البنك 27001.
- تلبية متطلبات الامتثال لنظام Swift CSP.
- تلبية متطلبات تعليمات البنك المركزي لنظام حماية بيانات العملاء GDBR.
- تطبيق المعيار الدولي ISO 22301 الخاص بإدارة واستمرارية الاعمال.

(9)/أ: الهيكل التنظيمي للبنك وعدد موظفيه وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب للموظفين:

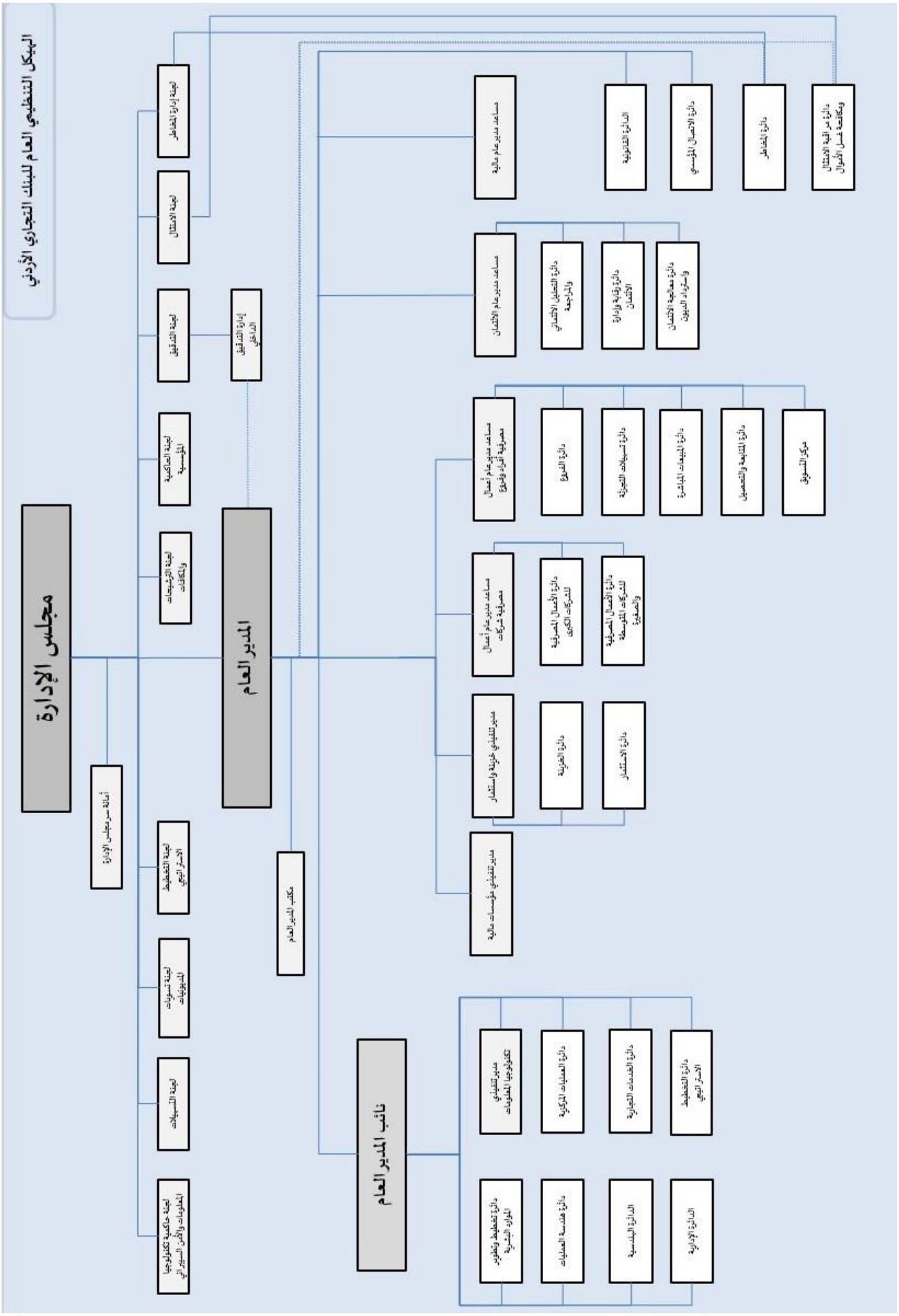

(9)/ب: عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

الأعداد كما في 2023/12/31

	العدد		العدد			
المؤهل العلمي	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %	المجموع	النسبة %
دكتوراة	0	0.00	0	0.00	0	0.00
ماجستير	38	5.46	21	3.02	59	8.48
دبلوم عالي	2	0.29	0	0.00	2	0.29
بكالوريوس	292	41.95	200	28.74	492	70.69
دبلوم سنتين	16	2.30	27	3.88	43	6.18
دبلوم سنة	0	0.00	8	1.15	8	1.15
توجيهي ناجح	21	3.02	7	1.00	28	4.02
أقل من توجيهي	64	9.19	0	0.00	64	9.19
المجموع	**433**	**62.21**	**263**	**37.79**	**696**	**100.00**

(9)/ج: برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك:

ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركن الاساسي في نجاح الاعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، فقد استمر البنك بتوفير فرص التدريب والتطوير لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل من خلال منصة التدريب الالكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير 10132 فرصة تدريبية (مكرر) في مختلف المواضيع التدريبية التي تشمل مواكبة التطورات في المجال المصرفي والانظمة والتعليمات بالإضافة الى تطوير المهارات الادارية والسلوكية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهي البرنامج 133 موظف خلال العام، بالإضافة الى تنفيذ برامج التطور الوظيفي للمكلفين بوظائف اعلى في الادارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم.

بالإضافة الى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (32) دورة تدريبية وبمشاركة (132) موظف وموظفة، وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2023 مقارنة بالعام 2022:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال 2023/12/31 – 01/01								
موقع الدورات	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023
معهد الدراسات المصرفية	35	32	175	132	120	71	55	61
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن	132	147	328	910	230	548	98	362
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	115 (مكرر)	128 (مكرر)	4928 (مكرر)	9087 (مكرر)	2946	5085	1982	4002
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	5	3	6	3	6	2	0	1
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن - الإدارة العليا	1	0	1	0	1	0	0	0

(10): المخاطر التي يتعرض لها البنك:

- مخاطر الائتمان: تعتبر المخاطر الائتمانية من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك حيث تمثل المخاطر التي تنشأ بسبب احتمالية عدم سداد الأداة المالية في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية أو خسارة محتملة تؤثر على ارباح البنك ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض أو الطرف الآخر (Counterparty) على الوفاء بشروط الأداة المالية كاملة في المواعيد المحددة عند (تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني).
- مخاطر السوق: هي مخاطر الخسائر الناتجة عن المراكز القائمة في الميزانية وخارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية و مخاطر السوق و مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.
- مخاطر السيولة: هي المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات البنك عندما تستحق وخاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر البنك إلى اللجوء إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه.
- مخاطر التشغيل: هي خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، أو الأشخاص، أو النظم، أو الناجمة عن مصدر حدث خارجي متضمنا المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية (الرقابية).
- مخاطر الامتثال: هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة الناشئة عن عدم امتثال البنك ومخالفته/ انتهاكه للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والمواثيق والأنظمة المصرفية، المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، بما في ذلك إجراءات وسياسات البنك الداخلية، وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
- مخاطر أمن المعلومات: تعرف مخاطر أمن المعلومات بأنها الخسائر أو الآثار السلبية التي قد يتعرض لها البنك نتيجة للاعتداءات الداخلية أو الخارجية التي تهدد معلوماته البنكية سواء كانت إلكترونية أم ورقية.

(11): الإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية:

❖ قطاعات الأعمال:

■ قطاع الشركات:

يساهم قطاع الشركات بشكل رئيسي وفعال في تحقيق الإيرادات والأرباح للبنوك، وفي استقطاب الودائع ومنح التسهيلات، كما ويعتبر قطاع الشركات بكافة مكوناته (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر) المحرك الاول للاقتصاد الوطني، ويساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي، ويشغل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، ورغم ان قطاع الشركات يأتي في المرتبة الثانية من جهة المودعين، إلا أنه يعتبر القطاع الأكثر استخداما لهذه الودائع من خلال منح التسهيلات.

وفيما يتعلق بالبنك التجاري فقد أولى البنك هذا القطاع العناية والاهتمام، وحرص على تقديم الخدمات والمنتجات التي يحتاجها عملاؤه.

ومن ابرز الانجازات التي حققها قطاع الشركات خلال العام 2023:

- بلغت نسبة نمو المحفظة الائتمانية المباشرة حوالي 15% والذي يدل على سياسة البنك الهادفة في تعظيم العائد على الموجودات.
- بلغت نسبة النمو في ودائع وحسابات الجارية والتوفير للعملاء حوالي 13.5% مقارنة بالعام 2022.
- استقطاب ومنح عدد من الشركات القيادية في السوق وضمن عدة قطاعات اقتصادية حيوية منوعة، مما ساهم في رفع جودة المحفظة الائتمانية للقطاع.
- منح تسهيلات ضمن برامج تمويل من مصادر منخفضة الكلفة، مع الاستمرار بسياسة البنك الرصينة بالخروج من مصادر الأموال ذات الكلف العالية، والبحث عن مصادر أموال أقل كلفة وأيضا من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير وزيادة قاعدة العملاء على نطاق اوسع
- بهدف تعميق الشراكة مع العملاء وتمكينهم من إدارة أعمالهم بشكل أكثر كفاءة، قامت دائرة إدارة المطلوبات والنقد بإطلاق عدة مشاريع لتطوير وتحديث أنظمة البنك الخاصة بالعملاء وذلك ضمن استراتيجية البنك في لتحول الرقمي، والتنوع في قنوات التواصل مع العملاء، إضافة الى طرح العديد من الخدمات الجديدة لتلبية احتياجاتهم بشكل أشمل.
- قامت الدائرة بتوقيع اتفاقيات شراكة مع عدد من مزودي الخدمات لتوسيع نطاق خدمات إدارة النقد التي يقدمها البنك لعملائه، ورفع الميزة التنافسية للبنك مقابل البنوك الأخرى العاملة في المملكة.

■ قطاع الأفراد:

لقطاع الأفراد دور أساسي في زيادة قاعدة عملاء البنك، وتخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الأرباح، وذلك من خلال استقطاب ودائع عملاء الأفراد، وحسابات التوفير قليلة الكلفة، وتوظيفها على شكل منتجات ائتمانية متعددة كالقروض الشخصية والعقارية والمركبات والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف قطاعات مختلفة وشرائح واسعة من المجتمع.

كما يعتبر قطاع الأفراد من أكثر القطاعات مرونة في تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات مصرفية جديدةً ومبتكرة، بالإضافة إلى السعي المستمر نحو التحول الرقمي من خلال التطوير والتحديث على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، والتي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في السوق المصرفي محلياً وعالمياً على حد سواء.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن قطاع الأفراد من المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية البنك نحو التوسع والانتشار المدروس في شبكة فروعه، حيث تم افتتاح ثلاثة فروع جديدة خلال العام 2023: إكسبرس الزرقاء الجديدة وإكسبرس الحي الجنوبي/إربد وفرع اكسبرس في جامعة ابن سينا، ليصبح عدد فروع البنك التجاري الأردني 35 فرعاً منتشرة في معظم مناطق المملكة، كما تم تركيب أجهزة صراف آلي خارجية جديدة عدد 2 في عدة مناطق ليصبح عددها 44 صراف آلي خارجي.

ومع نهاية عام 2023، تمكن قطاع الأفراد من النمو في محفظة الودائع بنسبة 4.7% عن عام 2022 الا ان محفظة التسهيلات انخفضت بنسبة -4.41% مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار الفوائد بشكل مضطرد بالإضافة الى صدور تعليمات جديدة من البنك

المركزي بتخفيض مدة سداد القروض الشخصية من 10 سنوات الى 8 سنوات مما كان له الأثر السلبي على عبء الدين للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع نسبة التحصيل للأقساط المستحقة على القروض والبطاقات بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق.

وساهمت ثقافة التحول الرقمي وتوفير العديد من الخدمات المصرفية إلكترونياً في زيادة كبيرة في عدد مستخدمي تطبيق تجاري موبايل بحيث حقق نمو بمقدار 30% عن العام السابق، ونمو بمقدار 4% على استخدام أجهزة الصراف الآلي وزيادة بنسبة 25% على استخدام خاصية الإيداع النقدي الفوري على أجهزة الصراف الآلي عن العام السابق والذي ساهم إيجابياً بانخفاض عدد الحركات المالية التي تتم من خلال الفروع بنسبة 21% عن عام 2022.

ومن أهم الإنجازات الرئيسية للدوائر والمراكز التابعة لقطاع الأفراد خلال عام 2023 ما يلي:

- مركز دعم الفروع

- افتتاح فروع: إكسبرس الزرقاء الجديدة، واكسبرس الحي الجنوبي/إربد، وفرع اكسبرس جامعة ابن سينا داخل حرم الجامعة.
- إغلاق فروع: رفع كفاءة شبكة الفروع من خلال اغلاق فرع شارع الحصن ودمج أعماله مع فرع إربد، واغلاق فرع شارع مكة ودمج أعماله مع فرع أم أذينة.
- تحديث فروع: فرع ماركا.
- نقل فروع وتمديد أوقات العمل: تم نقل فرع إربد الى موقع جديد بتصميم عصري وحديث وتمديد أوقات دوامه ليشمل أيام السبت.
- عقد دورات تدريبية لجميع موظفي الفروع في عدة محاور وعلى كافة المستويات الوظيفية بهدف زيادة المعرفة والخبرة.

- مركز الخدمات الإلكترونية/وحدة الخدمة الهاتفية:

- إطلاق النسخة المحدثة من تطبيق تجاري موبايل بحلته الجديدة كلياً مع تطوير خدمات جديدة ومجموعة من التحسينات على الخدمات القائمة أهمها:
  - ✓ تسديد مجموعة من الفواتير دفعة واحدةMulti Bill Payment
  - ✓ توفير خاصية النمط الليلي Dark Mode
  - ✓ إدراج كافة الخدمات الخاصة بخدمة CliQ ضمن الخدمة نفسها مثل (إدارة الاشتراك، تعديل بيانات المشترك، إدارة المستفيدين).
  - ✓ تحسين الضوابط الأمنية الخاصة بـ(تسجيل الاشتراك، نسيان الرقم السري، تعديل رقم الهاتف).
  - ✓ إتاحة التقاط بصمة الوجه تلقائياً لتسجيل الدخول لهواتف iOS (Auto Capturing Face Recognition).
- إضافة خدمات جديدة لعملاء قطاع الأفراد من خلال وحدة الخدمة الهاتفية أهمها:
  - ✓ طلب إصدار دفاتر الشيكات وإصدار الشهادات البنكية دون حاجة العميل للذهاب الى الفرع.
  - ✓ تحديث بيانات عملاء قطاع الأفراد للعملاء الأردنيين والمقيمين في الأردن وتصنيف مخاطر تعاملاتهم المالية منخفضة.
  - ✓ إطلاق مشروع نظام وحدة الخدمة الهاتفية الجديد 360 بحيث يتم إظهار معلومات العملاء على شاشة واحدة لموظف وحدة الخدمة الهاتفية بدلا من الانتقال بين الأنظمة المختلفة للحصول على المعلومات مما يسرع مدة الاستجابة للعميل.
  - ✓ إطلاق نظام IVR الجديد والذي يتيح لموظفي الوحدة التعرف على العملاء بشكل آلي قبل استقبال مكالمتهم من خلال إدخال آخر 4 أرقام من بطاقة الخصم المباشر مع الرقم السري كبديل عن الأسئلة الأمنية.

- دائرة تسهيلات الأفراد

- إطلاق نظام قروض الأفراد (LOS) على البيئة الحية للقروض الشخصية والبطاقات الائتمانية.
- إطلاق سياسة الاحتفاظ بالعملاء (Retention Procedures) والتي تهدف إلى الحفاظ على العملاء القائمين والتقليل من قروض Buy-Out.
- إطلاق حملة 70% على الهوية لقروض السيارات بالتعاون مع أحدا شركات التأمين.

- إضافة شريحة جديدة لبرنامج قروض السيارات لتمويل المركبات العمومي (الطبعة الحرة) العملاء وذلك أحدا شركات التأمين.

- مركز تطوير المنتجات

- إطلاق بطاقات جديدة لعملاء قطاع الشركات.
- تعديل وإطلاق منتج شهادات الإيداع بعملة الدينار الأردني والدولار الأمريكي.
- إطلاق خدمة ارسال الرقم السري للبطاقات الائتمانية بشكل الكتروني ومن خلال رسالة نصية بدلاً من البريد الورقي.
- إطلاق حملات متعددة على منتج القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية وحسابات التوفير.

- مركز التسويق

- المساهمة والمشاركة في برامج الرعايات والمسؤولية المجتمعية من خلال:

✓ إطلاق العديد من الحملات التسويقية التي تشمل جميع منتجات وخدمات البنك لتعزيز الصورة الذهنية للبنك وسعياً لزيادة الوعي لعلامته التجارية.
✓ المشاركة في نشاط مدرسة اليوبيل وجامعة الشرق الأوسط.
✓ إطلاق الحملات الخاصة في شهر رمضان وعيد الأم (زيارة دار الضيافة للمسنين).
✓ رعاية حفل الإفطار الخيري لمدرسة الجالية الأمريكية لدعم الطلاب الأقل حظاً.
✓ إطلاق حملة توعية في اليوم العالمي للسرطان.
✓ رعاية دوري صغار كرة القدم لمدرسة "وستمنستر".
✓ رعاية منتدى اتحاد المصارف العربية " الحوكمة، الامتثال والمخاطر".
✓ رعاية معرض الصناعات الأردنية للتعبئة والتغليف JOPOEX 3.
✓ انتاج فيديوهات لمناسبات وطنية وقومية وخاصة مثل عيد الاستقلال، زفاف ولي العهد "نفرح بالحسين"، عيد الأضحى المبارك.
✓ المشاركة في الفعاليات والمهرجانات السياحية الوطنية (مهرجان جرش).
✓ إطلاق فعالية التبرع بالدم.
✓ إطلاق حملة تبرعات "لأجلك يا غزة".

قطاع الخزينة والاستثمار:

يقوم قطاع الخزينة والاستثمار في لبنك التجاري الأردني بإدارة الموجودات والمطلوبات، والاستثمارات في الأسواق المالية والمعاملات التجارية بالإضافة إلى مبيعات الخزينة، اضافة الى تولها إدارة المتطلبات العامة للتمويل والسيولة في البنك، إذ يشمل ذلك إدارتها للمتطلبات التشغيلية والاستراتيجية للسيولة إلى جانب الوصول إلى أسواق رأس مال.

يعتبر قطاع الخزينة والاستثمار من الأعمدة الرئيسية في نجاح أي بنك، وفي البنك التجاري لعب القطاع دورًا حاسمًا في تحقيق الأهداف المالية للبنك، والتعامل بمهنية مع تحديات الأسوق المالية المتقلبة التي حدثت خلال عام 2023، حيث تعرضت الدوائر المالية لضغوط متزايدة نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة على الصعيدين المحلي والعالمي، مما تطلب استراتيجيات فعّالة للحفاظ على استقرار الأداء وتحقيق العائد المرجو.

ولضمان تحقيق الأهداف المالية المرسومة، يقوم القطاع الخزينة والاستثمار العمل بكفاءة عالية في إدارة الموجودات والمطلوبات، مما توجب عليه تحسين العمليات الداخلية وتبني تقنيات حديثة لضمان أمان وفعالية العمليات المالية، بالإضافة إلى ذلك يجب عليها تعزيز التنسيق مع الدوائر الأخرى في البنك لتحقيق تكامل أفضل في الأداء الشامل.

وشكلت تقلبات أسعار الفائدة وخاصة ارتفاعها الحاد خلال عامي 2022 و2023 تحديًا كبيرًا للقطاع المصرفي، مما حتم على دائرة الخزينة والاستثمار اتخاذ إجراءات استباقية لتقليل التأثيرات السلبية. يجب عليها تحسين إدارة المخاطر وتحليل تأثيرات ارتفاع الفائدة على الاستثمارات الحالية والمستقبلية.

تعزيز التنوع في المحفظة وتحسين جودة الموجودات يمثلان خطوات مهمة لتحسين المرونة في ظل تقلبات الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على قطاع الخزينة والاستثمار أن يكون على دراية بالتطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية ليكون قادر على اتخاذ قرارات سليمة.

ويتطلب تحقيق الأرباح المستدامة من قطاع الخزينة والاستثمار مراقبة دقيقة لكلف الأموال للحفاظ على هامش ربح البنك وتنمية أموال المساهمين ويتطلب ذلك الحصول على معلومات محدثة حول الأسواق المالية وتحليلها بعناية لتحديد الفرص والتحديات التي قد تؤثر على عوائد الاستثمار بشكل عام.

ان خلق التوازن بين الموجودات والمطلوبات أحد أهم أسباب نجاح البنك في التحوط من تقلبات أسعار الفائدة وهو جوهر النجاح في تحقيق العائد الاستثماري والحفاظ على مستويات مقبولة من كلف الأموال. مما يوجب تحديث استراتيجيات الاستثمار بما يتناسب مع تطلعات البنك والتغيرات في البيئة الاقتصادية.

ويقدم فريق الخزينة والاستثمار خدمات الإقراض والاقتراض في السوق النقدي من خلال فريق عمل متخصص يتمتع بعلاقات متينة من خلال شبكة واسعة من البنوك العالمية تمكنه من منح تمويل وقبول الودائع لعملائه من المؤسسات المالية والبنوك بوما يتناسب مع احتياجات العملاء.

كما يقدم فريق غرفة التداول بالعملات الأجنبية في البنك التجاري الأردني لعملاء البنك من الأفراد والشركات فرصة التعامل في أسواق العملات الأجنبية والتحوط بالمشتقات المالية، بالإضافة إلى تقديم الدعم لهم في إدارة المخاطر المترافقة مع تذبذب هذه الأسواق بسرعة وبأسعار منافسة، وذلك من خلال قاعدة من الوسطاء العالميين الذين يتعامل البنك معهم في هذه الأسواق. يقدم قطاع الخزينة والاستثمار خدمات الاستثمار مثل: التعامل النقدي والتعامل بالهامش وأمانة الاستثمار وإدارة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الاصدار وأمانة الاصدار والحفظ الأمين.

وسيستمر فريق العمل في قطاع الخزينة والاستثمار بتبني رؤية التحول الرقمي وتقديم الخدمات التكنولوجية الحديثة والتي تناسب تطلعات العملاء، حيث بدأ في التحول الرقمي وتقديم الخدمات التكنولوجية الحديثة التي تناسب تطلعات العملاء وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم المُتعددة، وجعل الخدمات المصرفية المقدمة لهم أكثر سهولة، مع ضمان الحفاظ على خصوصيتهم. وسيستمر ايضا في العمل على تحسين الأداء العام وتحقيق الأهداف المالية لعام 2024، من خلال تحسين العمليات الداخلية وتكامل الدوائر وتبني استراتيجيات استثمارية مرنة تواكب تقلبات المؤشرات الاقتصادية والمالية، وبالتالي تحقيق نمو مستدام ومواجهة التحديات بكفاءة.

- دائرة المؤسسات المالية:

حرصا على تعزيز تواجد البنك التجاري الاردني عالميا، قامت دائرة المؤسسات الماليه بانشاء حسابات مصرفيه جديده مع بنوك ذات تصنيف عالمي مرتفع، حيث يتم من خلال هذه الحسابات اجراء معاملات بنكيه فعاله عبر الحدود لنؤكد التزامنا بتقديم خدمات ماليه سلسه لعملائنا المتنوعين.

وقد نجحت دائرة المؤسسات المالية في زيادة إيرادات العمولات الوارده من العمليات المرتبطه بتمويل التجاره الخارجيه وذلك من خلال التركيز على تعزيز التعاون ورفع مستوى مشاركتنا مع البنوك المراسلة تماشيا مع التزامنا بالابتكار والتميز وتقديم افضل الخدمات المصرفيه لكل من عملائنا ومراسلينا على حد سواء.

❖ قطاع الدعم والمساندة:

- دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية:

تلتزم دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية بدورها الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة، واستقطاب الكوادر المؤهلة من خلال اتباع سياسة الاختيار والتعيين القائمة على تكافؤ الفرص، اضافة الى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم فرص التطور والتقدم لاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الاحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملئ هذه الشواغر، وفي هذا السياق تم ترقية 47 موظف وموظفة لاستلام وظائف أعلى، مما يسهم في تحقيق الاهداف الخاصة بالموظفين والخطط التشغيلية للدوائر وبما ينعكس على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك.

وفي سبيل زيادة وضمان فعالية قنوات الاتصال بين البنك وموظفيه تم تفعيل واعتماد عدة برامج ومشاريع وحملات، حيث أنه ولمواكبة التطور والتحول الرقمي في شتى المجالات، وتماشياً مع استراتيجية البنك و الموارد البشرية تم تفعيل تطبيق خدمات الموظفين على أجهزة الهاتف النقال مما يتيح للموظف الوصول للمعلومات الخاصة به والعديد من المزايا الهامة من خلال هاتفه، كما تم إقامة فعالية خاصة بالموظفين وأبناءهم "Back to School" (مهرجان العودة إلى المدارس)، حيث تم من خلاله عمل أنشطة منوعة للموظفين وأبنائهم، وقام البنك ايضا خلال العام بتنظيم حملة التبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم شارك فيها عدد كبير من الموظفين، كما تم طرح عدد من المنح الدراسية للموظفين الراغبين بدراسة الماجستير ولأبناء الموظفين الذين أنهوا مرحلة الثانوية العامة بتفوق للدراسة الجامعية في الجامعات المحلية، بالإضافة إلى طرح استبانات على الموظفين لأخذ رأيهم فيما يتعلق بعدد من الخدمات مثل استبيان مقترحات تحسين مزايا المعالجة الطبية، واستبيان خدمات قسم قروض الموظفين وعيادة البنك، وتأمين أبناء الموظفات وغيره من الاستبانات التي لها علاقة مباشرة برضى الموظفين .

كما عملت دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية مع مختلف محطات العمل على مواكبة متطلبات وزارة العمل ومؤسسة الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية، وتصويب جميع الملاحظات والعمل مع جميع المزودين والموردين بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وما تضمنه ذلك من تدريب متخصص وتوعية للموظفين واعتماد للمشرفين وغيره من الأمور، ولزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركن الاساسي في نجاح الاعمال ولما لعملية التدريب من أهمية، فقد استمر البنك بتوفير فرص التدريب والتطوير لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل من خلال منصة التدريب الالكتروني الخاصة بالبنك والتدريب باستخدام منصات التدريب المختلفة، ونتج عن ذلك توفير 10132 فرصة تدريبية في مختلف المواضيع التدريبية التي تشمل آخر التطورات في المجال المصرفي والانظمة والتعليمات بالإضافة الى تطوير المهارات الادارية والسلوكية.

واستمر البنك في تنفيذ البرنامج الشامل للموظفين الجدد حيث أنهي البرنامج 133 موظف خلال العام، بالإضافة الى تنفيذ برامج التطور الوظيفي للمكلفين بوظائف اعلى في الادارة العامة والفروع والذي يتضمن دورات متخصصة في تنمية مهاراتهم ومعارفهم.

هذا بالإضافة الى المشاركة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية وجاهياً وإلكترونياً بواقع (32) دورة تدريبية وبمشاركة (132) موظف وموظفة.

وفيما يلي ملخص بأعداد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد الدورات مبينة حسب الجهة التي تم عقد الدورات فيها للعام 2023 مقارنة بالعام 2022:

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال

2023/12/31 – 01/01

موقع الدورات	عدد الدورات		عدد المشاركين		ذكور		إناث	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022
معهد الدراسات المصرفية	32	35	132	175	71	120	61	55
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات شهادات مهنية) داخل الأردن	147	132	910	328	548	230	362	98
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	128	115	9087 (مكرر)	4928 (مكرر)	5085 (مكرر)	2946 (مكرر)	4002 (مكرر)	1982 (مكرر)
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	3	5	3	6	2	6	1	0
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / داخل الأردن – الإدارة العليا	0	1	0	1	0	1	0	0

الدائرة الهندسية:

تعتبر الدائرة الهندسية من الدوائر الهامة في البنك، ولها دور رئيسي في تقديم الدعم الهندسي واللوجستي لموظفي الادارة العامة بالاضافة الى فروع البنك المنتشرة في عمان وباقي المحافظات حيث تسعى الدائرة الهندسية من خلال كادرها الى تأمين البيئة الصحية المناسبة لجميع الموظفين في مواقع عملهم، كما تسعى لعكس الصورة العصرية والايجابية وذلك من خلال المشاريع والاعمال التي قامت بها خلال عام 2023 ومن ابرزها :

- تقديم الدعم الهندسي لمباني وفروع البنك من خلال البرامج المعدة مسبقا والمتعلقة بالصيانة الدورية والطارئة للحفاظ على ديمومة المباني والمرافق التابعة للبنك.
- تنفيذ مجموعة من فروع البنك الجديدة او الفروع التي تم نقل مواقعها، بالإضافة الى فروع تجاري اكسبرس حيث قامت الدائرة الهندسية بالإشراف على تنفيذها بالكامل وهي (فرع الكرك وفرع اربد الموقع الجديد، وفرع جامعة ابن سينا، وفرع جبل عمان)، كما تم انشاء مواقف سيارات لموظفي البنك في قطعة الارض المجاورة لمبنى الادارة العامة.
- تجهيز مواقع الصرافات الالية الجديدة وكما يلي (ابن سينا، شارع مكة، شارع الأردن)، وتحديث الصرافات الآلية التالية: (سامح مول سحاب، السرو، مرج الحمام)
- الاستمرار في متابعة مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في منطقة ابو علندا والمرتبط بمبنى الادارة العامة والذي حقق وفر مالي في مصاريف الكهرباء بنسبة 75%.
- الانتهاء من اعمال التصاميم اللازمة واخذ موافقة شركة الكهرباء لمشروع توليد الطاقة – المرحلة الثانية – والخاصة بفروع البنك.
- انشاء القسم الخاص بالسلامة والصحة المهنية، وتنفيذ متطلبات مؤسسة الضمان الاجتماعي من تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية متضمنة الميثاق ومهام وواجبات اللجنة .

الدائرة الادارية:

توفر الدائرة الادارية كافة الخدمات المتعلقة بالشؤون الادارية لمختلف محطات العمل في البنك وللموظفين العاملين فيها (من ادارة وفروع)، كما تعمل الدائرة على متابعة نفقات البنك بهدف ترشيدها، مما يساهم بتعزيز ربحية البنك. ومن أبرز المهام التي قامت بها الدائرة خلال العام 2023 ما يلي:

- تلبية كافة المتطلبات فيما يتعلق بالشؤون الادارية والمشتريات لمختلف محطات العمل في البنك والموظفين العاملين فيها من خلال التواصل المباشر والمستمر معهم وذلك بهدف تهيئة بيئة عمل مريحه وآمنه لكافة العاملين في البنك.
- تقديم الدعم اللوجستي وتوفير تجهيزات ومستلزمات تشغيل وتسكين الفروع الجديدة والمؤقتة خلال العام 2023 (الزرقاء اكسبرس / الحي الجنوبي اكسبرس / فرع جامعة ابن سينا / الزرقاء الدائم بعد التحديث / ماركا الدائم بعد التحديث / جبل عمان الدائم بعد التحديث / الكرك المؤقت)، بالإضافة الى اخلاء وترحيل الفروع التي تم اغلاقها ودمجها (ش الحصن مع فرع اربد ، ش مكة مع فرع ام اذينة) .
- متابعة النفقات التشغيلية والرأسمالية بهدف ترشيدها من خلال تعزيز الاستخدام الامثل لموارد البنك، وتدوير الاثاث ومفاوضة الموردين وملاك العقارات (التي يستأجرها البنك) للحصول على خصومات واسعار تفضيلية، كما قامت الدائرة باعتماد موردين جدد خلال العام 2023 بالإضافة الى ما هو موجود، علما بان الموردين الجدد هم من الموردين المحليين.
- استئجار قطعة أرض وتجهيزها بالتعاون مع الدوائر ذات العلاقة كمواقف اصطفاف خارجية لموظفي البنك.
- ادارة كافة عقود واتفاقيات ايجار فروع وصرافات البنك وبما يحقق خطة البنك للتفرع والانتشار.
- تلبية احتياجات موظفي الفروع / الادارة العامة / العمليات المركزية / مركز التدريب بكافة مستلزمات السلامة والصحة المهنية، وتنظيف وتعقيم مصادر المياه، بالإضافة الى ادامة المظهر اللائق والنظافة والامن لكافة مباني دوائر وفروع البنك من خلال شركات متخصصة بذلك لتوفير بيئة عمل آمنه وحفاظاً على سلامة الموظفين وعملاء البنك.
- تفعيل خطة طوارئ لإدامة اعمال البنك في (الظروف المناخية الاستثنائية والعواصف الثلجية) من خلال ابقاء مناوبات على مدار 24 ساعة وذلك حفاظاً على ممتلكات البنك وحقوق عملائه.

أنشطة المسؤولية المجتمعية للدائرة:

- شراء طرود الخير خلال شهر رمضان المبارك 2023 وتوزيعها على مستحقيها لدى الجمعيات الخيرية والاسرة العفيفة، بالإضافة الى توزيع (مدافئ + اغطية) خلال فصل الشتاء 2022-2023 على المجتمع المحلي وبعض موظفي البنك.
- التبرع بكميات كبيرة من أجهزة الحاسوب وتوابعها لمركز طلال ابو غرالة لإعادة تأهيل الحاسوب.
- تجديد مذكرة تفاهم (مبادرة بصمات خضراء) والاستمرار بدور البنك فيها وبالتعاون مع مؤسسة الاميرة عالية، ووزارة التربية والتعليم، وذلك بشراء ورق A4 بقيمة الايراد المتأتي من بيع الورق الهالك، والتبرع به لصالح مدارس وزارة التربية والتعليم.

دائرة هندسة العمليات:

تتم عملية إعادة هندسة العمليات (والتي تعتبر من الأعمال الأساسية في البنك) من خلال دراسة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها ضمن إطار عملي ممنهج وبما يتلائم مع أفضل الممارسات المصرفية، وبما يضمن زيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة وتحقيق وفورات في الكلف التشغيلية، إضافة الى تلبية متطلبات الجهات الرقابية في كافة المجالات المصرفية، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال عام 2023 ما يلي:

- إعداد وتعديل أدلة سياسات وإجراءات العمل لتلبية متطلبات وحدات العمل المعنية، ومتطلبات البنك المركزي.
- اصدار التعاميم والتعليمات والنماذج الخاصة بمنتجات وخدمات البنك ووحدات العمل فيه، وإعداد مذكرات تفاهم واتفاقيات مستوى الخدمة.
- تعديل الهياكل التنظيمية لعدد من الفروع ووحدات العمل بما يتوافق مع حاجة ومتطلبات العمل الفعلية، والمتطلبات الرقابية، والممارسات المصرفية الفضلى.
- تعديل الأوصاف الوظيفية لبعض الوظائف على مستوى عدد من وحدات العمل لضمان تلبية متطلبات عمل الوظيفة وتحقيق مبادئ الرقابة الثنائية والفصل بين المهام وتجنب التكرار والتداخلات في مهام ومسؤوليات الوظائف المختلفة.
- إعادة تصميم عدد من مسارات العمليات المتعلقة بمشاريع تطوير المنتجات والخدمات القائمة /الجديدة ومشاريع إطلاق الأنظمة الجديدة بالشكل الذي يؤدي إلى رفع كفاءة وجودة العمليات وخفض الأوقات المعيارية إلى الحدود المطلوبة.
- تعديل بعدد من أدلة جداول الصلاحيات المتعلقة بعمليات وأنشطة مختلفة في البنك.
- تلبية متطلبات وحدات العمل المختلفة في البنك ومتطلبات البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى من الأنظمة، والتقارير، والبيانات الرقابية، والدورية.
- إدارة عملية فحص وتطبيق المشاريع المتعلقة بأعمال الأتمتة ومشاريع تحديثات وتطوير الأنظمة على مستوى البنك.
- إدارة عملية منح ومراجعة الصلاحيات والمصفوفات الخاصة بها لكافة الأنظمة البنكية، وضمان تفعيل وتطوير الأدوات الرقابية على الصلاحيات والأنظمة والسقوف المالية الممنوحة.

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات جهودها لتطوير ورفع كفاءة خدماتها المختلفة، من خلال تقديم الدعم والمساندة لقطاعات الاعمال وتقديم الحلول التقنية المبتكرة على مستوى الأجهزة والخوادم والأنظمة والشبكات مع الاخذ بعين الاعتبار أعلى درجات الامن والحماية لدعم وإنجاح أهداف وتطلعات البنك، حيث تم:

- الانتهاء من مشروع التوافيرية لأجهزة التكييف وأجهزة تزويد الطاقة الكهربائية في غرفة الخوادم الرئيسية لضمان استمرار عمل الخوادم، وأجهزة الشبكات، والامن، والحماية.
- العمل على تجهيز وتشغيل فروع جديدة للبنك التجاري الاردني:
  - فرع ابن سينا اكسبرس.
  - فرع الزرقاء الجديدة اكسبرس.

- فرع الحي الجنوبي اكسبرس.

- العمل على تحديث جميع الأجهزة التقنية لفروع قائمة للبنك التجاري الاردني:
  - فرع إربد.
  - فرع ماركا.
  - فرع جبل عمان.
  - فرع الزرقاء.
- تحديث نظام النسخ الاحتياطي للخوادم وبيانات الانظمة بقدرة استيعابية أعلى ويشمل مستويات أمن وحماية عالية للنسخ الاحتياطية، كما تم تطبيق نظام نسخ احتياطي للبريد الالكتروني على الحوسبة السحابية.
- استكمال تحديث منظومةData Center .
- تحديث أنظمة منع تسريب البيانات بما يخص البريد الالكتروني والتي أصبحت على الحوسبة السحابية لرفع كفاءة المنظومة الأمنية لدى البنك، والتي تلبي متطلبات البنك المركزي وأفضل الممارسات في مجال امن وحماية البيانات.
- العمل مع وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية في البنك المركزي الأردني على تطبيق نظام حماية البنية التحتية من الهجمات الالكترونية (PDNS Security) كأول بنك في القطاع المصرفي.
- في إطار تعزيز مستويات الأمن والحماية لأنظمة البنك، استمرت دائرة تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2023 بالعمل على مشروع COBIT لجعله متوافقاً مع متطلبات البنك المركزي الاردني في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات وإدارتها بشكل فعال، كما تم ايضاً تجديد شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS 3.2.1 والحصول على شهادة الامتثال لبرنامج أمن العملاء (Swift CSP).
- إطلاق النسخة الجديدة من الموبايل البنكي حيث تم إضافة خدمات جديدة مع تحسينات عامة للتطبيق.
- تطبيق New Template Currency على جميع الصرفات الالية والتي تتعلق بالإصدار الجديد من الفئات النقدية وذلك لسماح أجهزة الصراف بقبول الفئات وتقديمها للعملاء.
- FATCA Report والتصريح للجهات المعنية ضمن المدة المحددة.
- تطبيق واجهة مستخدمة جديدة Middleware حيث تم تطوير عدة (API) لخدمة عدة أنظمة منها نظام الاحوال المدنية لاسترجاع معلومات العميل لدى دائرة الاحوال المدنية، السماح بعمل حوالات من خارج البنك لعملاء البنك وعملاء غير البنك، وربط أنظمة البنك داخليا والربط مع الجهات الخارجية.
- تطبيق مشروع جديد لخدمة العملاء بما يتعلق بموضوع القروض بكل أنواعها.
- الانتهاء من تطبيق عدة مشاريع خاصة بالأنترنت البنكي للشركات لتسهيل عمليات التحويل والاعمال المالية لديهم.

دائرة العمليات المركزية:

تعتبر دائرة العمليات المركزية الأداة التنفيذية لكافة أعمال وأنشطة البنك المختلفة، بحيث تعمل على استكمال جميع المعاملات التي باشرت بها الفروع و دوائر البنك المختلفة بالسرعة الممكنة والجودة العالية بما يعزز تجربة العميل و يتلائم مع التعليمات الداخلية وتعليمات الجهات الرقابية، ومن أبرز ما قامت به دائرة العمليات المركزية خلال عام 2023:

- مركزة وأتمتة العمليات الداخلية، وإطلاق خدمة نقل النقد من عملاء البنك الى فروع البنك.
- المشاركة الفعالة بمشاريع طرح المنتجات والخدمات الجديدة ومشاريع الأتمتة وتحديث الأنظمة، تطبيق نظام Loan Origination System على نظام قروض الافراد والبطاقات.
- عكس متطلبات وملاحظات البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى من خلال تطبيق أفضل الممارسات البنكية، وتطبيق مبادرة البنك المركزي لتخفيض فوائد القروض لغاية 12% وتثبيت الأسعار حتى بداية شهر 8-2024

- تحديث وتطوير الانظمة المستخدمة لغايات تحسين تنفيذ العمليات وتقليل الاخطاء التشغيلية ومنها ربط نظام الحوال المدنية بالنظام البنكي من خلال تطبيق API على نظام Robotic، تطبيق الإصدار الجديد من نظام المقاصة ECC جوباك.

دائرة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم دائرة التخطيط الإستراتيجي وبالاسترشاد بتوجهات الادارة العليا، ولجنة التخطيط الاستراتيجي في البنك وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بأعداد الخطة الاستراتيجية للبنك وتحديد الاهداف التي تضمن تحقيق رؤية وتوجهات الادارة، وذلك من خلال تقييم وتحليل البيئة التي يعمل فيها البنك داخليا وخارجيا، حيث يتم من خلال تحليل البيئة الداخلية تقييم امكانات البنك الداخلية، والعمل على تعزيزها او توفيرها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، كما يتم من خلال التحليل الخارجي تحديد وتقييم الفرص المتوافرة في السوق واستكشافها، كون توفر الفرص واستغلالها هي الأساس لتحقيق النمو المستقبلي، ويتم ذلك عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة والتميز في تقديم المنتجات والخدمات القائمة للعملاء، وبما يمكن البنك من احتلال موقع منافس في السوق المصرفي.

كما يتم عند وضع الخطة الاستراتيجية في البنك تحديد فرص النمو الطبيعية وتحديد خيارات النمو غير الطبيعية واختيار ما يتلاءم منها مع توجهات البنك، كما تقوم الدائرة بمتابعة تنفيذ التوجهات والقرارات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال التقارير التي يتم اعدادها، ومن خلال عقد الاجتماعات، ورفع التوصيات الى الجهات المعنية لاتخاذ ما يتناسب معها مع اجراءات.

وخلال العام 2023 قام البنك ومن خلال (دائرة التخطيط الاستراتيجي) وبالتعاون مع كافة دوائر البنك بمراجعة الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك (2023 – 2018) وبيان أبرز ما قام به البنك من منجزات استراتيجية وتشغيلية في سبيل تحقيق هدفه الاستراتيجي خلال الفترة (اعداد البنك ليكون مهيأ لنمو).

وخلال العام 2023 أيضاً قام البنك بإعداد تقرير الاستدامة بالتعاون بين دائرة التخطيط الاستراتيجي والدوائر المعنية في البنك وبالاسترشاد بتعليمات الإدارة العليا ومعايير اعداد تقارير الاستدامة العالمية واستشعارا من البنك بأهمية قضايا الاستدامة وأثرها على رفاهية المجتمع والافراد ودورها في الحفاظ على مواردنا الطبيعية، وامتثالا لطلب الجهات الرقابية في الأردن بإعداد تقرير الاستدامة عن العام 2022 والذي أظهر مدى التزام البنك بأهداف التنمية المستدامة وتضمين العديد من هذه الأهداف في أعمال وسياسات البنك، وقد تم نشر التقرير على موقع البنك الالكتروني.

❖ قطاع الرقابة:

دائرة المخاطر:

تقوم دائرة المخاطر بتطبيق افضل الاساليب والممارسات التي تهدف الى تحديد كافة المخاطر (الحالية والمتوقعة) من خلال مراقبتها وادارتها، ووضع الحلول المناسبة لخفضها، ومن ابرز ما تم انجازه خلال العام 2023:

- حصول البنك على الشهادات التالية:
  - شهادة ISO 22301 الخاصة بتطبيق أفضل المعايير الدولية لإدارة استمرارية الاعمال.
  - شهادة PCI الخاصة بأمن بطاقات الدفع.
  - شهادة الامتثال لمتطلبات SWIFT CSP.
  - شهادة الايزو 27001 في مجال أمن المعلومات.
- تطبيق التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك لاحتساب رأس المال الازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك ICAAP.
- تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing.
- تقييم مخاطر المؤسسة والتأكد من انها تحتوي على كافة المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها البنك ككل، ووضع الضوابط الرقابية اللازمة، والتأكد من مدى كفاية وفعالية الاجراءات الرقابية في السيطرة على هذه المخاطر.

- تطوير وتحديث مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك، وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات، والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
- فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
- اجراء فحص شامل لخطة استمرارية العمل Business Continuity plan والخطط المتعلقة به.
- تقييم المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات والمخاطر السيبرانية على مستوى البنك.
- تحديد مواطن الضعف فيها وتقييم المخاطر ومدى حصانة الأنظمة ضد الهجمات من الخارج أو الهجمات من الداخل.
- تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات فيما يخص عملية إدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات (COBIT 5).
- الإشراف على تطبيق تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- الاشراف على تطبيق تعليمات أجهزة الصراف الآلي الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- الاشراف على تطبيق BENCHMARKS على كافة انظمة البنك.
- مراقبة سجل الاحداث الامنية لكافة انظمة البنك (7/24).
- تطبيق تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعرضات الكبيرة وحدود منح الائتمان والمتعلقة بدوائر الخزينة والاستثمار، والمؤسسات المالية.
- الاستمرار في نشر ثقافة المخاطر على كافة المستويات في البنك، ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.
- تحديث وتطوير السياسات الخاصة بكافة انواع المخاطر بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والمحلية وتعليمات البنك المركزي الاردني.

دائرة الامتثال:

للدائرة دور مهم واساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنبا لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنبا لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال عدد من المهام أبرزها:

- الافصاحات الدورية، حيث تقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالا فصاحات.
- تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوى العملاء ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً، ويعرف نظام التعامل مع الشكاوى (على أنه استجابة المؤسسة لأي خلل أو فشل في عملية تقديم الخدمات للعملاء)، ويوجد لدى البنك وحدة اداره ومعالجه شكاوى العملاء، وتقوم باستقبال شكاوى العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل التواصل والعمل على معالجتها وتعزيز ثقة ورضا العملاء، ويتم رفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الاردني بهذا الخصوص.
- التواصل مع العملاء مع التركيز على الاتصال الهاتفي كونه يعتبر الوسيلة الاكثر شيوعا واستخداما من قبل عملاء البنك، يليه التواصل من خلال مركز الخدمة الهاتفية.
- الالتزام بالقانون الضريبي الامريكي (FATCA)، حيث تم تنفيذ الخطة الموضوعة وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الامريكية، وانشاء قسم مختص وعقد اجتماعات ومتابعة الاطراف ذات العلاقة والسير بإجراءات الابلاغ.
- تطوير وظيفة الامتثال في البنك، وقد قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، وتم العمل على منظومة الإبلاغ GOAML، حيث قام البنك خلال العام 2020 باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات عسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحكم المؤسسي وقد تم تحديد متطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ومواءمة دليل الحوكمة المؤسسية لدينا على أثرها، كما قام البنك بتلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في اطار Cobit 2019، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.

- تطوير الكادر البشري، حيث تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق اعلى المعايير الدولية، وحصل عدد من كادر الدائرة على شهادات مهنية متعددة.

■ دائرة التدقيق:

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي من الدوائر الرقابية المهمة في البنك، إذ يعتبر التدقيق الداخلي مصدرًا مهماً للمعلومات، تساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

وبهدف الارتقاء بالبيئة الرقابية في البنك، تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق برامج وأنشطة ذات قيمة مضافة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، كما تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والتوكيدية المستقلة بهدف تحسين عملية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البنك.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه مع الجهات ذات العلاقة، كونه جزءًا من مهامها، فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على أعماله وبما يتفق مع المعايير والمبادئ الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

■ الاتصال المؤسسي:

يعتبر البنك التجاري الأردني من المؤسسات المصرفية المؤثرة في نمو القطاع المصرفي بشكل خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام.

دور الاتصال المؤسسي الفعال في البنك والقطاع المصرفي:

- بناء علاقات مستدامة يكون لها أثر واضح في التنمية المحلية.
- دعم الجهات الرسمية والمؤسسات الوطنية مما ينعكس إيجابا على مؤشر المنفعة وأثر ذلك في المجتمع المحلي مما يسهم في بناء أسس متينة مع الجهات ذات العلاقة.
- التفاعل والتواصل المستمر والمشاركة في فعاليات المجتمع المحلي وإبراز دور البنك في أفضل صورة.
- تبني مبادرات اجتماعية عديدة وتقديم الدعم والمساعدة لكافة مناطق المملكة.
- دعم الجمعيات التعاونية والخيرية في مناطق جيوب الفقر وتوزيع طرود الخير في شهر رمضان المبارك وعلى مدار العام للأسر العفيفة.
- دعم دور المواقع الإلكترونية والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في تغطية اخبار وفعاليات البنك.
- الحرص على التبرع لمختلف المبادرات الخيرية والخدمة المجتمعية والتعليمية والصحية، ودعم قطاع البيئة والأنشطة الثقافية ومجالات الفنون، وكذلك التبرع لفئة كبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى دعم الأنشطة الرياضية والفرق المحلية والوطنية لتشجيع فئات المجتمع خاصة الشباب من منطلق مسؤولية البنك المجتمعية، وعلى مدار العام.

(12): لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

(13): السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام 2019 - 2023 (بالدينار):

البيان	2023	2022	2021	2020	2019
صافي الربح	11,484,784	11,340,183	7,004,775	513,503	5,313,066
صافي حقوق المساهمين	168,908,981	162,116,116	147,171,725	139,466,787	139,198,774
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	6,000,000	6,000,000	-	-	-
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	5.0%	5.0%	-	-	-
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	-	-	-	-	-
سعر الاغلاق / للسهم (دينار)	1.01	1.00	1.03	0.69	0.79

(14): تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال السنة المالية:

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:	2023	2022	2021	2020	2019	المبالغ لأقرب مليون دينار
أهم بنود قائمة الدخل						
صافي ايراد الفوائد	48.3	41.2	35.8	33.5	31.0	
صافي ايراد الفوائد والعمولات	51.8	45.3	40.0	37.8	36.8	
اجمالي الدخل	59.9	51.4	44.4	42.7	42.5	
صافي الربح قبل الضريبة	16.9	18.0	12.5	6.7	12.8	
صافي الربح بعد الضريبة	11.5	11.3	7.0	0.5	5.3	
حصة السهم من الربح (الخسارة) - دينار	0.096	0.095	0.058	0.004	0.044	
أهم بنود الميزانية العامة						
مجموع الموجودات	1,377.7	1,364.1	1,444.9	1,352.0	1,386.6	
حقوق المساهمين	168.9	162.1	147.2	139.5	139.2	
المحفظة الائتمانية بالصافي	732.4	701.9	773.9	713.9	669.0	
محفظة الاوراق المالية	394.9	417.4	396.1	312.9	289.7	
نقد وارصدة لدى البنوك	137.0	117.7	144.8	176.2	107.9	
ودائع العملاء	967.5	896.8	969.4	935.7	836.7	
تامينات نقدية	40.2	37.8	40.8	41.8	56.6	
ودائع البنوك لدينا	48.4	82.1	111.3	102.7	87.4	
أهم النسب المالية						
العائد على الموجودات	0.84%	0.81%	0.50%	0.04%	0.38%	
العائد على حقوق الملكية	6.94%	7.33%	4.89%	0.37%	3.68%	
كفاية رأس المال	13.41%	13.29%	11.78%	11.43%	11.16%	
صافي المحفظة الائتمانية/ودائع العملاء	75.70%	78.26%	79.83%	76.30%	79.96%	
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	97.03%	89.14%	81.71%	83.66%	68.00%	
نسبة السيولة القانونية	130.04%	114.06%	109.97%	117.75%	108.51%	

(15): التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية:

- **الأهداف الاستراتيجية العامة للعام 2024**

- تحقيق نمو في الموجودات يساهم بنقل البنك من الفئة الثالثة، ليكون من أفضل بنوك الفئة الثانية على مستوى القطاع المصرفي الاردني وضمن توجهات ومقترحات الادارة العليا.
- تعزيز الصورة الايجابية لاسم وسمعة البنك لدى المتعاملين، وتقديمه كبنك له هويته وصورته المميزة.
- الاستمرار بالتحول الرقمي، والتركيز على هذا التوجه في السنوات القادمة.

➢ **المحاور الأساسية للاستراتيجية:**

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك، يتم التركيز على المحاور التالية:

- **المحور المالي:**

- بناء مركز مالي قوي، وتحقيق نمو مستدام في الارباح التشغيلية وفي الانشطة، وبما يضمن رفع تصنيف وفئة البنك في القطاع المصرفي.
- تحسين مؤشرات قياس الاداء في البنك وخاصة في مؤشرات الربحية والنمو "ضمن فئة البنوك المشابهة " أو ضمن "القطاع المصرفي" بشكل عام.
- تحسين نوعية وجودة محفظة التسهيلات والودائع وبما يضمن تحسين العائد وخفض الكلف وزيادة معدل الهامش.

- **محور الخدمات المصرفية:**

- التركيز على الخدمات الرقمية، والخدمات الموجه للقطاعات والفئات المستهدفة ومن خلال القنوات المناسبة ، مع الاستمرار بتقديم الخدمات بالطرق التقليدية .
- استهداف الفئات التي هي بحاجة الى خدمات مصرفية، وتزويدها بالخدمات المصرفية التي تحتاجها (الشمول المالي).
- استمرار خطة التفرع المدروس للبنك في المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي، مع التركيز على فروع اكسبرس.

- **محور الكادر البشري:**

- الاهتمام بالكادر البشري ، ورفده بالكفاءات المصرفية اللازمة، وبما يساهم في تطوير الاداء في خدمة العملاء، ورفع جودة تقديم المنتجات والخدمات.
- دعم الموظفين وتقديم المزايا والمنافع والخدمات الملائمة لهم، لرفع معدل الرضا الوظيفي، وبما يساهم بجعل البنك من "الجهات المفضلة للتوظيف".

- **محور الأعمال:**

- الاستمرار بتطوير منظومة التكنولوجيا، وتضمين استراتيجيات البنك باستراتيجيات وآليات التحول الرقمي وتوفير البنية التحتية اللازمة لهذا التحول.
- العمل على اتمتة الخدمات والانظمة والانشطة للوصول الى الأتمتة الشاملة لكافة الخدمات والانشطة في البنك.
- المراجعة المستمرة لإجراءات العمل وسياسات البنك وتحديثها وتوثيقها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في السوق المصرفي.

➢ **الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية 2024:**

- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح فروع تقليدية، أو فروع تجاري إكسبرس، او الصرافات الآلية.
- الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية مصرفية عصرية، وذلك من خلال دراسة أماكن الفروع القائمة والخدمات المقدمة فيها، ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك، ومدى قرب هذه الفروع من النشاط الاقتصادي والسكاني مع العمل على تغييرها في حال عدم تناسبها.
- دراسة احتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات وطرحها، او تطوير المنتجات القائمة لتلبي هذه الاحتياجات، مع التركيز على الخدمات الالكترونية وزيادة الاقبال عليها.

- تحديد الفئات المستهدفة للبنك والعمل على استقطابها (بالوسائل الملائمة) وبما يتوافق مع سياسيات البنك وتوجهاته الاستراتيجية (للودائع والتسهيلات).
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة، كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة ومنخفضة التكلفة.
- تطوير منظومة التكنولوجيا، والاستمرار بأتمتة البرامج والأنظمة، اضافة الى تطوير نظام المعلومات الإدارية.
- متابعة متطلبات الجهات الرقابية القائمة والمستحدثة، والعمل على الالتزام بها.
- اتخاذ الاجراءات الضامنة لاستمرار اعمال البنك، مع تركيز الجهود على المحافظة على موظفي البنك وعملائه في مختلف الظروف.
- مراقبة وادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمصاحبة للعملية المصرفية، سواء القائمة أو المتوقع حدوثها.
- مراقبة الاوضاع والتغيرات التي تؤثر على بيئة الأعمال المصرفية والاقتصادية (محليا وعالميا)، وخاصة ما يتعلق بتحركات اسعار الفائدة، للاستفادة من الفرص الممكنة، والحد من التحديات المتوقع حدوثها.
- العمل على تعزيز الصورة الذهنية الايجابية للبنك، وتقديمه كبنك يقدم كافة الخدمات المصرفية وضمن صورة ورؤية عصرية مميزة له.

(16): إن مقدار المبالغ التي يتلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات هي 130,326 دينار.

(17)/أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة :

التسلسل	الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم		
			31/12/2023	31/12/2022	الشركات المسيطر عليها	2023	2022
1	ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	أردنية	13,583,652	13,329,132	شركة تريزونيا للاستشارات الادارية	10,000	10,000
2	أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	1,144,546	1,144,546	لا يوجد		
3 4	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عضو مجلس ادارة يمثلها بمقعدين: يحي محمد عشب عبيدات (اعتباراً من 2023/10/1) رامي ادم عناز الطيطي (اعتباراً من 2023/8/1) مؤنس عمر سليم عبد العال (حتى تاريخ 2023/7/31) فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش (حتى تاريخ 2023/9/30)	أردنية أردنية أردنية	23,808,021 - -	23,808,021	لا يوجد		
5	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس ادارة ويمثلها صالح محمد صالح زيد كيلاني	أردنية أردنية	14,320,302 11,999	14,351,514 11,999	لا يوجد		
6	شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	أردنية	1,073,754	1,073,754	لا يوجد		
7	اسامه عمر علي حمد عضو مجلس ادارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
8	هنري توفيق ابراهيم عزام عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
9	عبد النور نايف عبد النور عبدالنور عضو مجلس ادارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
10	ناصر حسين محمد صالح عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		
11	لينا نجيب البخيت الدبابنه عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	10,000	لا يوجد		

(17)/ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل اشخاص الادارة العليا:

الرقم	الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2023/12/31	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	سيزر هاني عزيز قولاجن	المدير العام	أردنية	0	لا يوجد
2	علاء "محمد سليم" عبدالغني القحف	نائب المدير العام	أردنية	0	لا يوجد
3	محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان	أردنية	0	لا يوجد
4	سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	أردنية	0	لا يوجد
5	عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد مدير عام المالية	أردنية	0	لا يوجد
6	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه	مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات	أردنية	0	لا يوجد
7	أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	أردنية	0	لا يوجد
8	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	أردنية	0	لا يوجد
9	سامي نمر سالم النابلسي	المدير التنفيذي للمؤسسات المالية	أردنية	0	لا يوجد
10	وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	أردنية	0	لا يوجد
11	جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الإتصال المؤسسي	أردنية	0	لا يوجد
12	محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	لا يوجد
13	أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام	أردنية	0	لا يوجد
14	نادية فهد فريد كنعان	مدير دائرة المخاطر	أردنية	0	لا يوجد

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

(17)/ج: عدد الأوراق المالية المملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة و اقارب اشخاص الإدارة العليا:

الرقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الاسهم كما بتاريخ 2023/12/31	عدد الاسهم كما بتاريخ 2022/12/31	ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
1	نازي توفيق نخله القبطي	زوجة رئيس مجلس الإدارة	أردنية	7,514,596	7,514,596	لا يوجد

(17)/د: عدد الأوراق المالية المالية من قبل اقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأسماء ومساهمات الشركات المسيطر عليها من قبلهم:

لا يوجد.

(18)/أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة للفترة من 2023/1/1 ولغاية 2023/12/31:

اعضاء مجلس الادارة	بدل تنقلات اعضاء مجلس الادارة	بدل تنقلات اعضاء لجان المجلس	مكافأة اعضاء مجلس الادارة السنوية	مصاريف سفر وتدريب واخرى	المجموع
السيد ميشيل الصايغ	32,000	3,500	5,000	-	40,500
معالي ايمن المجالي	32,000	2,400	5,000	-	39,400
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	64,000	7,600	10,000	-	81,600
الأردن الأولى للاستثمار -السيد صالح الكيلاني	32,000	3,600	5,000	-	40,600
السيد شريف الرواشده	32,000	5,200	5,000	-	42,200
السيد عبد النور عبد النور	32,000	3,300	5,000	-	40,300
أسامة حمد	32,000	2,700	5,000	-	39,700
هنري عزام	32,000	8,900	5,000	-	45,900
ناصر الصالح	32,000	6,700	5,000	-	43,700
لينا نجيب البخيت الدبابنة	32,000	7,800	4,444	-	44,244
المجموع	**352,000**	**51,700**	**54,444**	**-**	**458,144**

(18)/ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا للفترة من 2023/1/1 ولغاية 2023/12/31:

الادارة التنفيذية العليا	الرواتب	المكافآت	بدل تنقلات لجان	مصاريف سفر وتدريب	المجموع
السيد سيزر قولاجن	483,887	304,054	-	321	788,262
السيد وليد القهيوي- امين سر مجلس الادارة	79,369	20,362	800	-	100,531
السيد محمد القرعان	136,289	24,480	100	-	160,870
السيد سليم صوالحة	139,142	-	-	1,319	140,461
السيد انس عايش	93,346	5,267	-	-	98,613
السيد عبدالله كشك	237,033	-	-	484	237,517
السيد علاء قحف	157,937	28,346	-	-	186,283
السيد محمود محمود	65,042	7,350	1,200	-	73,592
السيد اجود الروسان	143,337	25,739	-		169,076
الآنسة نادية كنعان	61,360	11,025	200	2,010	74,595
السيد وائل رابيه	127,751	7,222	-	-	134,973
السيد سامي النابلسي	67,056	3,789	-		70,845
السيد جمال الرقاد	104,178	12,450			116,628
السيد انطونيو عبد المسيح	115,296	13,000	-	-	128,296
المجموع	**2,011,024**	**463,084**	**2,300**	**4,134**	**2,480,542**

اجمالي مجلس الادارة والادارة التنفيذية	**2,363,024**	**514,784**	**56,744**	**4,134**	**2,938,686**

(19): التبرعات والمنح التي قدمها البنك خلال العام 2023 :

النطاق	مبلغ التبرع بالدينار الاردني
التعليم	12,800
الرياضة	3,500
الصحة	25,000
المجالات الثقافية والفنية	8,400
الجمعيات الخيرية والمجالات الإجتماعية	335,200
البيئة	2,500
دعم المؤسسات الوطنية	407,883
الفقر	58,990
ذوي الاحتياجات الخاصة	1,400
المجموع:	855,673

(20): العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة او أعضاء المجلس او المدير العام او أي موظف في الشركة أو أقاربهم:

	الرقم	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2023/12/31	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2023/12/31	تسهيلات غيرمباشرة (السقوف) كما في تاريخ 2023/12/31	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ 2023/12/31
كمجموعات ذو صلة	1	السيد ميشيل الصايغ	11,965,971	12,610,306	500,000	217,717
	2	السيد شريف الرواشدة	6,245,062	3,953,336	500,000	1,151,125
	3	معالي ايمن المجالي	10,274,991	8,941,533	1,700,000	1,720,386
	4	السيد عبد النورنايف عبد النور	1,265,457	1,306,113	-	12,000
	5	السادة شركة الأردن الاولى للاستثمار	6,925,308	6,912,376	-	172,500
	6	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	-	-	71,668	-
كأفراد	1	اسامه عمر علي حمد	-	364,161	-	-
	2	هنري توفيق العزام	-	-	-	-
	3	ناصرحسين محمد صالح	-	-	-	-
	4	لينا نجيب البخيت دبابنة	-	-	-	-

(21)/أ: مساهمة البنك في حماية البيئة

- دعم البنك لمشاريع وبرامج تنمية و تطوير قطاع البيئة.
- تبرع البنك التجاري الأردني لبرنامج " المليون شجرة " في فلسطين و " القافلة الخضراء " في الأردن و حرص البنك المستمر على التبرع ودعم العربية لحماية الطبيعة.

(21)/ب: مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي

- الدور الحيوي للإتصال المؤسسي وأهميته في بناء علاقات مستدامة يكون لها أثر واضح في التنمية المحلية.
- دعم الجهات الرسمية والمؤسسات الوطنية مما ينعكس إيجابا على مؤشر المنفعة وأثر ذلك في المجتمع المحلي مما يسهم في بناء أسس متينة مع الجهات ذات العلاقة.
- التفاعل والتواصل المستمر والمشاركة في فعاليات المجتمع المحلي وإبراز دور البنك في افضل صورة.
- تبني مبادرات اجتماعية عديدة و تقديم الدعم والمساعدة لكافة مناطق المملكة.
- دعم الجمعيات التعاونية والخيرية في مناطق جيوب الفقر و توزيع طرود الخير في شهر رمضان المبارك وعلى مدار العام للأسر العفيفة .
- دور المواقع الإلكترونية و الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في تغطية اخبار وفعاليات البنك.
- حرص البنك التجاري الأردني على مدار العام على التبرع لمختلف المبادرات الخيرية والخدمة المجتمعية والتعليمية والصحية ، و دعم الأنشطة الثقافية ومجالات الفنون ، وكذلك التبرع لفئة كبار السن والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى دعم الأنشطة الرياضية والفرق المحلية والوطنية لتشجيع فئات المجتمع خاصة الشباب من منطلق مسؤولية البنك المجتمعية.

البيانات المالية السنوية المدققة من مدقق الحسابات

البنك التجاري الأردني

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

القوائم المالية

31 كانون الأول 2023

	إيضاحات	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
		دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	4	68,319,687	71,440,168
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	5	68,716,784	46,289,112
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	6	732,427,089	701,854,386
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	1,372,783	1,551,339
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	8	50,322,563	49,490,315
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	9	343,210,421	366,316,269
ممتلكات ومعدات – بالصافي	10	22,321,642	22,006,151
موجودات غير ملموسة – بالصافي	11	2,858,126	2,228,329
موجودات حق استخدام الأصول	12	6,041,037	5,835,715
موجودات ضريبية مؤجلة	18/د	10,551,901	9,505,024
موجودات أخرى	13	71,537,058	87,586,431
مجموع الموجودات		1,377,679,091	1,364,103,239
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	48,428,024	82,143,414
ودائع عملاء	15	967,495,655	896,800,727
تأمينات نقدية	16	40,213,578	37,774,075
أموال مقترضة	17	91,667,450	145,321,349
مخصص ضريبة الدخل	18/أ	5,303,391	5,417,035
مخصصات متنوعة	19	1,237,500	881,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	18/د	698,411	1,720,245
التزامات عقود الإيجار	12	5,800,708	5,624,770
مطلوبات أخرى	20	47,925,393	26,304,149
مجموع المطلوبات		1,208,770,110	1,201,987,123
حقوق المساهمين			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	21	120,000,000	120,000,000
إحتياطي قانوني	22	20,705,562	19,011,405
إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي	23	3,924,952	2,621,695
الأرباح المدورة	24	24,278,467	20,483,016
مجموع حقوق مساهمي البنك		168,908,981	162,116,116
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		1,377,679,091	1,364,103,239

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاحات	2023	2022
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	25	92,184,587	76,708,965
ينزل: الفوائد المدينة	26	(43,928,075)	(35,482,447)
صافي إيرادات الفوائد		48,256,512	41,226,518
صافي إيرادات العمولات	27	3,532,099	4,034,064
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		51,788,611	45,260,582
أرباح عملات أجنبية - بالصافي	28	1,305,936	1,022,684
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	29	(131,409)	(63,838)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	8	281,263	134,149
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	649,440	-
إيرادات أخرى	30	6,038,805	5,051,081
إجمالي الدخل		59,932,646	51,404,658
نفقات الموظفين	31 و10و11	15,468,703	14,214,511
استهلاكات واطفاءات	و12	3,909,562	3,469,171
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – بالصافي	32	11,618,848	6,304,273
مخصصات متنوعة	19	664,842	32,812
مخصص (المسترد من) موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	13	23,089	(516,343)
مصاريف أخرى	33	11,306,036	9,868,312
إجمالي المصروفات		42,991,080	33,372,736
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		16,941,566	18,031,922
ضريبة الدخل للسنة	18/ب	(5,456,782)	(6,691,739)
الربح للسنة		11,484,784	11,340,183
حصة السهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك		فلس/ دينـــار	فلس/ دينـــار
أساسي ومخفض	34	0/096	0/095

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

	إيضاح	2023	2022
		دينـــار	دينـــار
الربح للسنة		11,484,784	11,340,183
بنود الدخل الشامل الآخر:			
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل			
التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة	23	1,308,081	3,604,208
مجموع الدخل الشامل للسنة		12,792,865	14,944,391

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023

	رأس المال المكتتب به والمدفوع	الإحتياطيات		الأرباح المدورة	مجموع حقوق المساهمين
		قانوني	القيمة العادلة - بالصافي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023					
الرصيد كما في بداية السنة	120,000,000	19,011,405	2,621,695	20,483,016	162,116,116
الربح للسنة	-	-	-	11,484,784	11,484,784
بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	1,308,081	-	1,308,081
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	1,308,081	11,484,784	12,792,865
المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	(4,824)	4,824	-
أرباح موزعة على المساهمين *	-	-	-	(6,000,000)	(6,000,000)
المحول الى إحتياطي قانوني	-	1,694,157	-	(1,694,157)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	120,000,000	20,705,562	3,924,952	24,278,467	168,908,981
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022					
الرصيد كما في بداية السنة	120,000,000	17,208,213	(973,100)	10,936,612	147,171,725
الربح للسنة	-	-	-	11,340,183	11,340,183
بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	3,604,208	-	3,604,208
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	3,604,208	11,340,183	14,944,391
المحرر نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	(9,413)	9,413	-
المحول الى إحتياطي قانوني	-	1,803,192	-	(1,803,192)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	120,000,000	19,011,405	2,621,695	20,483,016	162,116,116

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 10,551,901 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2023 (9,505,024 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- وفقا لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 3,924,952 دينار من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن كما في 31 كانون الأول 2023 (دائن بمبلغ 2,621,695 كما في 31 كانون الأول 2022 (متضمنا مبلغ 311,112 دينار لقاء اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).
- وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 531,676 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2023 (673,668 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 6 مليون دينار على المساهمين عن العام 2022.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاحات	2023	2022
		دينـــــــــار	دينـــــــــار
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		16,941,566	18,031,922
التعديلات:			
استهلاكات واطفاءات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	10و11	2,827,111	2,624,252
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	32	11,618,848	6,304,273
مخصصات متنوعة	19	664,842	32,812
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	29	141,992	67,213
مخصص (المسترد من) موجودات الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة	13	23,089	(516,343)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	30	(196)	(369)
استهلاك موجودات حق استخدام الأصول	12	1,082,451	844,919
فوائد التزامات عقود الإيجار	12	159,335	120,158
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	8	(281,263)	(134,149)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	29	(2,700)	(3,375)
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(350,981)	353,788
أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	(649,440)	-
إيراد ناتج عن تعديلات ضريبية دخل سنوات سابقة		(276,494)	-
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في صافي الموجودات		31,898,160	27,725,101
(الزيادة) النقص في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(42,360,452)	65,542,146
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		36,564	159,658
النقص في الموجودات أخرى		16,107,944	3,212,518
النقص في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(25,000,000)	(17,000,000)
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		70,694,928	(72,588,167)
الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية		2,439,503	(3,055,052)
الزيادة في الأرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي الأردني		(5,000,000)	-
الزيادة (النقص) في المطلوبات الأخرى		21,715,878	(89,393)
صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل والمخصصات المدفوعة		70,532,525	3,906,811
ضريبة دخل مدفوعة	18/أ	(6,391,949)	(4,191,193)
مخصصات مدفوعة	19	(308,701)	(34,502)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		63,831,875	(318,884)
الأنشطة الاستثمارية			
النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		17,162,654	(3,641,298)
الزيادة في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر		(494,861)	(11,740,174)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر		281,263	134,149
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		2,700	3,375
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات	10	(2,659,033)	(2,277,948)
شراء موجودات غير ملموسة ودفعات على حساب موجودات غير ملموسة	11	(1,129,769)	(463,650)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		16,599	7,728
المتحصل من بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	6,586,610	-
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		19,766,163	(17,977,818)
الانشطة التمويلية			
الزيادة في أموال مقترضة		(53,653,899)	4,837,612
أرباح موزعة على المساهمين		(6,000,000)	-
عقود تأجير مدفوعة	12	(1,271,170)	(1,107,402)
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الانشطة التمويلية		(60,925,069)	3,730,210
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		350,981	(353,788)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		23,023,950	(14,920,280)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		60,586,278	75,506,558
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	35	83,610,228	60,586,278

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 46 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

1- عـــــام

تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (113) بتاريخ 3 أيار 1977 بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 وبرأس مال قدره 5 مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمـان، ص.ب 9989 عمان 11191- المملكة الأردنية الهاشمية.

تم خلال عام 1993 دمج بنك المشرق (فروع الاردن) في بنك الاردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

تم في بداية العام 2004 إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ 28 حزيران 2004 تم استكمال اجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج الى البنك التجاري الأردني.

تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان اخرها خلال العام 2017، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 30 نيسان 2017 الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ 7,125,000 دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع 120,000,000 دينار / سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الارباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يقوم البنك بتقديم جميع الاعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (35).

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 8 شباط 2024، وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2- أُسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير تقارير المالية الدولية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ. يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة، وبناء عليه لا يوجد أية خسائر إئتمانية محتسبة على تلك التعرضات.
- عند احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد. بالإضافة لذلك يقوم البنك المركزي الأردني في بعض الأوقات بطلب رصد مخصصات مقابل تسهيلات معينة وفقاً لما يراه البنك المركزي من مخاطر متعلقة بالعملاء.

ب. يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي ضـــمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشـــكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخســـارة في قائمة الدخل ولا يتم تسـجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسـجيله سابقاً. كما تم اعتبارً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سـنوات اسـتناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين اول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 سيتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المســـتملكة وبموجب التعميم رقم 13246/3/10 تاريخ 2 أيلول 2021 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم (16239/1/10) تاريخ 21 تشـــرين الثاني 2019 وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات وذلك اعتبارا من العام 2022. وبموجب التعميم رقم 16234/3/10 تاريخ 10 تشرين الاول 2022 قرر البنك المركزي الاردني إلغاء العمل بالبند ثانياً من التعميم رقم 4076/1/10 تاريخ 27 اذار 2014 والمتعلق باقتطاع المخصـــصـــات لقاء العقارات المســـتملكة المخالفة مع الابقاء على المخصصات المرصودة وان يتم فقط تحرير المخصصات مقابل العقارات التي يتم التخلص منها.

د. وافق البنك المركزي في كتابه المؤرخ في 20 شـباط 2020 على اسـتدراك المخصـصـــات المطلوبة لأحد العملاء على مدار خمس سنوات، على أن يتم تصنيف المديونية ضمن الديون غير العاملة في الفترة اللاحقة واحتساب المخصصات اللازمة مقابلها وتعليق الفوائد والعمولات عليها وفق ما تتطلبه تعليمات البنك المركزي النافذة بهذا الخصوص.

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

1-2 التغير في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023:

معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام 2017 معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (4) عقود التأمين الصادر في عام 2005. تنطبق معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (17) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية الدولية رقم (4)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر معيار التقارير المالية الدولية رقم (17) هو النموذج العام، ويكمله:

• تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
• نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

تم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من 1 كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولية رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (15) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (17).

لا ينطبق هذا المعيار على البنك.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)
في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، حيث قدم تعريفًا لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)
في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)
أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال شهر أيار 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.
وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد الركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12)

تم ادخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وذلك استجابة لقواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (BEPS) وتشمل:

- استثناء مؤقت إلزامي للاعتراف والافصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن تطبيق قواعد الركيزة الثانية؛ و
- يجب على المنشآت المتأثرة، الإفصاح عن ضريبة الدخل الناتجة عن تطبيق قواعد الركيزة الثانية وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم تعرض المنشأة لضرائب الدخل المتأتية من تطبيق قواعد الركيزة الثانية، وذلك قبل تاريخ سريان التعديلات.

يجب الإفصاح عن هذا الاستثناء المؤقت الإلزامي وتطبيقه على الفور. أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح المتبقية فتطبق على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 وليس على أي فترات مرحلية تنتهي في أو قبل 31 كانون الأول 2023.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك حيث أن البنك ليس في نطاق تطبيق قواعد نموذج الركيزة الثانية حيث أن إيرادات البنك السنوية أقل من 750 مليون يورو.

2-2 المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى، والتى تم قياسها وفقاً للتقارير التى يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

التسهيلات الإئتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في اسواق نشطة، ويتم قياس التسهيلات الإئتمانية بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية المباشرة من خلال احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.

يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

الاعتراف بإيرادات الفوائد

طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقآ لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، الكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك المدفوعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فان الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

ان عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة الى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.

مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

2.الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية.

تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية رسوم منح القروض و رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل ان يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئيًا في البيانات المالية الموحدة (ضمن المطلوبات الأخرى) بالقيمة العادلة ، وهي العلاوة المستلمة. لاحقًا للاعتراف المبدئي ، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالمبلغ الأولي أيهما أعلى المعترف بها ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات القسط المستلم في بيان الدخل بعد خصم الرسوم وإيرادات العمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض وخطابات الاعتماد غير المسحوبة هي التزامات بموجبها يتعين على البنك، خلال مدة الالتزام ، تقديم قرض بشروط محددة مسبقًا إلى العميل. على غرار عقود الضمان المالي ، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة ، حيث يكون القرض المتفق عليه وفقًا لشروط السوق ، في بيان المركز المالي.

يقوم البنك أحياناً بإصدار التزامات قروض بأسعار أقل من معدلات الفائدة السوقية. يتم لاحقاً قياس مثل هذه الارتباطات بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة ، أيهما أعلى والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لإحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمائية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات المالية الإستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل ومن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في

قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد إحتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة الى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني إلا في حال تصنيف أدوات دين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حيث يتم احتساب التدني وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل.

عند الاعتراف المبدئي ، يختار البنك أحيانًا تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 32 - الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع ، إلا عندما يستفيد البنك من هذه العائدات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة ، وفي هذه الحالة ، يتم تسجيل هذه المكاسب في قائمة الدخل الشامل. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

قام البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إضافة الى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، ما لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن احداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضًا الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

- المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضا الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

- المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

القروض المعدلة

يقوم البنك أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلا من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم البنك بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قرض جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة القروض المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة 2 والمرحلة 3 يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقرض مجدول ضمن المرحلة 3 حتى يتم تحصيلها أو الغائها.

عند إعادة هيكلة القرض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد البنك تقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ويقوم البنك بإعادة النظر في تصنيفها.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفتره من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.
ويطبق البنك نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحًا منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الايجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل او مدة الإيجار ايهما اقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحًا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضًا القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عقود إيجار قصيرة الأجل وأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم البنك أيضا بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود أيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدة الإيجار.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم ، وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية :

	٪
مباني	2
أجهزة و معدات مكتبية	15-10
ديكورات	15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة،يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات البنك. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقـة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام نسبـة 20٪ سنويا.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصـصـات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية ناشـئة عن احداث سـابقة وان تسـديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصـص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصـة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة مبالغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضـعة للضـريبة او مصـاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجـب القوانـين والانـظـمـة والتعليـمـات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمـة المـوجـــودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتسـاب الربح الضـريبي على اسـاسـها. يتم احتسـاب الضـرائب المؤجلة باسـتخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقـــع تطـبـيـقها عـنـد تسـويـة الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة تـوقـع عـدم امـكـانـيـة الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية او تسديد او انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئيا او كليا .

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في القوائم الماليه فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل ، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) . تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
- التعرض الائتماني عند التعثر: ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.

- نسبة الخسارة بافتراض التعثر نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضًا على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض الدوارة الاخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى البنك الحق القانوني في شرائها مسبقا.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهرًا على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم البنك باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل الية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل الية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100٪ ونسبة خسارة باقتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأول والثانية. ويتم بعد ذلك احتساب المخصص وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.

التزامات القروض: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات القروض، يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة لالتزامات القروض الاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

عقود الضمان: يتم قياس التزام البنك لكل ضمان بالمبلغ الأكبر، إما المبلغ المعترف به عند القياس مطروحا منه الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الربح أو الخسارة، أو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولذلك، يقوم البنك بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها من الخسائر الائتمانية المتكبدة. يتم خصم العجز النقدي بسعر الفائدة المعدل المرتبطة للمبلغ القائم، ويتم الاحتساب باستخدام المتوسط المرجح من السيناريوهات الثلاثة. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بعقود الضمان ضمن المخصصات.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعامـــلات . يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم الماليه والمعلنة من البنك المركزي الأردني
يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة. يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند إحتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي .

القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات. في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملائمة للموجودات أو المطلوبات. يحتاج البنك لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

يقوم البنك باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات التي لديها تأثير مهم لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
المستوى الثاني: تقنيات تقييم تأخذ في الاعتبار المدخلات ذات التأثير المهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: تقنيات تقييم حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

يقوم البنك بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، يقوم البنك بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

تحتسب قيمة التدني على الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام نسبة الفائدة الفعّالة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار خسارة التدني من خلال حساب مخصص التدني في القيمة. هذا ويتم الاعتراف بالتغير بالقيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

3 استخدام التقديرات

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

يقوم البنك بتقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والاطفاء مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية بشكل سنوي، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والاطفاء المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

ينتقل الأصل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية او الثالثة في حال وجود زيادة في مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني والمعيار(9). بحيث يتم تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير من خلال المعلومات الكمية والنوعية الحالية والمستقبلية والتقديرات والمستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير تصنيف هذه الموجودات ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و3) بحيث يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات في المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. إن تفاصيل الموجودات التي انتقلت بين المراحل موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ وزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في ايضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسبًا ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. يستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية .

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

إدارة المخاطر

انطلاقا من اهمية ادارة المخاطر المختلفة التي تحيط بأنشطة اعمال البنك والتي يتعرض او قد يتعرض لها في المستقبل، فقد واصل البنك عمله باتباع استراتيجية لإدارة المخاطر بما ينسجم مع توجهات مجلس الادارة والادارة العليا والتشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي الاردني، حيث يتم تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الوسائل والاساليب المتبعة في ادارة المخاطر.

ان عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية وغير المالية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء الكلي للبنك، وتعتبر دائرة المخاطر مسؤولة عن إدارة المخاطر (الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة وامن المعلومات) ضمن إطار الهيكل التنظيمي للبنك حيث تقوم بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا و لجنة المخاطر والامتثال.

حيث توفر ادارة المخاطر في البنك الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد في شكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع الخطة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها.
إن الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المبادئ الرئيسية للمخاطر ومقدار المخاطر التي يمكن تقبلها، وكذلك التوزيع الأمثل لها وفقًا لأنشطة وقطاعات العمل المختلفة لدى البنك حيث تمارس الإدارة العليا دورها في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك.

كما تولي ادارة البنك اهمية كاملة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف انواع المخاطر.

مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite)
تتضمن فلسفة البنك في تحديد مستوى المخاطر المقبولة الطريقة التي قام البنك من خلالها بتحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه علماً أن التخطيط الرأسمالي (Capital Planning) هو الأساس في تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه.

حيث تم استخدام منهجية (Bottom Up Approach) لتحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال الدوائر المعنية داخل البنك وذلك من أسفل الهيكل التنظيمي ثم رفعها لأعلى الهيكل التنظيمي لكل من مخاطر (الائتمان والتركزات والسيولة أسعار الفائدة والسمعة والإستراتيجية والتشغيل، السوق و الحاكمية المؤسسية و الامتثال و هيكل راس المال).
أهداف مستويات المخاطر المقبولة The Objectives of Risk Appetite
يهدف البنك من تحديد مستويات المخاطر المقبولة لديه الى ما يلي:
1- معرفة المستوى المقبول من الخطر (Acceptable Risk) لكل نوع من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2- حماية البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها وتؤثر سلباً على أعماله.
3- تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4- التأكد من المحافظة على النسب المقبولة لكفاية رأس المال.
5- السيطرة على المخاطر والعمل على تخفيضها.
6- تحديد راس المال اللازم لمواجهة كافة انواع المخاطر (رأس المال الاقتصادي).
7- تطوير مقاييس لمراقبة مستوى المخاطر المقبولة لديه بالإضافة إلى رأس المال وجودة الأصول والسيولة والتذبذب في الأرباح.

اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing)
وفقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة والمتعلقة باختبارات الأوضاع، فقد قام البنك باعداد منهجية لتطبيق تلك الاختبارات الضاغطة واعتماد سياسة وإجراءات عمل من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة حيث تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وادارة المخاطر لدى البنك كما يجب أن يكون لها تأثير في صناعة القرارات على المستوى الاداري المناسب بما في ذلك القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة والادارة التنفيذية ولضمان ذلك يجب أن يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الإختبارات بما في ذلك وضع أهداف الإختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءً على نتائج هذه الاختبارات على مختلف المستويات فهي تعتبر:

- أداة رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Matrix) وقدرته على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهه.
- تعتبر جزء هام من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAPP وتحسين ادارة البنك لرأسماله.
- تساعد البنك على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة وفقا لاستراتيجيته الموضوعة.
- جزء هام في عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة وتحسين سيولة البنك.

تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة

يتم تطبيق سيناريوهات الاوضاع الضاغطة بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفقا للتعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني، ويتم تطبيق مجموعة مختلفة من السيناريوهات تندرج من الأقل تأثير إلى الأكثر تأثيراً ولكنها ممكنة الحدوث يتم اختيارها وتحديدها من قبل البنك وفقا للمخاطر المختلفة التي يتعرض لها من حيث (الحجم و النوع و التكرار والاهمية) وذلك بالتنسيق مع دوائر الاعمال المختلفة حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ونسبة الكفاية، حيث يتم إجراء واعداد التقارير اللازمة باختبارات الاوضاع الضاغطة وعرضها على لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة والذي بدوره يقوم باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج. حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على الموجودات المالية المختلفة، سواءَ على مستوى محفظة التسهيلات او الأستثمارات وكما يلي:

قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للأزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر هذه السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية راس المال.

قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الاسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية، ويتم احتساب اثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل ونسبة كفاية راس المال.

قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

قياس تأثير الاوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة ودائع البنك لدى البنوك المراسلة، تركز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لدينا، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير اسعار صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية وغيرها من العوامل الأخرى، ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.

حاكمية اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً مكملا وأساسيا من منظومة الحاكمية المؤسسية وحاكمية وثقافة المخاطر لدى البنك، وذلك من خلال تعزيز قدرة البنك على تحديد وضبط المخاطر لديه ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات او التغيرات التي تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- ضمان وجود إطار فعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة لتقييم قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، واعتماد سياسات العمل المتعلقة بهذا الخصوص.

- التأكد من أن دائرة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري، وأن يكون لمجلس الإدارة دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا:

- تنفيذ ومراقبة برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي استندت بالأصل على اختبارات الاوضاع الضاغطة المحددة وفقًا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

- التأكد من توفر كادر مؤهل لدى دائرة إدارة المخاطر لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وأن الدائرة تمتلك الأدوات والوسائل المناسبة لذلك.

- التأكد من توفر عدد مناسب من السيناريوهات المحتملة ذات العلاقة بأعمال البنك على أن تكون هذه السيناريوهات مفهومة وموثقة.

- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في وضع وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance) وفي عملية التخطيط لرأس المال والسيولة.
- وضع الاجراءات العلاجية المناسبة المبينة على نتائج الاختبارات التي قامت بها الإدارة التنفيذية ورفعها للجنة المخاطر والامتثال وعرضها على مجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي:

- ان دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن مراجعة وتقييم إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي على الأقل وأن يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة.

مسؤولية دائرة المخاطر:

1- تصميم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة واستعمال النماذج والمنهجيات لاختبار أثرها على البنك بحيث تغطي الجوانب التالية ولا تنحصر بها:

-ان تشتمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تندرج من الأقل شدة إلى الأكثر شدة.
- تغطي جميع المنتجات المالية المعقدة ان وجدت.
- تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلبا على تعرض البنك لمخاطر التركز.
- تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة، وذلك من خلال عكس نتائج مخاطر تؤثر على سمعة البنك والتي قد تنعكس على سيولة البنك وموجوداته السائلة وذلك من خلال قيام عدد من العملاء بسحب الودائع.
- تناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه، بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد اعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.
- يشمل برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.
- تشمل أنواع اختبارات مختلفة مثل اختبارات حساسية بسيطة (Simple Sensitivity Analysis) مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات، علما ان الجزء المتعلق بهذه السيناريوهات يتم تحديده من قبل البنك المركزي الأردني بشكل سنوي.

2- تنظيم صيغة حوار مناسبة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة في حال حدوثها وذلك بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك، بحيث يشترك في هذا الحوار كافة الأطراف المعنية في البنك عند تحديد هذه الاختبارات وبشكل سنوي.

3- رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة بازل والتقييم الداخلي لكفاية راس المال ومن ثم إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس ادارة البنك وبشكل سنوي.

تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر

يقوم البنك باتباع وتطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني (الجهة الرقابية) المتعلقة بالمعيار رقم (9) بتصنيف التسهيلات الائتمانية للمراحل الثلاثة.

1. تطبيق البنك للتعثر:

يتم تطبيق تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص تصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد حسب متطلبات المعيار (9)، اما فيما يخص بناء المخصصات فيتم اعتماد تعليمات رقم (2009/47) ورقم (2018/13) والمتعلقة بالمعيار (9) حيث يتم اخذ النتائج الاكثر تحفظا وشدة، الا في حالات خاصة وبموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي الاردني.

2. آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره بهدف عدم وصوله الى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقا للتعليمات و المعايير المعتمدة، ومن الآليات المتبعة لمعالجة التعثر من قبل البنك ما يلي:

1- جدولة المديونية حسب أسس الجدولة المنصوص عليها ضمن تعليمات البنك المركزي الاردني.
2- اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك.

تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الإئتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

- يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقا لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال العامين 2022 و 2023.

- يتم الاعتماد على 3 سيناريوهات للوصول الى قيمة احتمالية مرجحة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

1. السيناريو الاساسي (Baseline) بوزن 50%
2. السيناريو الافضل (V shape) بوزن 25%
3. السيناريو الاسوأ الاول (U shape) بوزن 25%

نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:
قام البنك بتطبيق نظام لتصنيف مخاطر الائتمان اعتماداً على نماذج تصنيف شركة (Standard and Poors (S&P، وذلك لقياس مخاطر الائتمان للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي من شأنه أن ينعكس ايجاباً على جودة المحفظة الائتمانية والمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة حيث يتم من خلال النظام استخراج ما يلي:

تصنيف لمخاطر العميل Obligor Risk Rating (ORR) ينقسم الى قياس معايير النشاط (نوعي) والمعايير المالية (كمي) من خلال ما يلي:

معايير نوعية:
1- قياس مخاطر الدول التي يمارس العميل نشاطه بها
2- قياس مخاطر القطاعات الاقتصادية التي تمثل انشطة العميل
3- قياس المركز التنافسي للعميل بشكل تفصيلي

معايير كمية:
4- قياس المخاطر المالية للعميل من خلال تقييم التدفقات النقدية والمديونية وهيكل راس المال وغيرها.
وتتضمن نماذج التصنيف معدلات نوعية (modifier's) تعزز من دقة التصنيف الائتماني وحسب الاتي:
1- أثر تنوع انشطة العميل
2- هيكل راس المال
3- سياسة التمويل المعتمدة
4- تقييم السيولة
5- الادارة والحاكمية

يتم تصنيف العملاء على النظام الى عشرة مستويات حيث تتوزع درجات التصنيف من (1) عملاء ذات جودة عالية (مخاطر قليلة) الى (10) عملاء ذات مخاطر مرتفعة.

نتيجة لاحتساب التصنيف الائتماني للعميل من خلال النظام يتم تحديد نسبة احتمالية التعثر للعملاء Probability of Default(PD).

الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية:

1- المكونات الاساسية لاحتساب الخسارة الائتمانية للأدوات المالية:
* مراحل تصنيف العملاء (Staging)
* نسبة احتمالية التعثر PD المرحلة الأولى(الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً)والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للأداة المالية).
* نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD .
* التعرض عند التعثر EAD.

2- معايير تصنيف العملاء وفقا للمراحل:
تعتبر معايير تصنيف المراحل احد المعطيات المهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9)، حيث تم تصنيف الادوات المالية ضمن ثلاثة مراحل بالاضافة لبيان المحددات الائتمانية لانتقال الاداة المالية/ التعرضات بين المراحل بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي الاردني رقم (2018/13).

3- احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)
محفظة الشركات
بناءً على تحليل كافة البيانات الخاصة بالعميل الكمية والنوعية و النماذج المعتمدة لشركة Standards & Poor (S&P) من خلال نظام التصنيف الائتماني وبناء على البيانات التاريخية للتعثر في المحفظة الائتمانية يتم احتساب احتمالية التعثر المستقبلية بعد ان يتم ربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي للإردن .

محفظة الافراد
يتم قياس مخاطر الافراد على مستوى كل منتج على حدى (قروض شخصية / قروض سكنية / بطاقات ائتمانية / قروض سيارات) وذلك من خلال تقييم المنتج من خلال استخدام منهجية Roll Rate Approach والتي تعتمد على دراسة سجلات سلوك العملاء والتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة تاريخيا مع العمل على ربطها بكافة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد احتمالية التعثر المستقبلية .

محفظة ادوات الدين والسوق النقدي
يتم احتساب احتمالية التعثر لادوات الدين المصنفة ضمن محفظة التكلفة المطفأة (AC) و قائمة الدخل الشامل الآخر(OCI) على أساس افرادي بناءاً على احتمالية التعثر وفقا للتصنيف الخارجي.

ويتم استثناء ادوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية او بكفالتها وحسابات جاري الطلب من احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

4- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (Loss Given Default – LGD)

تم تحديد هذه النسبة بالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك والمتعلقة في حجم الاسترداد الفعلي للمبالغ لكافة العملاء المتعثرين تاريخياً مع الاخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للضمانات المقدمة من العملاء والتي تعتمد اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الضمانة إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و مخففات الائتمان والتي تشمل الجزء المغطى وغير المغطى بالضمانة وفقا لمتطلبات البنك المركزي الأردني.

5- التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default - EAD)

يعرف على انه حجم المديونية التي قد يتعرض لها البنك لاحتمالية عدم السداد في حال تعثر العميل ويكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وغير المباشرة. ونسبة من السقوف غير المستغلة (المباشرة وغير المباشرة) بناءاً على حجم الاستغلال الفعلي المبني على دراسة تاريخية لحجم استغلال هذه السقوف.

حاكمية تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي (9):
يتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما فيها تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص وبما يحقق حاكمية تنفيذ معيار التقارير المالية الدولية، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا واللجان والدوائر المعنية لضمان حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية:

مسؤوليات مجلس الادارة:
- الموافقة على السياسات والفرضيات والنماذج المستخدمة الخاصة في تطبيق المعيار.
- اعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- ضمان التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد ادوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- الاشراف من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس على الادارة التنفيذية للقيام بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب، وذلك من خلال تشارك جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر في نموذج الأعمال واستراتيجية البنك ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية وآلية التسعير والضمانات للمنتجات الائتمانية او الأصول التي تقع ضمن المعيار.
- ضمان قيام البنك بإدارة مخاطره الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديدا واضحا لحجم المخصصات اللازمة لكافة المخاطر لديه .

- التأكد من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار(9) والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:
- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغيرات او التحسينات المطلوبة والتي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، وقاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية.
- مراجعة السياسات واجراءات العمل والانظمة وأية معايير أخرى ذات العلاقة وبيان مدى ملائمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان مشاركة جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار والوقوف على أثر تطبيق المعيار على الوضع المالي للبنك.
- تطبيق الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- عكس أثر تطبيق المعيار على استراتيجية البنك وسياسة التسعير.
- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الانظمة والاجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.
- مراجعة عملية محددات المراحل Staging Rules ووضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- التوصية على اي استثناء او تعديل على نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة، ووفق مبررات، واضحة وموثقة.

مسؤوليات لجنة ادارة المخاطر والامتثال:
- مراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- الاشراف على كفاءة وفعالية عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات لجنة التدقيق:
- التحقق من ضمان سلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في تطبيق المعيار رقم (9).
- مراقبة التواؤم مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار رقم (9) والتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي و النصيحة في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيّد بها.
- التأكد من خلال دائرة التدقيق الداخلي من ان جميع الادوات المالية /التعرضـــات الائتمانية قد تم قياس الخســـائر الائتمانية المتوقعة لها.

مسؤوليات دائرة الامتثال :
التأكد من الامتثال للقوانين والتعليمات المطبقة والمتعلقة بإعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار والافصاحات المطلوبة.

مسؤوليات دائرة المخاطر
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- مراجعة النماذج والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية باي تعديلات مطلوبة
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- إعداد الافصاحات الدورية النوعية والكمية التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الاردني لغايات الالتزام بمتطلبات المعيار.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع سياسة متطلبات الانتقال بين المراحل ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

مسؤوليات الدائرة المالية:
- الاشتراك مع الادارات في تطوير وبناء نموذج الاعمال بما يتضمن تصنيف الموجودات المالية للبنك وفقا لمبادئ المعيار رقم (9).
- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من ان كافة الادوات المالية قد خضعت للاحتساب.
- مراجعة الافصاحات اللازمة بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

فيما يلي ابرز المحددات المستخدمة في قياس التغير المهم في المخاطر الائتمانية:

- حدوث تراجع او انخفاض في التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي للمقترض حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك مقارنة بدرجة التصنيف الداخلي للمقترض عند المنح.
- وجود مستحقات غير مدفوعة على أحد حسابات العميل اوالمقترض تزيد عن مدة معينة.
- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات مؤثرة في التدفقات النقدية.
- خرق تعهدات أو شروط القروض بشكل يؤثر على الالتزام بالسداد.
- انخفاض القيمة السوقية للضمانات بشكل مؤثر.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس.

عوامل الإقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة وإستخدام اكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الإعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام بإجتهادات جوهرية.

إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة التسهيلات الإئتمانية مصممة بناء على عوامل إقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الإئتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.
إن في تقديراتنا المستخدمة في حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 بإستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

- يتم استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية عند دراسة التنبؤات المستقبلية وذلك لكل دولة يتواجد بها البنك:

1. الناتج الاجمالي المحلي.
2. معدل البطالة.
3. مؤشر أسعار السوق المالي .
4. معدل التضخم

4 - نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
نقد في الخزينة	22,945,295	29,003,994
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني:		
حسابات جارية وتحت الطلب	12,283,680	11,513,203
متطلبات الإحتياطي النقدي	33,090,712	30,922,971
مجموع الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني *	45,374,392	42,436,174
مجموع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	68,319,687	71,440,168

- بلغ الإحتياطي النقدي الإلزامي 33,090,712 دينار كما في31 كانون الأول 2023 (30,922,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب 38,090,712 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (30,922,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2023 و2022.
- لا يوجد شهادات إيداع كما في 31 كانون الأول 2023 و2022.

* فيما يلي الحركة على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
				31 كانون الأول 2023	31 كانون الاول 2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الرصيد كما في بداية السنة	42,436,174	-	-	42,436,174	65,876,967
التغيرات الناتجة عن التعديلات	2,938,218	-	-	2,938,218	(23,440,793)
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	45,374,392	-	-	45,374,392	42,436,174

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022.

5 - أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – بالصافي

البند	بنوك ومؤسسات مصرفية				المجموع	
	داخل الأردن		خارج الأردن			
	31 كانون الأول 2023	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الاول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الاول 2022
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	29,671	9,736,311	8,822,862	9,736,311	8,852,533
ودائع تستحق خلال فترة اقل من سنة	26,138,000	7,407,100	32,844,254	29,891	58,982,254	7,436,991
ودائع بنوك تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	-	-	-	30,000,000	-	30,000,000
المجموع	26,138,000	7,436,771	42,580,565	38,852,753	68,718,565	46,289,524
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(1,278)	(402)	(503)	(10)	(1,781)	(412)
	26,136,722	7,436,369	42,580,062	38,852,743	68,716,784	46,289,112

- بلغت الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 9,736,311 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (8,852,533 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الارصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر 30,000,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (30,000,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) .

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2023 و2022.

إن توزيع اجمالي الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5-	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524
المجموع	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524

فيما يلي الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

البند	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	46,289,524	-	-	46,289,524	54,109,001
الأرصدة والإيداعات الجديدة خلال السنة	15,181,975	-	-	15,181,975	5,280,100
الأرصدة والإيداعات المسددة خلال السنة	(2,336,490)	-	-	(2,336,490)	(13,032,587)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	9,583,556	-	-	9,583,556	(66,990)
الرصيد كما في نهاية السنة	68,718,565	-	-	68,718,565	46,289,524

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022.

* إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	412	-	-	412	2,865
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,077	-	-	1,077	287
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة	(115)	-	-	(115)	(2,233)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	407	-	-	407	(507)
الرصيد في نهاية السنة	1,781	-	-	1,781	412

6- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الأفراد (التجزئة) :		
حسابات جارية مدينة	769,411	617,809
قروض وكمبيالات *	185,042,272	192,034,774
بطاقات إئتمان	6,535,516	6,516,177
القروض العقارية	101,555,641	103,677,524
الشركات :		
أ - الشركات الكبرى :		
حسابات جارية مدينة	82,453,705	75,306,699
قروض وكمبيالات *	365,895,832	309,368,859
ب – مؤسسات صغيرة ومتوسطة :		
حسابات جارية مدينة	15,496,576	13,831,126
قروض وكمبيالات *	40,679,607	42,573,080
الحكومة والقطاع العام	20,488,783	26,911,335
المجموع	818,917,343	770,837,383
(ينزل) : مخصص خسائر إئتمانية متوقعة **	(63,314,138)	(52,030,738)
فوائد معلقة	(23,176,116)	(16,952,259)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	732,427,089	701,854,386

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 174,861 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (415,570 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة 88,426,795 دينار أي ما نسبته 10,80 ٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2023 (75,322,001 دينار أي ما نسبته 9,77٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2022).

- بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة كمرحلة ثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 65,250,679 دينار أي ما نسبته 8,20% من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الاول 2023 (58,369,742 دينار أي ما نسبته 7,74٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الاول 2022).

- تتضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بلغت 11,250,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (18,750,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

البند	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	542,331,996	153,183,386	75,322,001	770,837,383	861,552,695
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	73,769,678	962,115	219,158	74,950,951	65,519,721
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(39,656,510)	(9,397,975)	(628,789)	(49,683,274)	(117,642,809)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	30,536,726	(29,098,964)	(1,437,762)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(46,739,930)	48,437,646	(1,697,716)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(3,914,400)	(13,129,697)	17,044,097	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	26,819,837	(3,613,360)	547,104	23,753,581	(7,614,331)
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(941,298)	(941,298)	(1,088,652)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(29,889,241)
الرصيد كما في نهاية السنة	583,147,397	147,343,151	88,426,795	818,917,343	770,837,383

** فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة بشكل إفرادي وتجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

البنـــــــــــــــد	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	1,971,064	3,814,323	46,245,351	52,030,738	63,793,141
االخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	250,312	55,097	102,645	408,054	215,635
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة خلال السنة	(102,368)	(27,810)	(253,532)	(383,710)	(1,717,280)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	343,451	(331,598)	(11,853)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(594,262)	683,293	(89,031)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21,179)	(602,121)	623,300	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	563,571	5,505,967	6,069,538	5,514,593
التغيرات الناتجة عن تعديلات	422,432	2,314,403	2,957,032	5,693,867	2,494,319
التسهيلات المشطوبة *	-	-	(504,349)	(504,349)	(126,642)
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	-	-	-	-	(18,143,028)
الرصيد كما في نهاية السنة	2,269,450	6,469,158	54,575,530	63,314,138	52,030,738

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	257,065	12,580	109,761	28,648	-	408,054
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(336,324)	(20,398)	(16,185)	(10,803)	-	(383,710)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(33,862)	(2,224)	(231,424)	(4,480)	-	(271,990)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(162,917)	(49,707)	(47,353)	9,551	-	(250,426)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	196,779	51,931	278,777	(5,071)	-	522,416
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	2,209,516	847,636	2,759,190	253,196	-	6,069,538
التغيرات الناتجة عن تعديلات	302,190	(276,838)	4,850,776	823,482	(5,743)	5,693,867
التسهيلات المشطوبة *	(64,616)	(7,641)	-	(432,092)	-	(504,349)
الرصيد كما في نهاية السنة	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138
إعادة توزيع :						
المخصصات على مستوى افرادي	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138
المجموع	16,737,148	3,964,388	35,748,449	6,843,302	20,851	63,314,138

* تم خلال العام 2023 شطب تسهيلات إئتمانية مباشرة بقيمة 941,298 دينار بلغت فوائدها المعلقة 436,949 دينار والمخصص المرصود لها 504,349 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

** لم يتم خلال العام 2023 تحويل تسهيلات إئتمانية الى حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي (29,889,241 دينار والمخصص المرصود لها 18,143,028 دينار وفوائدها المعلقة 11,746,213 دينار بموجب قرار مجلس الادارة كما في 31 كانون الاول 2022).

- هناك تسهيلات إئتمانية مباشرة رصيدها 165,994,550 دينار وفوائدها المعلقة 103,636,764 دينار والمخصص المرصود لها 62,357,786 دينار كما في 31 كانـــون الأول 2023، تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة ، وذلك على اعتبار ان هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.
- تم الافصاح أعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.
- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 5,704,145 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (7,849,565 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	12,664,216	3,277,734	42,930,898	4,851,941	68,352	63,793,141
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	176,354	13,022	9,948	16,311	-	215,635
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(500,935)	(494,557)	(557,898)	(126,013)	(37,877)	(1,717,280)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	(39,956)	(7,597)	(286,387)	(28,983)	-	(362,923)
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(144,831)	8,749	446,346	15,376	-	325,640
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	184,787	(1,152)	(159,959)	13,607	-	37,283
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	1,536,407	54,720	2,054,647	1,868,819	-	5,514,593
التغيرات الناتجة عن تعديلات	860,779	563,480	1,043,781	30,160	(3,881)	2,494,319
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	(316,570)	-	(17,366,111)	(460,347)	-	(18,143,028)
التسهيلات المشطوبة	(50,934)	(5,350)	(70,358)	-	-	(126,642)
الرصيد كما في نهاية السنة	14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى افرادي	14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738
المجموع	14,369,317	3,409,049	28,044,907	6,180,871	26,594	52,030,738

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
2-	6,089	-	-	6,089	-
3	829,372	-	-	829,372	-
3-	4,808	-	-	4,808	8,203
4+	78,700,253	8,130,486	754,636	87,585,375	74,190,286
4	1,625,818	538,418	3,594,193	5,758,429	6,329,712
4-	6,439,197	3,187,285	2,150,966	11,777,448	18,081,026
5	123,768,439	39,455,165	4,069,505	167,293,109	108,857,267
5-	31,913,282	26,102,589	22,282	58,038,153	48,567,579
6+	25,237,700	35,795,245	3,722,529	64,755,474	63,184,988
6	7,069,057	6,307,021	2,326,901	15,702,979	22,726,878
6-	8,369,070	-	2,146,673	10,515,743	17,036,410
7+	-	135,493	-	135,493	178,706
7	-	-	2,964,776	2,964,776	3,130,272
10	-	-	22,675,548	22,675,548	22,661,038
غير مصنفة	756,782	-	-	756,782	138,246
المجموع	284,719,867	119,651,702	44,428,009	448,799,578	385,090,611

- إن الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	221,292,351	127,719,026	36,079,234	385,090,611	425,401,005
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	43,376,272	21	-	43,376,293	20,641,416
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(13,678,325)	(7,850,461)	(20,974)	(21,549,760)	(49,972,840)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	23,033,054	(23,000,890)	(32,164)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(33,217,436)	33,217,436	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(186,457)	(7,109,526)	7,295,983	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	44,100,408	(3,323,904)	1,105,930	41,882,434	18,344,566
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(28,363,822)
التسهيلات المشطوبة	-	-	-	-	(959,714)
الرصيد كما في نهاية السنة	284,719,867	119,651,702	44,428,009	448,799,578	385,090,611

- إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	913,865	2,860,836	24,270,206	28,044,907	42,930,898
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	109,761	-	-	109,761	9,948
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(10,370)	(798)	(5,017)	(16,185)	(557,898)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	308,150	(308,004)	(146)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(539,187)	539,187	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(387)	(278,536)	278,923	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(39,517)	2,798,707	2,759,190	2,054,647
التغيرات الناتجة عن تعديلات	246,557	2,245,466	2,358,753	4,850,776	1,043,781
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(17,366,111)
التسهيلات المشطوبة	-	-	-	-	(70,358)
الرصيد كما في نهاية السنة	1,028,389	5,018,634	29,701,426	35,748,449	28,044,907

- إن توزيع إجمالي التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هو كما يلي:

	2023				2022
التصنيف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
3+	155	-	538	693	138,027
3	-	156	-	156	156
3-	3,954	-	-	3,954	4,228
4+	8,986,023	2,256,057	1,987,432	13,229,512	9,598,099
4	6,081,497	378,387	773,982	7,233,866	3,533,763
4-	2,807,521	429,690	38,653	3,275,864	5,821,990
5	8,202,133	1,478,515	430,850	10,111,498	14,142,561
5-	3,254,797	110,188	850,410	4,215,395	6,850,208
6+	3,095,137	841,422	406,862	4,343,421	5,156,216
6	181,108	317,280	151,014	649,402	772,831
6-	2,902,964	1,387,831	1,170,395	5,461,190	2,257,939
7+	-	445,216	1,584,365	2,029,581	1,819,494
7	-	507,814	14,344	522,158	592,510
7-	-	141,951	263,838	405,789	142,495
9	-	-	-	-	10,525
10	-	-	5,037,294	5,037,294	5,472,581
غير مصنفة	(51,094)	-	-	(51,094)	399,620
المجموع	35,464,195	8,294,507	12,709,977	56,468,679	56,713,243

- إن الحركة على التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	35,401,504	7,802,117	13,509,622	56,713,243	60,612,266
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	5,117,986	260,041	3,228	5,381,255	4,313,285
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(3,470,262)	(342,335)	(11,653)	(3,824,250)	(3,445,788)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,208,939	(2,159,290)	(49,649)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,809,413)	3,920,996	(1,111,583)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(744,936)	(903,328)	1,648,264	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(239,623)	(283,694)	(457,346)	(980,663)	(3,549,721)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(1,165,325)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(820,906)	(820,906)	(51,474)
الرصيد كما في نهاية السنة	35,464,195	8,294,507	12,709,977	56,468,679	56,713,243

- إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	66,539	139,809	5,974,523	6,180,871	4,851,941
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	26,574	314	1,760	28,648	16,311
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(4,741)	(83)	(5,979)	(10,803)	(126,013)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,613	(4,545)	(68)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,544)	32,265	(27,721)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(4,549)	(18,169)	22,718	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(904)	254,100	253,196	1,868,819
التغيرات الناتجة عن تعديلات	70,586	28,777	724,119	823,482	30,160
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(460,347)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(432,092)	(432,092)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	154,478	177,464	6,511,360	6,843,302	6,180,871

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للافراد وفقاً لنوع التسهيل كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هو كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
بطاقات ائتمان	4,674,668	238,353	879,958	5,792,979	5,792,087
طلب مكشوف	352,567	13,419	403,425	769,411	617,809
قروض سيارات	9,626,698	1,291,784	957,712	11,876,194	11,359,117
قروض شخصية	144,212,668	8,843,493	20,109,917	173,166,078	180,675,657
	158,866,601	10,387,049	22,351,012	191,604,662	198,444,670

- إن الحركة على التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	173,380,969	6,414,700	18,649,001	198,444,670	211,783,242
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	19,003,258	606,625	215,930	19,825,813	21,232,699
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(17,282,291)	(367,236)	(373,241)	(18,022,768)	(27,195,532)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,621,178	(2,332,667)	(1,288,511)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,721,876)	8,191,296	(469,420)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,702,546)	(1,708,098)	4,410,644	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(9,432,091)	(417,571)	1,303,987	(8,545,675)	(6,944,976)
التسهيلات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(360,094)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(97,378)	(97,378)	(70,669)
الرصيد كما في نهاية السنة	158,866,601	10,387,049	22,351,012	191,604,662	198,444,670

- إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات للأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	897,294	643,473	12,828,550	14,369,317	12,664,216
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة	101,919	54,261	100,885	257,065	176,354
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة خلال السنة	(84,998)	(24,285)	(227,041)	(336,324)	(500,935)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	29,051	(17,415)	(11,636)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(46,822)	102,368	(55,546)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,091)	(247,870)	263,961	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	604,192	1,605,324	2,209,516	1,536,407
التغيرات الناتجة عن تعديلات	63,992	14,206	223,992	302,190	860,779
المخصصات المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	(316,570)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(64,616)	(64,616)	(50,934)
الرصيد كما في نهاية السنة	944,345	1,128,930	14,663,873	16,737,148	14,369,317

- إن توزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
2	179,107	-	-	179,107	176,249
3-	-	-	-	-	1
4+	3,188,606	509,526	716,278	4,414,410	16,710,397
4	770,009	-	5,740	775,749	878,813
4-	884,092	123,878	206,951	1,214,921	1,589,146
5	21,308,496	3,554,875	-	24,863,371	12,569,306
5-	6,422,195	-	451,157	6,873,352	1,173,221
6+	840,505	1,261,720	1,064,074	3,166,299	3,188,203
6	9,080,538	25,229	-	9,105,767	11,351,236
6-	881,311	-	-	881,311	859,437
7+	-	-	1,609,932	1,609,932	1,530,457
7	-	20,935	-	20,935	27,342
7-	-	154,549	-	154,549	-
8	-	-	164,236	164,236	58,710
9	-	-	205,108	205,108	68,889
10	-	-	4,102,611	4,102,611	5,510,814
غير مصنفة	40,053,146	3,359,179	411,658	43,823,983	47,985,303
المجموع	83,608,005	9,009,891	8,937,745	101,555,641	103,677,524

- إن الحركة على القروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	85,345,885	11,247,542	7,084,097	103,677,524	120,038,373
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	6,272,160	95,426	-	6,367,586	19,332,309
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(5,225,632)	(837,942)	(222,921)	(6,286,495)	(28,384,501)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,673,555	(1,606,117)	(67,438)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,991,205)	3,107,918	(116,713)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(280,461)	(3,408,745)	3,689,206	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,186,297)	411,809	(1,405,472)	(2,179,960)	(7,301,862)
التسهيلات المشطوبة	-	-	(23,014)	(23,014)	(6,795)
الرصيد كما في نهاية السنة	83,608,005	9,009,891	8,937,745	101,555,641	103,677,524

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	66,772	170,205	3,172,072	3,409,049	3,277,734
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	12,058	522	-	12,580	13,022
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(2,259)	(2,644)	(15,495)	(20,398)	(494,557)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,637	(1,634)	(3)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,709)	9,473	(5,764)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(152)	(57,546)	57,698	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(200)	847,836	847,636	54,720
التغيرات الناتجة عن تعديلات	47,040	25,954	(349,832)	(276,838)	563,480
التسهيلات المشطوبة	-	-	(7,641)	(7,641)	(5,350)
الرصيد كما في نهاية السنة	121,387	144,130	3,698,871	3,964,388	3,409,049

- إن توزيع اجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
التصنيف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
4+	6,911,250	-	-	6,911,250	5,000,000
4	312,433	-	-	312,433	312,433
5	11,250,000	-	-	11,250,000	18,750,000
6+	2,015,044	-	-	2,015,044	2,848,854
غير مصنفة	2	2	52	56	48
المجموع	20,488,729	2	52	20,488,783	26,911,335

- إن الحركة على التسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	26,911,287	1	47	26,911,335	43,717,809
التسهيلات الممنوحة خلال السنة	2	2	-	4	12
التسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	-	(1)	-	(1)	(8,644,148)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(6,422,560)	-	5	(6,422,555)	(8,162,338)
الرصيد كما في نهاية السنة	20,488,729	2	52	20,488,783	26,911,335

- إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	26,594	-	-	26,594	68,352
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة خلال السنة	-	-	-	-	-
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	-	-	-	-	(37,877)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,743)	-	-	(5,743)	(3,881)
الرصيد كما في نهاية السنة	20,851	-	-	20,851	26,594

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023

			الشـــركـــــات			
	الافراد	القروض العقارية	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد كما في بداية السنة	4,004,947	1,778,328	8,099,619	3,069,365	-	16,952,259
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	2,142,415	765,680	3,193,142	1,181,723	-	7,282,960
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(377,413)	(42,966)	(95,163)	(106,612)	-	(622,154)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(32,762)	(15,373)	-	(388,814)	-	(436,949)
الرصيد كما في نهاية السنة	5,737,187	2,485,669	11,197,598	3,755,662	-	23,176,116

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022

			الشـــركـــــات			
	الافراد	القروض العقارية	الكـبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد كما في بداية السنة	2,746,786	1,446,419	16,592,779	3,069,771	-	23,855,755
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	1,601,925	632,109	3,734,581	1,144,441	-	7,113,056
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(280,505)	(298,755)	(340,674)	(388,395)	-	(1,308,329)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(19,735)	(1,445)	(889,356)	(51,474)	-	(962,010)
الفوائد المعلقة المدرجة في حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(43,524)	-	(10,997,711)	(704,978)	-	(11,746,213)
الرصيد كما في نهاية السنة	4,004,947	1,778,328	8,099,619	3,069,365	-	16,952,259

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أسهم مدرجة في أسواق مالية	1,372,783	1,551,339

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أسهم مدرجة في أسواق مالية *	32,236,542	32,465,081
أسهم غير مدرجة في أسواق مالية	18,086,021	17,025,234
	50,322,563	49,490,315

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر 4,824 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (9,413 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 281,263 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (134,149 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

* تم توقيع مذكرة تفاهم خلال كانون الأول من العام 2022 لبيع أسهم البنك التجاري الأردني في رأس مال البنك الوطني – فلسطين. هذا ولم يتم استكمال تنفيذ صفقة البيع وإجراءات نقل ملكية الأسهم بسبب عدم الحصول على الموافقات النهائية من الجهات الرقابية حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2023.

9- موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أذونات وسندات خزينة	339,473,730	362,573,553
أسناد قروض الشركات	4,193,093	4,192,932
	343,666,823	366,766,485
ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(379,308)	(373,284)
الفوائد المعلقة	(77,094)	(76,932)
صافي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	343,210,421	366,316,269
ذات عائد ثابت	343,210,421	366,316,269
المجموع	343,210,421	366,316,269

- فيما يلي توزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
5-	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485
	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485

- فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	365,409,553	-	1,356,932	366,766,485	363,353,603
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	75,413,737	-	-	75,413,737	137,906,190
الإستثمارات المستحقة / المباعة	(98,565,993)	-	(76,932)	(98,642,925)	(134,497,231)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	52,432	-	77,094	129,526	3,923
الرصيد كما في نهاية السنة	342,309,729	-	1,357,094	343,666,823	366,766,485

- قام البنك خلال العام 2023 ببيع أذونات خزينة تبلغ القيمة الدفترية لهم 5,937,170 دينار بقيمة 6,586,610 دينار، ونتج عن بيع هذه الأذونات أرباح بقيمة 649,440 دينار.

* فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	17,181	-	356,103	373,284	639,101
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة على الإستثمارات المستحقة	-	-	-	-	(229,092)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,024	-	-	6,024	(36,725)
الرصيد كما في نهاية السنة	23,205	-	356,103	379,308	373,284

10 - ممتلكات ومعدات – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	اراضـــــي	مبانـــــي	اجهـــــزة ومعـــدات مكتبيـــة	ديكورات	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجمـــوع
2023	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـة :								
الرصيد في بداية السنة	2,893,110	14,446,561	10,533,640	6,210,679	319,010	6,127,770	2,053,238	42,584,008
إضافات	-	-	116,349	46,948	-	225,348	2,270,388	2,659,033
استبعادات	-	-	(536,405)	(670,429)	(9,379)	(982,362)	-	(2,198,575)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	250,000	-	829,277	1,224,457	-	905,107	(3,208,841)	-
الرصيد في نهاية السنة	3,143,110	14,446,561	10,942,861	6,811,655	309,631	6,275,863	1,114,785	43,044,466
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	3,253,629	8,187,654	4,705,987	286,611	4,143,976	-	20,577,857
استهلاك السنة	-	278,729	672,933	612,221	10,640	752,616	-	2,327,139
استبعادات	-	-	(532,334)	(664,801)	(9,376)	(975,661)	-	(2,182,172)
الرصيد في نهاية السنة	-	3,532,358	8,328,253	4,653,407	287,875	3,920,931	-	20,722,824
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,143,110	10,914,203	2,614,608	2,158,248	21,756	2,354,932	1,114,785	22,321,642
نسبة الاستهلاك ٪	-	2	15-10	15	15	20	-	

2022								
الكلفـة :								
الرصيد في بداية السنة	2,893,110	14,446,561	10,475,917	7,052,676	319,010	6,262,927	1,032,196	42,482,397
إضافات	-	-	28,949	44,208	-	457,246	1,747,545	2,277,948
استبعادات	-	-	(313,589)	(997,001)	-	(865,747)	-	(2,176,337)
المحول من دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	342,363	110,796	-	273,344	(726,503)	-
الرصيد في نهاية السنة	2,893,110	14,446,561	10,533,640	6,210,679	319,010	6,127,770	2,053,238	42,584,008
الاستهلاك المتراكم :								
الرصيد في بداية السنة	-	2,974,900	7,757,215	5,202,007	264,195	4,426,236	-	20,624,553
استهلاك السنة	-	278,729	737,835	500,684	22,416	582,618	-	2,122,282
استبعادات	-	-	(307,396)	(996,704)	-	(864,878)	-	(2,168,978)
الرصيد في نهاية السنة	-	3,253,629	8,187,654	4,705,987	286,611	4,143,976	-	20,577,857
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	2,893,110	11,192,932	2,345,986	1,504,692	32,399	1,983,794	2,053,238	22,006,151
نسبة الاستهلاك ٪	-	2	15-10	15	15	20	-	

- بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 11,441,054 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (11,748,054 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

11 - موجودات غير ملموسة – بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2023	2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد في بداية السنة	2,228,329	2,266,649
إضافات خلال السنة	763,526	544,932
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	366,243	(81,282)
الاطفاء للسنة	(499,972)	(501,970)
الرصيد في نهاية السنة	2,858,126	2,228,329
نسبة الإطفاء السنوية	%20	%20

12- موجودات حق استخدام الأصول / إلتزامات عقود الإيجار

يقوم البنك باستئجار العديد من المواقع بما في ذلك الاراضي والمباني، إن متوسط مدة الإيجار8 سنوات، فيما يلي الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:-

	2023		2022	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	5,835,715	5,624,770	5,429,733	5,361,113
اضافات خلال السنة	1,337,090	1,337,090	630,731	630,731
ينزل: الاستهلاك خلال السنة	(1,082,451)	-	(844,919)	-
العقود الملغاة	(49,317)	(49,317)	(69,680)	(69,680)
الايجارات المدفوعة	-	(1,271,170)	-	(1,107,402)
فوائد إلتزامات عقود إيجار	-	159,335	-	120,158
تعديلات نتيجة إعادة قياس عقود إيجار	-	-	689,850	689,850
الرصيد كما في نهاية السنة	6,041,037	5,800,708	5,835,715	5,624,770

إن تفاصيل إلتزامات عقود الإيجار هي كما يلي:

	2023	2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
أقل من سنة	1,089,352	772,448
سنة الى 5 سنوات	2,155,557	2,494,328
أكثر من 5 سنوات	2,555,799	2,357,994
	5,800,708	5,624,770

13- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي **	46,083,302	55,682,898
فوائد وإيرادات برسم القبض	16,310,943	16,054,519
السحوبات والاعتمادات المشتراه - بالصافي *	2,966,630	2,402,958
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,411,130	1,340,439
ذمم موجودات مباعة بالتقسيط	-	6,553,941
تأمينات مستردة	1,101,033	1,426,392
شيكات مقاصة	9,420	142,751
أخرى	3,654,600	3,982,533
	71,537,058	87,586,431

* إن توزيع اجمالي ارصدة السحوبات والاعتمادات المشتراه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 هو كما يلي:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
5-	2,990,000	-	-	2,990,000	-
6-	-	-	-	-	2,507,988
المجموع	2,990,000	-	-	2,990,000	2,507,988

- فيما يلي الحركة على ارصدة السحوبات والاعتمادات المشتراه :

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	2,507,988	-	-	2,507,988	2,507,988
الارصدة المسددة	(2,507,988)	-	-	(2,507,988)	-
التعرضات الجديدة	2,990,000	-	-	2,990,000	-
الرصيد كما في نهاية السنة	2,990,000	-	-	2,990,000	2,507,988

- إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لارصدة السحوبات والاعتمادات المشتراه خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	105,030	-	-	105,030	197,359
الارصدة المسددة	(105,030)	-	-	(105,030)	-
التعرضات الجديدة	23,370	-	-	23,370	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	(92,329)
الرصيد كما في نهاية السنة	23,370	-	-	23,370	105,030

- لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة مشطوبة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023.

** فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	2023				2022
	عقـــارات مستملكـــة	عقـــارات مستملكة مباعة على دفعـــات	أســـهم مستملكـــة	المجمـــوع	المجمـــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة - صافي	54,031,623	1,651,275	-	55,682,898	63,485,568
الاضافات خلال السنة	5,154,712	-	575,697	5,730,409	4,349,556
الاستبعادات خلال السنة – صافي	(14,130,005)	(1,068,524)	(108,387)	(15,306,916)	(12,668,569)
عقارات مباعة على دفعات	(926,505)	926,505	-	-	-
(خسائر) أرباح تقييم الاسهم المستملكة	-	-	(142,211)	(142,211)	1,312,378
اثر (التدني) المسترد للسنة	(22,574)	(60,090)	201,786	119,122	(796,035)
الرصيد في نهاية السنة - صافي	44,107,251	1,449,166	526,885	46,083,302	55,682,898

- إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني ومخصص المخالف للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي :

	2023				2022
	عقـــارات مستملكـــة	عقـــارات مستملكة مباعة على دفعـــات	أســـهم مستملكـــة	المجمـــوع	المجمـــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	6,654,329	92,411	1,680,545	8,427,285	7,730,859
المخصص خلال السنة	40,005	68.193	-	108,198	1,609,216
المخصص المسترد خلال السنة	(17,431)	(8,103)	(201,786)	(227,320)	(813,181)
عقارات مباعة على دفعات	(102,089)	102,089	-	-	-
المستخدم من المخصص	(910,925)	(107,914)	-	(1,018,839)	(99,609)
الرصيد في نهاية السنة	5,663,889	146,676	1,478,759	7,289,324	8,427,285

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي الأردني في حالات إستثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى.

14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023			2022		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	2,315,024	2,315,024	-	3,143,414	3,143,414
ودائع لأجل	16,113,000	30,000,000	46,113,000	49,000,000	30,000,000	79,000,000
	16,113,000	32,315,024	48,428,024	49,000,000	33,143,414	82,143,414

- بلغت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر 30,000,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (55,000,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) .

15- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023

	الأفـــــراد	الشركـــــات الكبـــــرى	الشركـــــات الصغيرة والمتوسطة	الحكـــومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
حسابات جارية وتحت الطلب	34,746,380	43,550,414	34,468,710	12,767,989	125,533,493
ودائع التوفير	195,807,541	150,448	1,593,306	584,869	198,136,164
شهادات الايداع	34,986,846	-	26,000	-	35,012,846
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	395,250,217	55,139,961	83,380,636	75,042,338	608,813,152
	660,790,984	98,840,823	119,468,652	88,395,196	967,495,655

31 كانون الأول 2022

	الأفـــــراد	الشركـــــات الكبـــــرى	الشركـــــات الصغيرة والمتوسطة	الحكـــومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
حسابات جارية وتحت الطلب	37,894,037	36,285,033	37,357,012	6,909,082	118,445,164
ودائع التوفير	202,108,902	114,447	1,255,897	39,581	203,518,827
شهادات الايداع	30,827,851	-	30,000	-	30,857,851
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	360,263,719	47,364,250	81,910,743	54,440,173	543,978,885
	631,094,509	83,763,730	120,553,652	61,388,836	896,800,727

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام 88,395,196 دينار أي ما نسبته 9,14% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (61,388,836 دينار أي ما نسبته 6,85% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 122,827,540 دينار أي ما نسبته 12,70% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (115,201,322 دينار أي ما نسبته 12,85% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 3,557,903 دينار أي ما نسبته 0,37% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (3,169,873 دينار أي ما نسبته 0,35% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022).

- بلغت الودائع الجامدة 9,313,965 دينار أي ما نسبته 0,96% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (10,191,907 دينار أي ما نسبته 1,14% كما في 31 كانون الأول 2022).

16 - تأمينـات نقديـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	25,557,457	24,040,855
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	14,528,358	13,614,750
تأمينات التعامل بالهامش	127,763	118,470
	40,213,578	37,774,075

17 - أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	اجمالي القرض	المستغل	طريقة السداد	الضمانات	سعر الفائدة
31 كانون الاول 2023	دينـــــــار	دينـــــــار			%
قرض البنك الدولي	2,000,000	800,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	7,11
قرض صندوق النقد العربي	2,100,000	189,000	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2,5
سلف البنك المركزي الأردني	36,439,751	36,439,751	فترات متنوعة	-	1-0
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 5 شباط 2024	رهونات عقارية	8,65
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	رهونات عقارية	5,1
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 26 ايلول 2024	رهونات عقارية	4,55
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	613,940	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,18
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	617,000	617,000	15 عام منها 2 عام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,36
بنك الاستثمار الأوروبي	23,007,759	23,007,759	7 سنوات يسدد على اقساط نصف سنوية	-	6,9
		91,667,450			
31 كانون الاول 2022					
قرض البنك الدولي	2,000,000	1,000,000	20 عام منها 5 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	5,64
قرض صندوق النقد العربي	2,100,000	483,000	10 اعوام منها 3 اعوام فترة سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	2,5
سلف البنك المركزي الأردني	35,252,608	35,252,608	فترات متنوعة	-	1-0
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 5 شباط 2024	رهونات عقارية	7,30
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 16 آب 2028	رهونات عقارية	5,1
الشركة الاردنية لإعادة الرهن العقاري	10,000,000	10,000,000	دفعة بتاريخ 26 ايلول 2024	رهونات عقارية	4,55
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	750,000	667,262	18 عام منها 3 اعوام سماح تسدد على اقساط نصف سنوية	-	3,42
بنك الاستثمار الأوروبي	23,007,759	23,007,759	7 سنوات يسدد على اقساط نصف سنوية	-	**6**
البنك المركزي الأردني لقاء رهن سندات	54,910,720	54,910,720	متنوعة بين 2 كانون الثاني و16 أيار 2023	رهن سندات	6-4,5
		145,321,349			

- بلغت الأموال المعاد إقراضها 39,179,628 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (37,447,669 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) وبنسبة فائدة تتراوح بين 2% و12% كما في 31 كانون الأول 2023 (2٪ و11٪ كما في 31 كانون الأول 2022).

18- ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
الرصيد في بداية السنة	5,417,035	3,126,294
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	6,512,113	6,481,934
تعديلات ضريبة دخل سنوات سابقة	(233,808)	-
ضريبة الدخل المدفوعة	(6,391,949)	(4,191,193)
الرصيد في نهاية السنة	5,303,391	5,417,035

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	6,512,113	6,481,934
ضريبة دخل سنوات سابقة	42,686	-
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	(1,046,877)	221,017
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(51,140)	(11,212)
	5,456,782	6,691,739

ج - الوضع الضريبي

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2018.

- أما بخصوص الأعوام 2019 و2020 و2021 و2022 فقد تم تقديم الاقرارات الضريبية ضمن المدة المحددة الا انه لم يتم مراجعتها بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية.

- وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنـك، فإنه لن يترتب على البنـــك أية التزامات تفوق المخصصات المأخوذة والدفعات المقدمة كما بتاريخ القوائم المالية.

د - الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023				31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	الرصيد بداية السنة	المضاف	المحرر	الرصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام 2000	222,387	-	8,970	213,417	81,098	84,507
مخصص تدني عقارات مستملكة	4,979,888	108,198	671,470	4,416,616	1,678,314	1,892,357
مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربعة سنوات	1,766,851	-	372,903	1,393,948	529,700	671,403
مخصص الأسهم المستملكة المخالفة	1,680,545	-	201,786	1,478,759	561,928	638,607
خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	342,120	142,211	11,113	473,218	179,823	130,005
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	266,000	663,071	306,571	622,500	236,550	101,080
مخصص تعويض نهاية الخدمة	359	1,771	2,130	-	-	136
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	3,779,111	980,960	109,990	4,650,081	1,767,031	1,436,062
مخصصات أخرى	2,679,383	-	1,226,278	1,453,105	552,180	1,018,166
مخصص مكافات الموظفين	700,000	1,236,461	1,036,461	900,000	342,000	266,000
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	7,743,515	2,995,909	211,587	10,527,837	4,000,578	2,942,536
خسائر مؤجلة لقاء بيع عقارات مستملكة	-	1,067,429	-	1,067,429	405,623	-
خسارة ضريبية مدورة	2,493,580	-	823,764	1,669,816	217,076	324,165
	26,653,739	7,196,010	4,983,023	28,866,726	10,551,901	9,505,024
ب - مطلوبات ضريبية مؤجلة						
الأرباح غير المتحققة لمحفظة الاسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	298,422	(141,992)	(7,413)	163,843	62,260	113,400
احتياطي القيمة العادلة *	4,228,540	338,969	6,406	4,561,103	636,151	1,606,845
	4,526,962	196,977	(1,007)	4,724,946	698,411	1,720,245

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

- إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2023	2022	2023	2022
	موجودات	موجودات	مطلوبات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	9,505,024	10,322,457	1,720,245	124,612
المضاف خلال السنة	2,734,485	1,385,383	200,437	1,581,304
المستبعد خلال السنة	(1,687,608)	(2,202,816)	(1,222,271)	14,329
الرصيد في نهاية السنة	10,551,901	9,505,024	698,411	1,720,245

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة 38% للدخل من داخل المملكة و13% من الدخل من خارج المملكة كما في 31 كانون الاول 2023 و2022، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والساري المفعول اعتباراً من الاول من كانون الثاني 2019.

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2023	2022
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	16,941,566	18,031,922
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	7,589,425	4,778,553
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(7,458,886)	(5,813,025)
الربح الضريبي المعدل	17,072,105	16,997,450
نسبة ضريبة الدخل	%38	%38
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	%38	%36

19 - مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2023				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	266,000	663,071	(306,571)	622,500
مخصص تعويض نهاية الخدمة	359	1,771	(2,130)	-
اخرى	615,000	-	-	615,000
	881,359	664,842	(308,701)	1,237,500

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الاول 2022				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	267,690	32,812	(34,502)	266,000
مخصص تعويض نهاية الخدمة	359	-	-	359
اخرى	615,000	-	-	615,000
	883,049	32,812	(34,502)	881,359

20- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	7,138,127	6,834,576
تأمينات وامانات مختلفة	29,649,698	7,993,862
شيكات مقبولة الدفع	2,824,431	3,511,426
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	1,645,807	1,415,502
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة**	1,384,768	1,479,402
معاملات في الطريق بين الفروع	2,092,742	1,140,161
مبالغ مقبوضة على حساب بيع عقارات مستملكة *	1,058,339	1,069,621
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	412,659	336,017
أمانات الصناديق الحديدية	102,474	105,508
أمانات مساهمين	82,879	14,033
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أخرى	1,478,469	2,349,041
	47,925,393	26,304,149

* إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	1,069,621	1,005,237
المبالغ المقبوضة	870,204	252,384
استبعادات	(881,486)	(188,000)
الرصيد في نهاية السنة	1,058,339	1,069,621

- فيما يلي الحركة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	260,398,853	20,398,162	6,175,136	286,972,151	245,992,514
التعرضات الجديدة خلال السنة	31,274,544	61,804	528	31,336,876	65,025,011
التعرضات المستحقة خلال السنة	(19,440,014)	(7,498,980)	(246,135)	(27,185,129)	(28,507,663)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	9,525,338	(9,464,638)	(60,700)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,256,519)	4,283,494	(26,975)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(497)	(104,347)	104,844	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,902,047)	1,762,973	(870,749)	(8,009,823)	4,462,289
الرصيد كما في نهاية السنة	268,599,658	9,438,468	5,075,949	283,114,075	286,972,151

** فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	637,620	41,403	800,379	1,479,402	1,321,797
التعرضات الجديدة خلال السنة	54,827	134	95	55,056	263,887
التعرضات المستحقة خلال السنة	(21,377)	(9,169)	(39,374)	(69,920)	(80,703)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	28,607	(28,591)	(16)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,999)	8,124	(125)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21)	(1,791)	1,812	-	-
الاثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث	-	10,005	2,886	12,891	186,418
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(115,939)	(636)	23,914	(92,661)	(211,997)
الرصيد كما في نهاية السنة	575,718	19,479	789,571	1,384,768	1,479,402

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للكفالات حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	618,670
+2	16,360	-	-	16,360	16,360
2	2,500	-	-	2,500	2,500
+3	30,000	2,000	-	32,000	34,500
3	299,445	1,500	-	300,945	87,044
-3	327,652	-	-	327,652	137,380
+4	24,111,720	210,863	170,180	24,492,763	30,300,839
4	7,343,383	37,666	592,000	7,973,049	8,939,954
-4	7,468,331	200,000	31,800	7,700,131	8,448,575
5	39,986,611	4,177,756	512,294	44,676,661	36,740,471
-5	10,613,905	25,000	11,500	10,650,405	6,538,628
+6	8,972,214	844,745	-	9,816,959	12,627,534
6	20,786,978	1,102,730	77,239	21,966,947	21,144,888
-6	313,200	51,500	3,314	368,014	7,076,565
+7	-	96,000	10,000	106,000	173,500
7	-	51,300	500	51,800	24,800
غير مصنفة	11,837,923	-	3,665,247	15,503,170	13,785,244
المجموع	132,110,222	6,801,060	5,074,074	143,985,356	146,697,452

- فيما يلي الحركة على إجمالي الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	132,441,283	8,101,792	6,154,377	146,697,452	114,466,099
التعرضات الجديدة خلال السنة	7,259,018	40,000	-	7,299,018	34,723,139
التعرضات المستحقة خلال السنة	(5,332,613)	(643,600)	(227,216)	(6,203,429)	(1,999,212)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,878,231	(2,818,231)	(60,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,668,256)	2,692,556	(24,300)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(103,847)	103,847	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,467,441)	(467,610)	(872,634)	(3,807,685)	(492,574)
الرصيد كما في نهاية السنة	132,110,222	6,801,060	5,074,074	143,985,356	146,697,452

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	410,339	26,598	798,336	1,235,273	994,236
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة	3,638	38	-	3,676	226,502
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(6,743)	(6,216)	(37,460)	(50,419)	(21,476)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,675	(3,662)	(13)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,531)	4,656	(125)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,791)	1,791	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(9,268)	2,866	(6,402)	199,166
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(104,486)	1,644	23,877	(78,965)	(163,155)
الرصيد كما في نهاية السنة	301,892	11,999	789,272	1,103,163	1,235,273

- فيما يلي التوزيع الإجمالي للإعتمادات والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
التصنيف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
4+	9,753,077	-	-	9,753,077	13,328,940
4	-	-	-	-	13,466
4-	188,786	-	-	188,786	-
5	1,480,445	-	-	1,480,445	10,375,771
5-	1,925,033	-	-	1,925,033	801,486
6+	1,699,450	421,114	-	2,120,564	3,084,372
6	56,785	-	-	56,785	-
6-	-	-	-	-	672,934
7+	-	-	-	-	11,699
غير مصنفة	1,033,784	-	-	1,033,784	351,593
المجموع	16,137,360	421,114	-	16,558,474	28,640,261

- فيما يلي الحركة على الإعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023			2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	26,865,488	1,774,773	-	28,640,261	24,183,712
التعرضات الجديدة خلال السنة	2,891,748	-	-	2,891,748	12,532,008
التعرضات المستحقة خلال السنة	(5,768,478)	(1,697,137)	-	(7,465,615)	(8,562,990)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	122,774	(122,774)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(421,114)	421,114	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(7,553,058)	45,138	-	(7,507,920)	487,531
الرصيد كما في نهاية السنة	16,137,360	421,114	-	16,558,474	28,640,261

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإعتمادات والقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023			2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	6,070	109	-	6,179	10,255
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة	5,166	-	-	5,166	3,014
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(937)	(109)	-	(1,046)	(6,770)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(559)	559	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(375)	-	(375)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,563)	-	-	(1,563)	(320)
الرصيد كما في نهاية السنة	8,177	184	-	8,361	6,179

- فيما يلي التوزيع الإجمالي لسقوف التسهيلات غير المستغلة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

التصنيف	2023				2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
2-	1,993,911	-	-	1,993,911	-
3+	2,950	10,000	-	12,950	12,903
3	2,428,740	-	-	2,428,740	-
3-	814,816	-	-	814,816	1,798
4+	30,786,743	733,857	-	31,520,600	30,667,651
4	4,987,814	3,064	-	4,990,878	2,131,892
4-	4,816,245	156,708	-	4,972,953	8,298,569
5	39,029,025	55,917	-	39,084,942	40,594,411
5-	11,835,351	-	-	11,835,351	7,772,874
6+	9,167,758	785,312	-	9,953,070	9,610,898
6	2,637,195	415,545	-	3,052,740	1,028,550
6-	441,689	-	-	441,689	1,800,194
غير مصنفة	11,409,839	55,891	1,875	11,467,605	9,714,698
المجموع	120,352,076	2,216,294	1,875	122,570,245	111,634,438

- فيما يلي الحركة على سقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد كما في بداية السنة	101,092,082	10,521,597	20,759	111,634,438	107,342,703
التعرضات الجديدة خلال السنة	21,123,778	21,804	528	21,146,110	17,769,864
التعرضات المستحقة خلال السنة	(8,338,923)	(5,158,243)	(18,919)	(13,516,085)	(17,945,461)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,524,333	(6,523,633)	(700)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,167,149)	1,169,824	(2,675)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(497)	(500)	997	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,118,452	2,185,445	1,885	3,305,782	4,467,332
الرصيد كما في نهاية السنة	120,352,076	2,216,294	1,875	122,570,245	111,634,438

- فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسقوف التسهيلات غير المستغلة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد كما في بداية السنة	221,211	14,696	2,043	237,950	317,306
الخسارة الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات خلال السنة	46,023	96	95	46,214	34,371
المسترد من الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات المسددة بالكامل خلال السنة	(13,697)	(2,844)	(1,914)	(18,455)	(52,457)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	24,932	(24,929)	(3)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,909)	2,909	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(21)	-	21	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	19,648	20	19,668	(12,748)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(9,890)	(2,280)	37	(12,133)	(48,522)
الرصيد كما في نهاية السنة	265,649	7,296	299	273,244	237,950

21- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس المال المكتتب به و المدفوع 120,000,000 دينار موزعاً على 120,000,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2023 (120,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

22- الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

23- إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	2,621,695	(973,100)
أرباح غير متحققة	1,308,081	3,604,208
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	(4,824)	(9,413)
الرصيد في نهاية السنة	3,924,952	2,621,695

- يتضمن رصيد إحتياطي القيمة العادلة 311,112 دينـار كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) .

24- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	20,483,016	10,936,612
الربح للسنة	11,484,784	11,340,183
أرباح موزعة على المساهمين *	(6,000,000)	-
المحول إلى إحتياطي قانوني	(1,694,157)	(1,803,192)
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	4,824	9,413
الرصيد في نهاية السنة	24,278,467	20,483,016

- وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 10,551,901 دينار والذي يعادل قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2023 (9,505,024 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

- وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 3,924,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 من الأرباح المدورة والذي يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية الدائن (دائن بمبلغ 2,621,695 كما في 31 كانون الأول 2022 (متضمنا مبلغ 311,112 دينار لقاء اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)).

- وفقاً لتعليمات هيئة الاوراق المالية والبنك المركزي الأردني يحظر التصرف بمبلغ 531,676 دينار من الأرباح المدورة لقاء الأرباح غير المتحققة بالصافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2023 (673,668 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

* وافقت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 6 مليون دينار على المساهمين عن العام 2022.

- لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، قرر مجلس الادارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 5% من رأس المال كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023 بما يعادل 6 مليون دينار، علما بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

25- الفوائـد الدائنـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	65,604	40,442
قروض وكمبيالات	21,867,167	16,325,852
بطاقات الائتمان	917,009	1,030,451
القروض العقارية	11,138,151	9,222,223
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	6,008,810	4,074,315
قروض وكمبيالات	26,915,947	21,225,766
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,550,979	1,218,548
قروض وكمبيالات	2,690,652	3,700,273
الحكومة والقطاع العام	1,705,101	2,024,458
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	207,618	420,589
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,351,089	522,152
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	17,766,460	16,903,896
	92,184,587	76,708,965

26- الفوائـد المدينـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,676,687	3,288,545
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	532,642	143,481
ودائع توفير	1,868,051	1,867,105
شهادات الإيداع	1,621,118	1,277,515
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	31,317,252	22,143,709
تأمينات نقدية	837,142	683,771
أموال مقترضة	4,208,604	4,595,305
فوائد التزامات عقود الإيجار (إيضاح 12)	159,335	120,158
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	707,244	1,362,858
	43,928,075	35,482,447

27- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة	1,104,414	1,422,615
عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	2,427,685	2,611,449
	3,532,099	4,034,064

28- أرباح عملات اجنبية - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول / التعامل	940,382	657,416
ناتجة عن التقييم	350,981	353,788
حسابات التعامل بالهامش	14,573	11,480
	1,305,936	1,022,684

29- خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أربـــــاح متحققـــــة	(خســـائر) غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــــم	المجمـــــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
2023				
أسهم مدرجة في الأسواق المالية	7,883	(141,992)	2,700	(131,409)

	أربـــــاح متحققـــــة	(خســـائر) غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــــم	المجمـــــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
2022				
أسهم مدرجة في الأسواق المالية	-	(67,213)	3,375	(63,838)

30 - إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
مستردات ديون معدومة *	2,431,607	2,011,572
إيرادات خدمات الحسابات	712,165	769,573
إيرادات معادة من مخصصات مختلفة	1,200,000	617,000
إيرادات الحوالات	602,252	591,758
أرباح بيع عقارات مستملكة	-	385,803
إيرادات الشيكات	217,189	287,565
إيجار الصناديق الحديدية	76,320	69,153
إيرادات هاتف وتلكس وبريد	37,919	26,804
عوائد عقارات مستملكة	87,416	17,009
إيرادات التأمين	10,851	16,583
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	196	369
اخرى	662,890	257,892
	6,038,805	5,051,081

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة اخذت في الأعوام السابقة الى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 و2022.

31- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	13,202,695	12,053,546
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,446,887	1,374,173
مساهمة البنك في صندوق الادخار	11,695	12,623
نفقات طبية	575,906	513,457
تدريب الموظفين	97,311	134,717
مياومات سفر	69,270	85,636
نفقات التأمين على حياة الموظفين	48,447	32,306
أخرى	16,492	8,053
	15,468,703	14,214,511

32- مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023				2022
	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجمــوع	المجمــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,369	-	-	1,369	(2,453)
تسهيلات إئتمانية مباشرة	570,376	2,905,261	8,312,112	11,787,749	6,507,267
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	6,024	-	-	6,024	(265,817)
كفالات مالية	(107,591)	(13,802)	(10,717)	(132,110)	241,037
سقوف التسهيلات الائتمانية غير مستغلة	22,436	14,620	(1,762)	35,294	(79,356)
الاعتمادات والقبولات	2,666	(484)	-	2,182	(4,076)
السحوبات والإعتمادات المشتراه	(81,660)	-	-	(81,660)	(92,329)
المجموع	413,620	2,905,595	8,299,633	11,618,848	6,304,273

33- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــــــار	دينـــــــــــار
برامج وصيانة اجهزة الحاسب الالى	1,698,026	1,532,627
مصاريف قضائية واتعاب محاماة	1,041,479	619,119
اعلانات	852,829	887,000
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	900,697	1,115,595
تبرعات واكراميات	855,673	206,522
مصاريف تأمين	829,328	894,985
اشتراكات	825,489	883,189
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	714,988	664,932
اتعاب مهنية واستشارات	503,938	348,952
مصاريف بطاقات الائتمان - صافى	502,045	238,774
تنظيفات وخدمات الأمن والحماية	485,054	550,245
رسوم ورخص وضرائب	469,522	486,930
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	406,975	381,067
قرطاسية ومطبوعات	365,610	373,936
إيجارات	179,379	164,415
خسائر بيع موجودات مستملكة لقاء ديون	168,681	-
اجور شحن النقد	166,762	177,904
ضيافة	76,987	55,560
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
حوافز تحصيل	35,154	84,926
اخرى	172,420	146,634
	11,306,036	9,868,312

34- حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك الأساسي و المخفض

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
الربح للسنة (دينار)	11,484,784	11,340,183
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)	120,000,000	120,000,000
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0/096	0/095

35- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني تستحق خلال ثلاثة أشهر	68,319,687	71,440,168
يضاف: أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	38,718,565	16,289,524
ينـــزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(18,428,024)	(27,143,414)
ينـــزل: أرصدة مقيدة السحب	(5,000,000)	-
المجموع	83,610,228	60,586,278

36 - المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة واطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة . تم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

- تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

بنود داخل قائمة المركز المالي:-	أعضاء مجلس الادارة	شركات ممثلة بعضو مجلس	كبار الموظفين	أخـــرى	المجمـــــــــوع	
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	2023 دينـــــــار	2022 دينـــــــار
ودائع لدينا	27,806,000	1,665,726	362,311	30,652,004	60,486,041	40,427,044
تسهيلات ائتمانية مباشرة	3,288,418	18,836,418	1,714,994	5,378,028	29,217,858	26,507,675
ودائع لدى الغير	-	-	-	30,000,000	30,000,000	30,000,000
تامينات نقدية	-	527,546	-	-	527,546	586,849
بنود خارج قائمة المركز المالي:-						
كفالات مالية	5,000	1,631,880	-	354,500	1,991,380	2,143,424
اعتمادات مستندية	-	813,223	-	-	813,223	426,818

بنود قائمة الدخل:-	المجمـــــــــوع	
	2023 دينـــــــار	2022 دينـــــــار
فوائد وعمولات دائنة *	2,447,396	1,987,210
فوائد وعمولات مدينة**	2,384,163	1,477,408

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 2٪ الى 21٪ .
** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 0٪ الى 7٪ .

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغ بدل التنقلات وحضور الجلسات والرواتب والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 2,480,542 دينار للعام 2023 (2,619,737 دينار للعام 2022).

37- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2023 و2022.

38 - ادارة المخاطر

تمارس إدارة المخاطر لدى البنك أعمالها من حيث التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة من خلال تطبيق البنك لأفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بأسس إدارة المخاطر، التنظيم الإداري، أدوات إدارة المخاطر وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

يتكامل الهيكل التنظيمي في البنك في مراقبة إدارة المخاطر كل حسب مستواه، حيث تقوم لجنة إدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة بإقرار استراتيجية وسياسات المخاطر الخاصة بالبنك وكذلك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن التاكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مناسب لكل من المخاطر التي يتعرض لها البنك وصولا إلى تحقيق العائد المقبول للمساهمين دون المساس بالمتانة المالية للبنك، وكذلك وفي هذا الإطار يتكامل عمل دائرة إدارة المخاطر لدى البنك مع اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وهي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التسهيلات.

(38/أ) مخاطر الائتمان

ينطوي على الأعمال المصرفية تعرض البنك للعديد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للإداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ومن أهم واجبات البنك وإداراته هو التأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الاطار العام المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة. ويقوم على إدارة مخاطر الائتمان في البنك عدد من اللجان من الادارة العليا والإدارة التنفيذية حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للعميل الواحد (فرد أو مؤسسة) ولحسابات ذات الصلة وتنسجم مع النسب المعتمدة من البنك المركزي الأردني، مع الاعتماد على اسلوب توزيع التسهيلات بشكل محافظ ائتمانية لكل مدير ائتمان وكل قطاع ومع مراعاة كل منطقة جغرافية وبما يحقق توافق مناسب بين العائد والمخاطرة والاستخدام الامثل للموارد المتاحة ورفع قدرة البنك على تنويع الاقراض وتوزيعه على العملاء والنشاطات الاقتصادية.

ويعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى البنك والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أو مالية أو تنافسية اضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك حسب مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات اضافية.

إن سياسة البنك لادارة مخاطر الائتمان تتضمن الآتي:

1- تحديد التركزات الائتمانية والسقوف:

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى للائتمان الممكن منحه لاي عميل، كما ان هناك سقوف لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى إداري.

2- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

عملية إدارة المخاطر في البنك تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وقابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.
- الحصول على موافقة لجنة التسهيلات قبل منح الائتمان.
- صلاحية الموافقة على الائتمان تتفاوت من مستوى أدارى لاخر وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

3- الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات:

يعمل البنك بفعالية لادارة هذا الجانب ، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة الى ان الخطة تتضمن توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة.

4- دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته:

لقد قام البنك بتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من ان مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

ان الإطار العام للسياسة الائتمانية تضمن وضع صلاحيات للموافقة على الائتمان، توضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

يتضمن الهيكل التنظيمي للبنك فصل بين وحدات العمل المسؤولة عن منح الائتمان ووحدات العمل المسؤولة عن الرقابة على الائتمان من حيث شروط المنح وصحة القرار الائتماني والتأكد من تنفيذ كافة شروط منح الائتمان والالتزام بالسقوف والمحددات الواردة في السياسة الائتمانية وغيرها من التعليمات ذات العلاقة.

كما ان هناك إجراءات محددة لمتابعة حسابات الائتمان العاملة من اجل المحافظة عليها عاملة وحسابات الائتمان غير العاملة من اجل معالجتها.

يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات وعلى عدة مناطق جغرافية داخل وخارج المملكة، كما يعتمد البنك على سياسة محددة تبين السقوف الممنوحة للبنوك والبلدان ذات التصنيف الائتماني المرتفع ومراجعتها بشكل مستمر من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات لتوزيع المخاطر واعتماد التقييم الائتماني، كما تحدد السياسة الاستثمارية نسب التوزيع للاستثمارات ومواصفات تلك الاستثمارات بحيث يتم توزيعها لتحقيق العائد المرتفع وتخفيض المخاطرة.

التعرض لمخاطر الائتمان (بعد الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـــــار	دينـــــار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	45,374,392	42,436,174
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	68,716,784	46,289,112
التسهيلات الائتمانية :		
للأفراد	169,130,327	180,070,406
القروض العقارية	95,105,584	98,490,147
للشركات		
الشركات الكبرى	401,853,531	348,946,085
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	45,869,715	47,463,007
للحكومة والقطاع العام	20,467,932	26,884,741
سندات وأسناد وأذونات :		
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	343,210,421	366,316,269
موجودات أخرى	2,966,630	2,402,958
المجمـــــوع	**1,192,695,316**	**1,159,298,899**
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	142,882,193	145,462,179
الاعتمادات والقبولات	16,550,113	28,634,082
سقوف تسهيلات غير مستغلة	122,297,001	111,396,488
المجمـــــوع	**281,729,307**	**285,492,749**

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الاولى والثانية كما في 31 كانون الأول 2023:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	45,374,392	-	-	-	-	-	-	-	45,374,392	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	68,718,565	-	-	-	-	-	-	-	68,718,565	1,781
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	169,253,650	4,033,197	189,602	-	7,576,641	8,708,468	-	20,507,908	148,745,742	2,073,275
القروض العقارية	92,617,896	340,790	510,196	-	65,171,018	355,956	266,380	66,644,340	25,973,556	265,517
الشركات الكبرى	404,371,569	7,407,595	20,262,735	-	77,752,360	650,750	6,211,686	112,285,126	292,086,443	6,047,023
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	43,758,702	6,198,731	-	-	17,417,147	733,490	6,278,040	30,627,408	13,131,294	331,942
للحكومة والقطاع العام	20,488,731	-	-	-	-	-	11,250,000	11,250,000	9,238,731	20,851
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	342,309,729	-	-	-	-	-	339,473,730	339,473,730	2,835,999	23,205
الموجودات الأخرى	2,990,000	-	-	-	-	-	-	-	2,990,000	23,370
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	1,189,883,234	17,980,313	20,962,533	-	167,917,166	10,448,664	363,479,836	580,788,512	609,094,722	8,786,964
الكفالات المالية	138,911,282	12,005,004	298,555	-	8,915,020	162,577	75,730	21,456,886	117,454,396	313,891
الاعتمادات والقبولات	16,558,474	349,748	-	-	286,200	-	3,701	639,649	15,918,825	8,361
سقوف التسهيلات غير المستغلة	122,568,370	1,576,441	1,366,386	-	6,596,923	118,064	419,354	10,077,168	112,491,202	272,945
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	278,038,126	13,931,193	1,664,941	-	15,798,143	280,641	498,785	32,173,703	245,864,423	595,197
المجموع الكلي	1,467,921,360	31,911,506	22,627,474	-	183,715,309	10,729,305	363,978,621	612,962,215	854,959,145	9,382,161

القيمة العادلة لضمانات التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2023:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي:										
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	22,351,012	-	-	-	290,548	613,654	-	904,202	21,446,810	14,663,873
القروض العقارية	8,937,745	-	-	-	2,928,265	22,356	-	2,950,621	5,987,124	3,698,871
الشركات الكبرى	44,428,009	-	-	-	2,197,966	307,918	-	2,505,884	41,922,125	29,701,426
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12,709,977	590,127	-	-	1,326,522	64,671	328,410	2,309,730	10,400,247	6,511,360
للحكومة والقطاع العام	52	-	-	-	-	-	-	-	52	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,357,094	-	-	-	-	-	-	-	1,357,094	356,103
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	89,783,889	590,127	-	-	6,743,301	1,008,599	328,410	8,670,437	81,113,452	54,931,633
الكفالات المالية	5,074,074	524,161	-	-	345,327	1,700	1,600	872,788	4,201,286	789,272
الاعتمادات والقبولات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سقوف التسهيلات غير المستغلة	1,875	-	-	-	-	169	-	169	1,706	299
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	5,075,949	524,161	-	-	345,327	1,869	1,600	872,957	4,202,992	789,571
المجموع الكلي	94,859,838	1,114,288	-	-	7,088,628	1,010,468	330,010	9,543,394	85,316,444	55,721,204

يتم اعداد الافصاحات الواردة ادناه على مرحلتين (الأولى: لاجمالي التعرضات الائتمانية والثانية لحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة) كما في 31 كانون الأول 2023:

أ. اجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

البند	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		اجمالي	
	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تصنيفها
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	٪
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	147,343,151	48,437,646	88,426,795	17,044,097	65,481,743	8
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	1,357,094	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	147,343,151	48,437,646	89,783,889	17,044,097	65,481,743	
الكفالات المالية	6,801,060	2,692,556	5,074,074	103,847	2,796,403	1,9
الاعتمادات والقبولات	421,114	421,114	-	-	421,114	2,5
سقوف التسهيلات غير المستغلة	2,216,294	1,169,824	1,875	997	1,170,821	0,96
المجموع الكلي	156,781,619	52,721,140	94,859,838	17,148,941	69,870,081	

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها :

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	48,437,646	17,044,097	65,481,743	683,293	623,300	1,306,593
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-
الإجمالي للسنة	48,437,646	17,044,097	65,481,743	683,293	623,300	1,306,593
الكفالات المالية	2,692,556	103,847	2,796,403	4,656	1,791	6,447
الاعتمادات والقبولات	421,114	-	421,114	559	-	559
سقوف التسهيلات غير المستغلة	1,169,824	997	1,170,821	2,909	21	2,930
المجموع الكلي	52,721,140	17,148,941	69,870,081	691,417	625,112	1,316,529

إن أنواع الضمانات مقابل القروض والتسهيلات هي كما يلي :

الرهونات العقارية .
رهن الأدوات المالية مثل الأسهم .
الكفالات البنكية .
الضمان النقدي.
كفالة الحكومة .
سيارات وآليات.

وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية لتلك الضمانات بشكل دوري وفي حال إنخفاض قيمة الضمان يقوم البنك بطلب ضمانات إضافية لتغطية قيمة العجز إضافة إلى أن البنك يقوم بتقييم الضمانات مقابل التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بشكل دوري .

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة. وقد بلغ إجمالها كما في 31 كانون الاول 2023 مبلغ 11,312,679 دينار (1,120,491 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد مدة السماح ... الخ. وقد بلغ إجمالي الديون المعاد هيكلتها خلال العام 2023 مبلغ 120,227,458 دينار (130,957,111 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) .

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصصات والفوائد المعلقة:

كما في 31 كانون الاول 2023

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	4,193,093	4,193,093
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	339,473,730	339,473,730
		343,666,823	343,666,823

كما في 31 كانون الاول 2022

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	المجموع
		دينار	دينار
غير مصنف	-	4,192,932	4,192,932
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	362,573,553	362,573,553
		366,766,485	366,766,485

(38/ب) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجه عن المراكز القائمة في الميزانية و خارجها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر السوق ومخاطرأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع في البنك.

- يتم ضمن سياسة البنك الاستثمارية المعتمدة من مجلس الإدارة الرقابة على مخاطر السوق والتي تتمثل في :
- الرقابة على أدوات السوق النقدي.
- االرقابة على الاستثمار في سوق رأس المال (أدوات الدخل الثابت) .
- الرقابة على أدوات حقوق الملكية (الأسهم و الصناديق الاستثمارية) .
- الرقابة على المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.
- السيولة .
- حساسية أسعار الفائدة .
- تحليل حساسية أسعار الأسهم.

- مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفوائد بأنها الخسائر التي من الممكن أن تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة انخفاضا و /أو ارتفاعا و التي تؤثر على جميع الموجودات و المطلوبات التي(تتقاضى/تدفع) فوائد.

تقوم إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنك على تحقيق مبدأ الموائمة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة والتماثل في تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمحافظة على معدل هامش الفائدة المناسب بين إجمالي توظيفات الأموال وبين إجمالي صادر الأموال لتحقيق أفضل العائد .

تحليل الحساسية

مخاطر اسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2023

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	1	44,096	-
يورو	1	(1460)	-
جنيه استرليني	1	(817)	-
عملات اخرى	1	5,866	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(44,096)	-
يورو	1	1,460	-
جنيه استرليني	1	817	-
عملات اخرى	1	(5,866)	-

31 كانون الأول 2022

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(46,984)	-
يورو	1	(7,470)	-
جنيه استرليني	1	103	-
عملات اخرى	1	3,226	-

العملة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفوائد (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار امريكي	1	46,984	-
يورو	1	7,470	-
جنيه استرليني	1	(103)	-
عملات اخرى	1	(3,226)	-

مخاطر العملات:

مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي تنشأ عن التغير في سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى تنشا عن الانحراف عن التحركات المتوقعة في أسواق العملات الأجنبية .

31 كانون الأول 2023

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حساسية ايراد الفائدة (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق الملكية
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	5	220,481	-
يورو	5	(7,300)	-
جنيه استرليني	5	(4,087)	-
عملات اخرى	5	29,329	-

31 كانون الأول 2022

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حساسية ايراد الفائدة (قائمة الدخل)	حساسيـــة حقوق الملكية
	٪	دينـــــــار	دينـــــــار
دولار امريكي	5	(234,920)	-
يورو	5	(37,351)	-
جنيه استرليني	5	517	-
عملات اخرى	5	16,131	-

يقوم مجلس إدارة البنك ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة بوضع حدود للمراكز لكل العملات لدى البنك ويتم مراقبة هذه المراكز بشكل يومي من خلال دائرة الخزينة والاستثمار ورفعها للإدارة العليا للتأكد من الاحتفاظ بمراكز عملات ضمن الحدود المعتمدة، وكما يتبع البنك سياسة التحوط للتقليل من مخاطر العملات الأجنبية باستخدام المشتقات المالية إن تطلب الأمر.

مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

31 كانون الأول 2023			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثـــر على قائمة الدخل	الأثـــر على حقوق الملكية
	٪	دينـــــــــار	دينـــــــــار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	68,639	1,611,827
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(68,639)	(1,611,827)

31 كانون الأول 2022			
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثـــر على قائمة الدخل	الأثـــر على حقوق الملكية
	٪	دينـــــــــار	دينـــــــــار
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	5	77,567	1,623,254
بورصة عمان وسوق الخرطوم وفلسطين للأوراق المالية	(5)	(77,567)	(1,623,254)

- مخاطر أسعار الأسهم

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي ، وبنسب محددة سلفا، يتم مراقبتها بصورة يومية كما ان هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار فـي الأسهـم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطـر قد تنشأ.

فجوة اعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات اعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة .

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2023	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات								
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	-	-	-	-	-	-	68,319,687	68,319,687
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	28,594,464	386,009	-	30,000,000	-	-	9,736,311	68,716,784
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	59,320,736	66,697,179	62,103,327	97,503,738	211,994,498	234,807,611	-	732,427,089
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	1,372,783	1,372,783
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	50,322,563	50,322,563
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	6,554,993	-	33,379,327	28,770,470	120,960,166	153,545,465	-	343,210,421
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	22,321,642	22,321,642
موجودات غير ملموسة – بالصافي	-	-	-	-	-	-	2,858,126	2,858,126
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	10,551,901	10,551,901
موجودات حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	6,041,037	6,041,037
موجودات اخرى	-	2,966,630	-	-	-	-	68,570,428	71,537,058
مجموع الموجودات	94,470,193	70,049,818	95,482,654	156,274,208	332,954,664	388,353,076	240,094,478	1,377,679,091
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	16,113,000	-	-	30,000,000	-	-	2,315,024	48,428,024
ودائع العملاء	267,329,843	148,730,338	156,494,158	198,319,877	71,545,899	2,248,000	122,827,540	967,495,655
تأمينات نقدية	25,119,490	8,540,596	-	5,959,492	437,000	157,000	-	40,213,578
اموال مقترضة	138,344	10,651,373	32,352	11,301,161	9,035,344	50,764,120	9,744,756	91,667,450
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	5,303,391	5,303,391
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	698,411	698,411
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	1,237,500	1,237,500
التزامات عقود الإيجار	56,100	138,000	235,068	660,184	2,155,557	2,555,799	-	5,800,708
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	47,925,393	47,925,393
مجموع المطلوبات	308,756,777	168,060,307	156,761,578	246,240,714	83,173,800	55,724,919	190,052,015	1,208,770,110
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(214,286,584)	(98,010,489)	(61,278,924)	(89,966,506)	249,780,864	332,628,157	50,042,463	168,908,981
كما في 31 كانون الأول 2022								
اجمالي الموجودات	51,467,517	66,084,032	102,636,215	111,853,751	321,379,107	454,589,570	256,093,047	1,364,103,239
اجمالي المطلوبات	338,637,573	158,030,630	165,095,465	193,869,197	140,475,311	39,052,067	166,826,880	1,201,987,123
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(287,170,056)	(91,946,598)	(62,459,250)	(82,015,446)	180,903,796	415,537,503	89,266,167	162,116,116

إن التركز في مخاطر العملات الأجنبية هو كما يلي:

كما في 31 كانون الاول 2023	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	أخرى	المجمـــــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجـــــــــودات					
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	15,888,886	2,271,681	326,685	229,738	18,716,990
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	16,829,670	16,851,079	1,628,025	3,408,010	38,716,784
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	67,438,192	31	-	-	67,438,223
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	25,540,475	53,570	-	-	25,594,045
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	100,743,481	-	-	-	100,743,481
موجودات أخرى	1,655,043	21,886	2,121	74,652	1,753,702
مجموع الموجودات	**228,095,747**	**19,198,247**	**1,956,831**	**3,712,400**	**252,963,225**
المطلوبات وحقوق المساهمين					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,997,170	5,796,514	-	37,306	7,830,990
ودائع العملاء	162,973,076	12,179,406	1,745,431	3,063,962	179,961,875
تأمينات نقدية	5,857,378	1,294,798	277,239	-	7,429,415
الاموال المقترضة	23,007,759	-	-	-	23,007,759
مطلوبات أخرى	25,472,205	63,800	15,893	24,546	25,576,444
حقوق المساهمين	4,378,539	9,734	-	-	4,388,273
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**223,686,127**	**19,344,252**	**2,038,563**	**3,125,814**	**248,194,756**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	**4,409,620**	**(146,005)**	**(81,732)**	**586,586**	**4,768,469**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	**13,843,999**	**9,322,574**	**-**	**81,635**	**23,248,208**
كما في 31 كانون اول 2022					
اجمالي الموجودات	**178,662,524**	**16,180,926**	**2,381,109**	**3,120,198**	**200,344,757**
اجمالي المطلوبات	183,360,917	16,927,943	2,370,769	2,797,576	205,457,205
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي	**(4,698,393)**	**(747,017)**	**10,340**	**322,622**	**(5,112,448)**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	**33,784,781**	**12,524,795**	**-**	**78,914**	**46,388,490**

(38/ ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة : هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات أو على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة وقد يحدث هذا بسبب عجز البنك عن تصفية وتسييل الأصول أو الحصول على تمويل لتلبية احتياجات السيولة.

تهدف سياسة ادارة السيولة في البنك الى ما يلي :

- ايجاد إطار عام معتمد لإدارة مخاطر السيولة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك اضافة الى وجود اجراءات رقابية فعالة لإدارة السيولة.
- التأكد من وجود مصادر كافية للأموال لمواجهة احتياجات السيولة وبنفس الوقت تجنب حصول انخفاض في حجم ونسبة السيولة القانونية ونسبة تغطية السيولة.

يقوم البنك باتباع اساليب معينة لقياس مخاطر السيولة التي تتماشى مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي و لجنة بازل من خلال النسب المالية المختلفة ونسبة السيولة القانونية و نسبة تغطية السيولة اضافة الى آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات من خلال إعداد سلم الاستحقاق واعداد إختبارات الأوضاع الضاغطة .

مصادر التمويل :
يهدف البنك الى التنوع في الحصول على مصادر تمويل مختلفه بأقل التكاليف.

لذلك تعتبر عملية التوسع والانتشار التي يقوم بها البنك التجاري الأردني في أرجاء المملكه على مختلف المناطق الجغرافية خطوة رئيسية في تعزيز قاعدة العملاء لديه والتنوع في مصادر امواله.

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2023:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,428,024	-	-	30,000,000	-	-	-	48,428,024
ودائع العملاء	311,857,099	168,662,494	172,660,307	210,720,021	101,347,734	2,248,000	-	967,495,655
تأمينات نقدية	2,010,678	4,021,357	6,032,039	8,042,715	20,106,789	-	-	40,213,578
اموال مقترضة	194,520	10,768,872	511,312	12,399,845	15,641,399	52,151,502	-	91,667,450
مخصصات متنوعة	-	-	-	1,237,500	-	-	-	1,237,500
مخصص ضريبة الدخل	2,575,118	-	2,728,273	-	-	-	-	5,303,391
مطلوبات ضريبية مؤجلة	698,411	-	-	-	-	-	-	698,411
التزامات عقود الإيجار	56,100	138,000	235,068	660,184	2,155,557	2,555,799	-	5,800,708
مطلوبات أخرى	8,033,714	26,204,129	3,089,281	5,537,463	4,524,257	536,549	-	47,925,393
مجموع المطلوبات	343,853,664	209,794,852	185,256,280	268,597,728	143,775,736	57,491,850	-	1,208,770,110
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	94,470,229	94,772,407	97,114,172	160,093,526	344,371,831	388,353,073	198,503,853	1,377,679,091

- توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على اساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في 31 كانون الاول 2022:

المطلوبات	حتى شهر واحد	أكثر من شهر لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,143,414	-	25,000,000	-	30,000,000	-	-	82,143,414
ودائع العملاء	306,666,662	155,945,272	138,570,348	194,084,415	100,185,580	1,348,450	-	896,800,727
تأمينات نقدية	1,888,704	3,777,408	5,666,111	7,554,815	18,887,037	-	-	37,774,075
اموال مقترضة	25,163,058	14,550,462	17,473,062	6,263,454	37,981,029	43,890,284	-	145,321,349
مخصصات متنوعة	-	-	-	881,359	-	-	-	881,359
مخصص ضريبة الدخل	1,720,183	-	3,696,852	-	-	-	-	5,417,035
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,720,245	-	-	-	-	-	-	1,720,245
التزامات عقود الإيجار	62,500	214,365	222,138	524,568	1,816,076	2,785,123	-	5,624,770
مطلوبات أخرى	9,258,107	2,837,602	3,916,461	3,870,806	6,421,173	-	-	26,304,149
مجموع المطلوبات	373,622,873	177,325,109	194,544,972	213,179,417	195,290,895	48,023,857	-	1,201,987,123
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	75,374,647	79,184,740	104,244,413	115,812,581	332,614,067	454,589,571	202,283,220	1,364,103,239

وتماشيا مع تعليمات السلطات الرقابية يحتفظ البنك بجزء من ودائع عملائه لدى البنوك المركزية كاحتياطي نقدي لا يمكن التصرف به الا بشروط محددة. اضافة الى المحافظة على نسب السيولة عند مستويات اعلى من الحد الادنى المفروض من قبل البنك المركزي الأردني.

تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات بالجدول على اساس السنة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الاخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة.

بنود خارج قائمة المركز المالي

31 كانـــون الأول 2023	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغايـــــة خمس سنوات	المجمـــــــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الكفالات	143,985,356	-	143,985,356
الاعتمادات والقبولات	15,858,094	-	15,858,094
الإعتمادات الواردة المعززة	700,380	-	700,380
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	68,030,338	-	68,030,338
المجمـــــوع	228,574,168	-	228,574,168

31 كانـــون الأول 2022	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغايـــــة خمس سنوات	المجمـــــــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الكفالات	146,697,452	-	146,697,452
الاعتمادات والقبولات	28,640,261	-	28,640,261
سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة	59,666,050	-	59,666,050
المجمـــــوع	235,003,763	-	235,003,763

39 - معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - معلومات عن قطاعات الاعمال الرئيسية :

يتم تنظيم البنك لأغراض ادارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :

- حسابات الافراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الافراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات الشركات : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من الشركات.
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- الأخرى : يشمل هذا القطاع الانشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

	الافراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	
					2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الدخل للسنة	21,591,933	32,060,675	6,128,330	151,708	59,932,646	51,404,658
ينزل:- خسائر ائتمانية متوقعة	(2,382,747)	(9,310,368)	74,267	-	(11,618,848)	(6,304,273)
نتائج اعمال القطاع	19,209,186	22,750,307	6,202,597	151,708	48,313,798	45,100,385
ينزل:- المصاريف الموزعة على القطاعات	(18,410,581)	(9,205,290)	(3,008,855)	(747,506)	(31,372,232)	(27,068,463)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	798,605	13,545,017	3,193,742	(595,798)	16,941,566	18,031,922
ينزل:- ضريبة الدخل للسنة	-	-	-	(5,456,782)	(5,456,782)	(6,691,739)
الربح للسنة	798,605	13,545,017	3,193,742	(6,052,580)	11,484,784	11,340,183
مصاريف رأسمالية	-	-	-	3,788,802	3,788,802	2,741,598
الاستهلاكات والاطفاءات	-	-	-	3,909,562	3,909,562	3,469,171
مجموع الموجودات	250,983,681	549,404,619	483,305,918	93,984,873	1,377,679,091	1,364,103,239
مجموع المطلوبات	695,318,686	390,175,379	78,085,129	45,190,916	1,208,770,110	1,201,987,123

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	62,128,545	52,586,362	(2,195,899)	(1,181,704)	59,932,646	51,404,658
المصروفات الراسمالية	3,788,802	2,741,598	-	-	3,788,802	2,741,598

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مجموع الموجودات	1,308,987,040	1,284,429,148	68,692,051	79,674,091	1,377,679,091	1,364,103,239

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة (PD)	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)
		دينـــــــار	دينـــــــار	٪	دينـــــــار	٪
تعرضات عاملة						
+2	عامل	16,360	-	-	8,180	20
2	عامل	181,607	-	0,001-0	180,358	20,8-0
2-	عامل	2,000,000	270	0,001-0,001	1,541,401	20
+3	عامل	45,155	26	0,085-0	20,479	26-0
3	عامل	3,559,213	196	0,003-0	2,557,306	26-0
3-	عامل	1,151,230	293	0,070-0	595,326	21-0
+4	عامل	174,674,047	187,881	0,469-0	143,224,985	28-0
4	عامل	22,319,244	10,153	0,539-0	16,604,163	28-0
4-	عامل	26,800,604	12,556	0,242-0	20,862,965	28-0
5	عامل	293,754,484	1,171,333	0,402-0	256,240,503	28-0
5-	عامل	551,595,056	3,126,686	0,858-0	543,263,793	28-0
+6	عامل	90,988,758	1,472,643	0,663-0	80,673,671	26-0
6	عامل	47,979,466	537,509	0,562-0,003	36,104,906	26-0
6-	عامل	14,347,565	563,425	0,740-0	13,996,169	26-0
+7	عامل	676,709	35,011	0,941-0,722	628,709	26-0
7	عامل	580,050	23,056	0,941-0,008	554,401	20,8-0
7-	عامل	296,500	3,998	0,941-0,039	296,500	8,190-0
غير مصنفة	عامل	236,955,312	2,237,125	0,899-0	223,658,260	28-0
الاجمالي للتعرضات العاملة		1,467,921,360	9,382,161		1,341,012,075	
تعرضات غير عاملة						
+3	غير عامل	538	517	100	406	26
+4	غير عامل	3,628,526	1,755,033	100	3,131,839	65-0
4	غير عامل	4,987,984	1,854,412	100	4,103,559	75-0
4-	غير عامل	2,429,558	2,167,643	100	2,197,496	75-0
5	غير عامل	5,017,064	3,429,702	100	3,679,495	100-0
5-	غير عامل	2,693,185	959,383	100	2,514,303	75-0
+6	غير عامل	5,193,505	3,466,273	100	3,885,111	75-0
6	غير عامل	2,555,154	1,725,906	100	2,192,047	65-13,489
6-	غير عامل	3,320,382	1,475,013	100	2,825,946	97.032-30.723
+7	غير عامل	3,204,297	1,327,530	100	2,926,624	50-0
7	غير عامل	2,979,620	2,459,617	100	2,459,785	75-32.5
7-	غير عامل	263,838	32,499	100	235,974	29.085-7.463
غير مصنفة	غير عامل	58,586,187	35,067,676	100	38,841,048	100-0
الاجمالي للتعرضات غير العاملة		94,859,838	55,721,204		68,993,633	

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب القطاع الاقتصادي:

	2023									
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	انشاءات	زراعة	أسهم	افراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	45,374,392	-	-	-	-	-	-	-	-	-	45,374,392
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	68,716,784	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68,716,784
التسهيلات الائتمانية	57,407,506	103,435,166	149,709,026	95,105,584	28,533,109	4,133,322	3,222,957	169,130,327	20,467,932	101,282,160	732,427,089
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	3,736,691	-	-	-	-	-	-	-	339,473,730	-	343,210,421
الموجودات الأخرى	-	-	2.966.630	-	-	-	-	-	-	-	2,966,630
المجموع	175,235,373	103,435,166	152,675,656	95,105,584	28,533,109	4,133,322	3,222,957	169,130,327	359,941,662	101,282,160	1,192,695,316
الكفالات المالية	12,923,498	6,568,329	10,826,429	18,979,561	-	342,600	7,839,922	12,435,016	-	72,966,838	142,882,193
الاعتمادات والقبولات	-	1,912,886	10,220,053	132,808	-	-	-	307,439	-	3,976,927	16,550,113
الالتزامات الأخرى	7,482,107	9,884,574	26,559,321	15,060,012	-	128,929	1,519,859	21,297,351	-	40,364,848	122,297,001
المجموع الكلي	195,640,978	121,800,955	200,281,459	129,277,965	28,533,109	4,604,851	12,582,738	203,170,133	359,941,662	218,590,773	1,474,424,623

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023:

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	194,653,511	-	987,467	195,640,978
صناعي	89,266,485	31,141,916	1,392,554	121,800,955
تجارة	124,973,553	73,404,093	1,903,813	200,281,459
عقارات	113,425,344	11,896,963	3,955,658	129,277,965
انشاءات	21,029,372	7,480,553	23,184	28,533,109
زراعة	1,066,442	3,533,711	4,698	4,604,851
اسهم	11,455,233	326,786	800,719	12,582,738
افراد	190,667,760	10,036,596	2,465,777	203,170,133
حكومة وقطاع عام	359,941,608	2	52	359,941,662
اخرى	201,766,909	12,472,362	4,351,502	218,590,773
المجموع	1,308,246,217	150,292,982	15,885,424	1,474,424,623

التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات حسب التوزيع الجغرافي:

	2023							
	داخل المملكة	دول الشرق الاوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	افريقيا	امريكا	اخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى البنك المركزي الأردني	45,374,392	-	-	-	-	-	-	45,374,392
ارصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	26,136,722	31,014,703	6,477,842	31,544	33,251	4,414,918	607,804	68,716,784
التسهيلات الائتمانية								
للأفراد	169,130,327	-	-	-	-	-	-	169,130,327
القروض العقارية	95,105,584	-	-	-	-	-	-	95,105,584
الشركات الكبرى	401,853,531	-	-	-	-	-	-	401,853,531
الشركات الصغيرة والمتوسطة	45,869,715	-	-	-	-	-	-	45,869,715
للحكومة والقطاع العام	20,467,932	-	-	-	-	-	-	20,467,932
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	343,210,421	-	-	-	-	-	-	343,210,421
الموجودات الأخرى	2,966,630	-	-	-	-	-	-	2,966,630
المجموع	1,150,115,254	31,014,703	6,477,842	31,544	33,251	4,414,918	607,804	1,192,695,316
الكفالات المالية	142,882,193	-	-	-	-	-	-	142,882,193
الاعتمادات والقبولات	9,949,741	1,878,586	38,986	4,580,356	-	11,699	90,745	16,550,113
الالتزامات الأخرى	122,297,001	-	-	-	-	-	-	122,297,001
المجموع الكلي	1,425,244,189	32,893,289	6,516,828	4,611,900	33,251	4,426,617	698,549	1,474,424,623

ج. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023:

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	1,259,486,713	149,872,052	15,885,424	1,425,244,189
دول الشرق الاوسط الأخرى	32,472,359	420,930	-	32,893,289
أوروبا	6,516,828	-	-	6,516,828
آسيا	4,611,900	-	-	4,611,900
افريقيا	33,251	-	-	33,251
أمريكا	4,426,617	-	-	4,426,617
دول أخرى	698,549	-	-	698,549
المجموع	1,308,246,217	150,292,982	15,885,424	1,474,424,623

40 - ادارة رأس المال

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف راس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راس مال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف راس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي الأردني لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية راس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني .

- ويتكون راس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى راس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من راس المال المدفوع و الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة) الارباح المدورة بعد استثناء اى مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطريــن ويطــرح منهــا خسائر الفترة ان وجدت و تكلفة شراء اسهم الخزينة والمخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد اعادة الهيكلة والشهرة.

- اما الجـزء الثاني راس المال الاضافي (Tier2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية و احتياطي مخاطر مصرفية عامة والادوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين ، الديون المساندة و45٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل اذا كان موجبا ويطرح بالكامل اذا كان سالبا .

- وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية راس المال عن 12٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية راس المال.

- وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا يقل راس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، وان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6٪ ، اما راس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية راس المال) عن 12٪ ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام 2017 بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح 120.000.000 دينار / سهم كما في 31 كانون الأول 2017 وتم استكمال اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 7 حزيران 2017.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10٪) من ارباحه قبل الضرائب في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.
2 - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.
3 - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم اخذ التاثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية راس المال ويراقب راس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية راس المال على مستوى البنك بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب راس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي : حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لراس المال، المخصصات وراس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية ارباح على المساهمين من عناصر راس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الادنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لراس المال ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال
يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل III :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
بنود رأس المال الاساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	120,000,000	120,000,000
الأرباح المدورة	24,278,467	20,483,016
بنود الدخل الشامل الأخرى		
إحتياطي القيمة العادلة – بالصافي	3,924,952	2,621,695
إحتياطي قانوني	20,705,562	19,011,405
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	**168,908,981**	**162,116,116**
يطرح منه :		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(2,858,126)	(2,228,329)
صافي موجودات ضريبية مؤجلة – بالصافي	(9,853,490)	(7,784,779)
الأرباح المقترح توزيعها	(6,000,000)	(6,000,000)
مخصصات مؤجلة بموافقة البنك المركزي	(2,284,975)	(2,190,711)
الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية خارج نطاق التوحيد والتي يملك البنك اكثر من 10%	(9,115,662)	(9,515,671)
إجمالي التعديلات الرقابية	**(30,112,253)**	**(27,719,490)**
صافي رأس المال الاساسي	**138,796,728**	**134,396,626**
بنود رأس المال المساند		
المخصص المطلوب مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى	2,893,524	2,731,308
مجموع رأس المال التنظيمي	**141,690,252**	**137,127,934**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الإئتمان	951,143,470	936,899,224
مخاطر السوق	7,807,240	8,548,090
مخاطر التشغيل	97,342,911	86,591,351
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,056,293,621	1,032,038,665
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%13,41	%13,29
نسبة رأس المال الأساسي	%13,14	%13,02

تغطية السيولة (LCR):

	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022
	دينـــــــار	دينـــــــار
اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات	374,703	406,272
صافي التدفقات النقدية الخارجة	125,872	144,633
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%297,7	%280,9
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	%288,4	%319,4

41 - حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2023	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجمـــــوع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	68,319,687	-	68,319,687
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	68,716,784	-	68,716,784
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	285,624,980	446,802,109	732,427,089
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,372,783	-	1,372,783
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23,906,901	26,415,662	50,322,563
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	68,704,790	274,505,631	343,210,421
ممتلكات و معدات - بالصافي	-	22,321,642	22,321,642
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,858,126	2,858,126
موجودات حق استخدام الأصول	-	6,041,037	6,041,037
موجودات ضريبية مؤجلة	-	10,551,901	10,551,901
موجودات أخرى	60,119,893	11,417,165	71,537,058
مجموع الموجودات	576,765,818	800,913,273	1,377,679,091
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	48,428,024	-	48,428,024
ودائع عملاء	863,899,921	103,595,734	967,495,655
تأمينات نقدية	20,106,789	20,106,789	40,213,578
اموال مقترضة	23,874,549	67,792,901	91,667,450
مخصص ضريبة الدخل	5,303,391	-	5,303,391
مخصصات متنوعة	1,237,500	-	1,237,500
مطلوبات ضريبية مؤجلة	698,411	-	698,411
التزامات عقود الإيجار	1,089,352	4,711,356	5,800,708
مطلوبات أخرى	42,864,587	5,060,806	47,925,393
مجموع المطلوبات	1,007,502,524	201,267,586	1,208,770,110
صافي الموجودات	(430,736,706)	599,645,687	168,908,981

31 كانون الأول 2022	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجمـــــــوع
	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	71,440,168	-	71,440,168
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	16,289,112	30,000,000	46,289,112
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	244,546,449	457,307,937	701,854,386
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,551,339	-	1,551,339
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	23,906,901	25,583,414	49,490,315
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	77,655,529	288,660,740	366,316,269
ممتلكات و معدات - بالصافي	-	22,006,151	22,006,151
موجودات غير ملموسة - بالصافي	-	2,228,329	2,228,329
موجودات حق استخدام الأصول	-	5,835,715	5,835,715
موجودات ضريبية مؤجلة	-	9,505,024	9,505,024
موجودات أخرى	76,351,471	11,234,960	87,586,431
مجموع الموجودات	511,740,969	852,362,270	1,364,103,239
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	52,143,414	30,000,000	82,143,414
ودائع عملاء	795,266,697	101,534,030	896,800,727
تأمينات نقدية	18,887,038	18,887,037	37,774,075
اموال مقترضة	63,450,036	81,871,313	145,321,349
مخصص ضريبة الدخل	5,417,035	-	5,417,035
مخصصات متنوعة	881,359	-	881,359
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,720,245	-	1,720,245
التزامات عقود الإيجار	1,023,571	4,601,199	5,624,770
مطلوبات أخرى	19,882,976	6,421,173	26,304,149
مجموع المطلوبات	958,672,371	243,314,752	1,201,987,123
صافي الموجودات	(446,931,402)	609,047,518	162,116,116

43 - مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 2023	القيمة العادلة 2022	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات مدرجة	1,372,783	1,551,339	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
	1,372,783	1,551,339				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم شركات مدرجة	32,236,542	32,465,081	المستوى الاول والثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم شركات غير مدرجة	18,086,021	17,025,234	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب اخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
	50,322,563	49,490,315				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني والمستوى الثالث خلال العام 2023.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	2023		2022		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	45,374,392	45,374,392	42,436,174	42,436,174	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	68,716,784	69,668,289	46,289,112	46,914,940	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	732,427,089	744,478,772	701,854,386	714,352,390	المستوى الثاني
موجودات مالية بالكلفة المطفاة - بالصافي	343,210,421	346,517,906	366,316,269	369,246,685	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	1,189,728,686	1,206,039,359	1,156,895,941	1,172,950,189	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	48,428,024	51,930,109	82,143,414	86,186,134	المستوى الثاني
ودائع عملاء	967,495,655	970,581,616	896,800,727	898,968,976	المستوى الثاني
تامينات نقدية	40,213,578	40,507,340	37,774,075	38,002,112	المستوى الثاني
أموال مقترضة	91,667,450	91,923,772	145,321,349	145,716,923	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	1,147,804,707	1,154,942,837	1,162,039,565	1,168,874,145	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

44 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــــــــار	دينـــــــــار
اعتمادات	5,361,560	13,830,321
اعتمادات واردة معززة	700,380	-
قبولات	10,496,534	14,809,940
كفالات		
دفع	23,530,804	32,696,770
حسن تنفيذ	47,344,093	46,362,086
أخرى	73,110,459	67,638,596
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	68,030,338	59,666,050
المجموع	228,574,168	235,003,763

45 - القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك 17,980,216 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (2,821,848 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)، وبرأي الادارة والمستشار القانوني للبنـــك فانــه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 622,500 دينـار كما في 31 كانون الأول 2023 (266,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) .

46- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة والغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): التزامات عقود الايجار في عمليات البيع وإعادة التأجير
أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام 2022 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على "البائع - المستأجر" استخدامها في قياس التزامات عقود الايجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام "البائع - المستأجر" بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

- تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
- الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كالتزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهرا.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم البنك حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

في شهر أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات ايضا افصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية السنوية للبنك

(21)/د: تقرير مدقق الحسابات المستقل:

إرنست ويونغ الأردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٠ ١١١١ / ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٠ ١١١١
فاكس ٠٠٩٦٢ ٦٥٥٣ ٥٢٠٠
www.ey.com/me

Building a better working world

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي البنك التجاري الأردني - شركة مساهمة عامة محدودة
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة للبنك التجاري الأردني (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار اليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية . بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار اليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

١. كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية إيضاح (٦) حول القوائم المالية	
أمر التدقيق الهام	**نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام**
تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. تشكل التسهيلات الائتمانية جزء كبيراً من موجودات البنك، وهنالك احتمالية عدم دقة احتساب مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني، يعتبر هذا الأمر من أمور التدقيق الهامة. بلغ مجمل رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك ٨١٩ مليون دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٦٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.	تتضمن اجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: • فهم طبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل. • الاطلاع على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة الى تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية. • دراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبع في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. • دراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي لتقييم ما يلي: - مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى البنك. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة باقتراض التعثر للمراحل المختلفة. - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخبرات المستخدمة ضمن هذه العملية. - صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

	- مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. • إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة. • فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة. قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية لضمان ملائمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الإئتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في الإيضاحات رقم ٢ و٣ و٦ و٣٨ حول القوائم المالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لاحقا لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائما الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الاكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن

علي حسن سمارة
ترخيص رقم ٥٠٣

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الاردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٩ شباط ٢٠٢٤

(21)/هـ: اقرارات مجلس الإدارة:

1- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية، كما يقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية او عينية خلاف ما تم الإفصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

2- يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

(تشمل توا قيع أعضاء مجلس الإدارة التالية جميع الإقرارات الواردة أعلاه رقم 1 و2)

رئيس المجلس	نائب رئيس المجلس	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	شريف الرواشده	شركة الأردن الأولى للاستثمار يمثلها صالح الكيلاني

عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
هنري عزام	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) يمثلها يحيى عبيدات	ناصر صالح	أسامة حمد

عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة	عضو مجلس إدارة
لينا البخيت الدبابنة	عبدالنور عبدالنور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) يمثلها رامي طيطي

3- نقر نحن الموقعون أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي وتوفير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي
ميشيل الصايغ	سيزر قولاجن	عبد الله كشك

دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتقرير الحوكمة

دليل الحاكمية المؤسسية

المـقدمـــــة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو احد أعضـائه والتزاما بالمعايير الدولية للممارسـات المصـرفية السـليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضـي الإلتزام بأفضـل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحوكمة المؤسـسـية على عدة مبادئ أسـاسـية أهمها الفصـل بين مسـؤوليات مجلس الإدارة ومسـؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة الى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصـلاحيات بتحديد ووضـوح ووجود أطر فعالة للرقابة بشـكل محدد وواضـح، كما تقتضـي معاملة كافة أصـحاب المصـالح بعدالة وشـفافية وإفصـاح تمكنهم من تقييم وضـعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مسـتوى مناسـب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك .

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السـلطات الرقابية) وكذلك يضـع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المسـاءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسـياسـات الخاصـة به للتحكم المؤسـسـي تاكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصـة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

الباب الأول: تعريفات وإرتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الادارة	العضو الذي لا يكون متفرغا لادارة البنك او موظفا فيها ولا يتقاضى راتبا منها.
غير التنفيذي:	
الشخص المطلع:	الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه او وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس واعضاء مجلس الادارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وامين سر المجلس واقرباء الاطراف المشار اليها.
التصويت التراكمي:	آلية التصويت لانتخاب اعضاء مجلس ادارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الاصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها و للمساهم الحق باستخدام الاصوات لمرشح واحد او توزيعها على اكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الاصوات.
تقرير الحوكمة:	تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعا من رئيس مجلس الادارة.
الاقرباء:	الاب والام والاخ والاخت والزوج والزوجة والاولاد.
الحوكمة المؤسسية:	النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه اصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
أصحاب المصالح:	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو أصحاب حسابات الاستثمار أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
العضو المستقل:	عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الباب الثالث / ثانياً (الفقرة د).
الإدارة التنفيذية العليا:	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة(الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية و له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
الملاءمة:	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
الموقع الاستشاري:	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.

المدقق الخارجي:	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.
مكتب التدقيق:	هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
الشريك المسؤول عن التدقيق:	
فريق التدقيق:	أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت اشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق.

ثانياً: التحكم المؤسسي :

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فان الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.
بالإضافة الى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والإلتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وإلتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية .

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

1. عوامل داخلية:

وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف و الغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

2. عوامل خارجية:

وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:-

- الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
- توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
- توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
- الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب وإتباع منهجية الإفصاح.
- وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
- توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علما بان توافر احدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فان العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

- العدالة:

يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة واخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

- الشفافية:

يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما إن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

- المساءلة:

تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بان يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

- المسؤولية:

يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما إن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضا تبين وتوضح حدود المسؤولية .

يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس بإعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة الى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

1) إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من اهم مكونات الإقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما انه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فانه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.
2) إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فان وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.
3) من اجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فان أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهما في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك وإستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.
4) التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة وإجتماعات المجلس:

- لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (11 عضو) على الاقل إلا إذا كان البنك مملوكاً من مساهم واحد فيكون عدد أعضاء المجلس سبعة أعضاء كحد أدنى، ولا يزيد عن (13 عضو) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة، ولا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.
- عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
- يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالإقتراع السري.
- يراعي البنك التجاري الأردني التنوع وتكامل المهارات في الخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته، واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
- يقوم البنك بمراعاة تمثيل المراة في عضوية المجلس والادارة التنفيذية العليا.
- ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
- لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة الى ذلك أن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له إرتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الثالثة، ويلتزم المدير العام بحد أدنى بالأعمال التالية :-

- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.

- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حال غيابه او بناءً على طلب خطي يقدم الى رئيس مجلس الادارة من ربع اعضائه على الاقل بحضور الاكثرية المطلقة لاعضائه، ويقوم الأعضاء بتخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لإجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم إنقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يمكن لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وامين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابها القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة بإستثناء لجنة التسهيلات، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوبا بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه

وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعا لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم إختيارة 4 سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم إستمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافي من الموضوعية في أداء مهامة .

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة :

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فان مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والإلتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

1. تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، وإعتماد هذه الإستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك إعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2. إختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
3. الاشراف على الادارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه إعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك .
4. إعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
5. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.
6. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بإنتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
7. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وإعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
8. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
9. على مجلس الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتأكد من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
10. يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.
11. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
12. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
13. إعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الإمتثال .
14. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
15. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

16. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).
17. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
18. يضع المجلس سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) وتتضمن افصاحات البنك في تقريره السنوي و/او ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص ومنها: -
    - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
    - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
    - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
    - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.
19. يتخذ المجلس الاجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية العليا من جهة أخرى، وضمن آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
20. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
21. يقوم المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته، وبحيث تشمل مهامه مايلي:
    - حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات المجلس بصورة دقيقة.
    - تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
    - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
    - متابعة تنفيذ القرارات المتخذه من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
    - حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
    - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
    - التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
    - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
22. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام اي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
23. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف، ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
24. إعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة ووفقاً لمعطيات البند الخاص في مهام الإدارة التنفيذية لما يتضمنه الهيكل التنظيمي.
25. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
26. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
27. التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.

28. تتولى دائرة التدقيق وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها
29. الموافقة على تعيين كل من المدير العام المدقق العام مدير المخاطر ومدير الإمتثال وقبول إستقالاتهم أو انهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي، وبناءً على توصية اللجنة المختصة، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الإستقالة أو إنهاء الخدمات.
30. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.
31. ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال واعتماد مهامها، وضمان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة .
32. إعتماد سياسة لضمان إمتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها .
33. يضع المجلس الاجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الاردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
34. تنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية للبنك بموجب انظمة داخلية خاصة .
35. تعيين ضابط ارتباط يعهد اليه متابعه الامور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية .
36. اعتماد سياسة الافصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
37. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي وإعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.
38. وضع الية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لايقل عن 5% من اسهم البنك المكتتب بها باضافة بنود على جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل ارساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الالية.
39. اعتماد سياسة ادارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
40. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.
41. على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول الى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.
42. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.
43. يقوم المجلس بتقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً للنظام المعد من لجنة الترشيح والمكافآت وإعتماد النظام والذي يبين مؤشرات الاداء الرئيسية والمذكورة في مهام لجنة الترشيحات والمكافآت.
44. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.
45. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
46. بالاضافة الى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
47. على كل عضوٍ من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي :

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ضرورة عدم الافصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.

- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الأفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً : دوررئيس المجلس الإدارة :

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية :

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على ابداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الاعضاء، وتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
4. التأكد من توفر معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
5. التأكد من استلام جميع اعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول اعمال اي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
6. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحوكمة المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
8. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
9. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني / مدير الدائرة القانونية وامين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.
13. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
    - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
    - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
    - الأوضاع المالية للبنك.
    - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

رابعاً: مهام الإدارة التنفيذية :

- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الاجراءات.
- إعداد القوائم المالية.
- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة ، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:
  - المجلس ولجانه.
  - الإدارة التنفيذية ولجانها.
  - دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
  - وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).
  - الشركات التابعة والفروع الخارجية (إن وجدت).
- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية امر أساسي للايفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.
- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

خامساً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي :

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور اجتماعات الهيئة والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وإن المساهمين يلعبون دورا رقابيا مهما في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

سادساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي :
  1. إجتماعات الهيئة العامة .
  2. التقرير السنوي .
  3. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة .
  4. الموقع الالكتروني للبنك .
  5. قسم علاقات المساهمين .

- ويخصص البنك جزء من موقعه الالكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.
- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة :

أن يتمتع أعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك .

وتشمل الادارة التنفيذية العليا-مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة(الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية و له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ- **الخبرات والمؤهلات:**

- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك .
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب- **شروط عضوية أعضاء مجلس الادارة:**

يعتمد مجلس الادارة سياسة ملاءمة تتضمن المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها بالعضو المرشح ويتم مراجعة السياسة كلما دعت الحاجة لذلك وضمن الإجراءات والانظمة الكافية للتأكد من إستيفاء الاعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها، ويجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:-

- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن

اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشـــطة المرتبطة بها، وبالشـــكل الذي يراعي تنوع المهارات والخبرات بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصـاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشـطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
- أن لا تربطه أي صـلة بما في ذلك صـلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضـو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

ج. **الاهتمام والولاء:**

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

1. الصدق:

علاقة العضـو بالبنك علاقة صـادقة و يقوم كأي إداري آخر بالتصـريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صـفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

2. الولاء:

في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقا لذلك فان عضـو المجلس يقوم بممارسـة دوره بأمانة و يضـع مصـلحة البنك نصـب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

3. الاهتمام:

يحرص عضـو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصـوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسـعى للحصـول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.

ولتحقيق الاهتمام المنشـود فان عضـو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسـواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:

1. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مسـتقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضـاء تنفيذين داخل المجلس، وعدد الأعضـاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء .

   إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على اسـتقلالية العضـو في البنك وجود تعارض بين عضـويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.
2. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فانه يقوم بالإفصاح خطيا وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشـارك العضـو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشـطة العضـو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعَرَّف العضو المستقل على انه عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوافر به الشروط التالية:

1. ان يكون شخصاً طبيعياً.

2. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
3. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
4. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) او بأي من اعضاء الإدارة التنفيذية العليا اي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
5. أن لا يكون شريكاً او موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
6. أن لا يكون مساهما رئيسيا في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسيا في اي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهما رئيسيا في المجموعة المالكة للبنك.
7. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو اي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، واذا فقد أي عضو استقلاليته لهذا السبب، فللبنك وبعد انقطاع العضو ولمدة (4) سنوات على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
8. أن لا يكون حاصلاً هو أو زوجه من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو ادارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.
9. أن لا يكون للعضو او لاحد اقاربه مصلحة مباشرة او غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك او اي شركة حليفة او تابعه والتي تساوي او تزيد قيمتها عن 50000 خمسين الف دينار.
10. أن لا يمتلك العضو ما نسبته 5% او اكثر من اسهم البنك المكتتب بها او شركاتها الحليفة او التابعه.
11. أن لا يكون احد اقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته 5% او اكثر من اسهم البنك المكتتب بها.
12. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ. <u>الاطلاع والمعرفة</u>:

يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و . <u>ميثاق السلوك المهني</u>:

- تقوم الإدارة التنفيذية باعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك، وتنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
- لقد اعتمد واصدر مجلس الإدارة ميثاق السلوك المهني في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية والزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال اي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد واجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.
- يعتمد مجلس الإدارة ميثاق للسلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

- يلتزم المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.
- يلتزم المجلس باعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

ثالثاً: تقييم أداء الاداريين :

1. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:

- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل مابين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.

2. يعتمد المجلس نظام لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي :

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، اي ضرورة ان تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة الى قياس رضا العملاء وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك .

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم :

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

1- اختيار الإدارة :

يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علما بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون عضوا في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكا تابعا للبنك التجاري الأردني.
- أن يكون متفرغا لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك :

- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- أن لا يكون مساهماً رئيسياً وأن لا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية .

2- دور الإدارة الرقابي:

تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من اجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

3. الاتصالات الخارجية:

يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:

1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
2- الهيكل التنظيمي ودليل الحوكمة المؤسسية.
3- الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
4- طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
5- تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

4. التخطيط:

إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فان مجلس الإدارة يقوم بما يلي:

- توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
- تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
- التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

5. السياسات:

لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فانه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة ادناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دوريا مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:

أ- سياسة الائتمان.
ب- السياسة الاستثمارية.
ج- سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
هـ- ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
و- نظام شؤون الموظفين .

ي- سياسات أخرى:

- سياسة / سياسات إدارة المخاطر.
- سياسة مراقبة الامتثال.
- سياسة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- سياسة الإمتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

ان من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من اجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات "متخذي المخاطر" و"مراقبي المخاطر".
- الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
- توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
- إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والإمتثال.
- الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
- الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية :

1. التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي مصدرا هاما للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.

أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى :

- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والإلتزام بها.
- التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
- تدقيق الامور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الإلتزام بدليل الحوكمة المؤسسية، والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير منفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس .
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) .

ب. يلتزم المجلس بالتحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

ت. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانه مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونو مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم الى جميع السجلات والمعلومات والإتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة اليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي .

ج. يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي :

- ترفع تقاريرها مباشرة الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.

و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس التدقيق المبني على المخاطر.

ز. المسؤولية عن مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات ذات العلاقة.

خ. إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك الى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

د. يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2. التدقيق الخارجي:

- لدى البنك سياسة للتدقيق الخارجي معتمدة من المجلس ويتم تعديل السياسة كلما اقتضت الحاجة لذلك، وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
  - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
  - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
  - التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
  - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
  - مهام مكتب وفريق التدقيق.
  - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
  - الخدمات الاضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
  - معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الاقل سنويا ودون حضور الادارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقا للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الانظمة الادارية والمالية وانظمة الضبط والرقابة الداخلية للتاكد من فعاليتها والتاكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالاضافة الى التبليغ عن اية مخالفة للقانون او أي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد الا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
- لا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ اخر إنتخاب له بالبنك .
- على لجنة التدقيق التحقق من إستقلالية المدقق الخارجي سنويا .
- على المجلس إتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي .
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً او مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من اعضاء مجلس الادراة او موظفا لديه.
- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/الهيئة الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي ان يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية .
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

- يراعى البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الادارة او الادارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين اي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الادارة التنفيذية العليا للبنك الا بعد مرور سنه على الاقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الاعمال الموكلة اليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الانظمة الادارية والمالية للبنك وانظمة الرقابة الداخلية فيها وابداء الراي بخصوص فاعليتها والتاكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال البنك والمحافظة على امواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالاجابة على اسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بابداء الراي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها اذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن اية مخالفة للتشريعات النافذة او اي امور مالية او ادارية ذات اثر سلبي على اوضاع البنك الى الجهات المختصة.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.

3. <u>إدارة المخاطر :</u>

تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:

1. رفع تقاريرها للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
4. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
5. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
6. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
7. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
8. وضع السقوف للمخاطر(Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف الى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية.
9. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية .
10. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
11. تقوم بعض لجان الادارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
12. مراقبة إلتزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة .

13. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات .
14. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
15. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، و هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
16. يأخذ المجلس بعين الإعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة .
17. يلتزم المجلس بضمان إستقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها .
18. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
19. تنفيذ استراتيجية ادارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
20. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع انظمة المعلومات الإدارية المستخدمة .
21. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
22. المسؤول المباشر عن عملية "ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".

4. <u>الامتثال Compliance :</u>

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم المجلس بإعتماد مهام دائرة الامتثال التالية :

- اعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتاكد من ان كافة الموظفين كل حسب مستواه الاداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى ان تعتمد هذه السياسة من المجلس.
- اعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى ان تعتمد من لجنة الامتثال.
- مراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعية النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- اعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها الى لجنة الامتثال ونسخ منها الى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وتقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية (لجنة الحوكمة المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافأت/ لجنة ادارة المخاطر/ لجنة الإمتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى بحيث يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أدناه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى، هذا ويحظر على البنك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات :

أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية :

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل بحيث يكون غالبية اعضاء اللجنة مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها واهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى ان يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.
2. تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على دليل الحوكمة المؤسسية.
3. التاكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحوكمة المؤسسية.
4. مراجعة وتحديث دليل الحوكمة المؤسسية كلما تطلب الامر ذلك.
5. للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الادارية للاستئناس برايه او مساءلته عن أي امر من الامور.
6. ترفع اللجنة تقرير لمجلس ادارة البنك مرة كل عام على الاقل يتضمن رايها بمدى التقيد ببنود دليل الحوكمة المؤسسية.
7. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
8. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.
9. ابلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لاحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.
10. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي – أو أي جهة أخرى ذات علاقة – فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

ثانياً: لجنة التدقيق :

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس ، كما لا يجوز ان تضم رئيس المجلس ، كما ان غالبية اعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات عملية في المحاسبة او المالية او من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بالخبرة العملية المناسبة في مجالات المحاسبة او المالية او التدقيق الخارجي او التدقيق الداخلي او الاعمال المصرفية بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي اعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو انهاء خدمات المدقق العام وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة.
- الموافقة على أية تعديلات تتم على خطة التدقيق المعتمدة.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشان كل ذلك.
- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي ولها الحق في إستدعاء أي إداري لحضور أي من إجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.
- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
- متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أيا كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
- دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشا بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديونا هالكة.
- التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
- النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
- النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
- الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال مرة واحدة على الأقل سنويا بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لأخر.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لادارة التدقيق الداخلي وتدريبهم وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.

- على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني.
- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية .
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق– وفق النهج المعتمد على المخاطر – بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) .
- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاتعاب وفترة التعاقد واي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.
- مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المعتمد.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها الى مجلس الإدارة.
- الإطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
- الإطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التاكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك الى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (4) مرات سنويا أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أوبناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين او بطلب من المدقق العام وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
- تقييم أداء المدقق العام وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسالة معينة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت :

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على ان لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الإجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:-

1. دراسة ملاءمة الاشخاص المرشحين للإنضمام الى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الإعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفعالية مشاركته في إجتماعات المجلس.
2. إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية عليه.
3. ترشح للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
4. ايجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لإضطلاع عضو مجلس الادارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منتديات...إلخ.

5. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الادارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع اسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الاداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الاخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالاضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا .
9. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
10. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية اي من الاعضاء المستقلين.
11. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن الية تحديد رواتب ومكافات وامتيازات المدير العام وباقي اعضاء الادارة التنفيذية، ولايجوز للجنة تفويض هذه المهمة للادارة التنفيذية، وان يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.
12. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالاداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للإلتزام بالبنود التالية:
    - المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم .
    - الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يقومون بها ، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
    - أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
    - تأخذ السياسة بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والارباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
    - يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
    - تحدد شكل المكافأت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على ان يتم مراعاة تعليمات المصلحة المؤثرة.
    - تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافأت (بإستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
    - آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبيّن لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرّض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
    - لا يتم منح مكافأت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال، وغيره) إعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.
13. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
14. ترفع اللجنة قراراتها / توجهاتها ونتائج أعمالها الى مجلس إدارة البنك .
15. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

16. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل ويتم وضع الاوزان الترجيحية لكل بند من بنود التقييم، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
17. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، وأن يتم إعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.
18. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر :

تم تشكيل لجنة ادارة المخاطر بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك. وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
- التحقق من توفر سياسات وادوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
- التحقق من توفر نظام الادارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ براس المال اللازم لمواجهتها.
- التحقق من فعالية اجراءات عمل دائرة ادارة المخاطر وتقييم مدى التزام الادارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
- .تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

  أ.التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

  ب.إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر.

  ج.توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر
- تقييم أداء مدير دائرة ادارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعدالاستئناس برأي المدير العام.

خامساً: لجنة الإمتثال:

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل، وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل انشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة باجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
- اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
- الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
- الاشراف على أعمال إدارة الامتثال، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

- تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

سادساً: لجنة التسهيلات :

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الادارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لإجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والإستثمارات الإستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الادارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

- إتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة او جدولة او تسوية التسهيلات الإئتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
-رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الى المجلس بشكل دوري.

- إتخاذ القرار في الحالات الإستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقا للشروط والاسس السليمة والتسلسل الإداري.
- الموافقة على المعاملات الإئتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الادارة .

سابعاً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث لا تقل عن اربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون احدهم رئيسا لها ويجب ان يتمتع الاعضاء بالمقدرة والمعرفة بالامور المالية والادارية والخبرة فى المجال المصرفى والاسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة .وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولا بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنويا، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

- التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشان التوجهات الإستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
- إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
- مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
- مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيدا لعرضها على مجلس الادارة.
- مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الانجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
- يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة اضافة الى من تراه اللجنة مناسبا .ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
- يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
- أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

ثامناً: لجنة تسوية المديونيات:

تم تشكيل لجنة "تسويات المديونيات " بقرار من مجلس إدارة البنك مكونة من أربعة أعضاء من مجلس الادارة تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة التامة لأسس تسويات المديونيات كما ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات اللازمة، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة ويعاد النظر بها دوريا و/أو كلما دعت الحاجة لذلك.

تاسعاً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني :

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالاضافة الى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

- طلب اي بيانات او معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق .
- طلب المشورة القانونية او المالية او الادارية او الفنية من اي مستشار خارجي.
- طلب حضور اي موظف في البنك للحصول على اي ايضاحات ضرورية .

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة :

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة يجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع،على أن لا يقوم العضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني ، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شانه منافسة البنك، و تجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي :

يعتمد المجلس سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها والإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:

- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك واي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يُدوّن هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- تبين السياسة أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.

- تعرف السياسة الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصارها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

ثانياً: الإفصاح والشفافية :

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح .
- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي .
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1%) أو اكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الاسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، افصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك .
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وعليه يتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند اجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل.
- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو ومرفقه المعتمدة من قبل البنك المركزي، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :
  - ملخصا للهيكل التنظيمي .
  - ملخصا لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل .
  - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلا أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه واي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
  - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
  - عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
  - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام .

- ملخصا عن سياسة منح المكآفات لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو اكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو اي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كليا أو جزئيا .
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة .
- للبنك المركزي الإعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط والواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:

- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل (المعتمدة من قبل البنك المركزي رقم (6/1))، السيرة الذاتية والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- يقوم رئيس مجلس الادارة بتوجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثلة .
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لإنتخابه (أو إعادة إنتخابه) من قبل الهيئة العامة .
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والاقرارات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة ضمن المتطلبات المذكورة بتعليمات الحوكمة المؤسسية، وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحوكمة المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل .
- يقوم رئيس المجلس بتزويد البنك المركزي بمحاضر إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع .
- للبنك المركزي إستدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الادارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو /مرشح في مجلس إدارة البنك لإجراء مقابلة معه .
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في اي وقت دعوة اعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير الإمتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم .
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضروريا.
- للبنك المركزي الاجتماع مع المدقق الخارجي لأغراض رقابية والاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق إذا دعت الحاجة لذلك.
- للبنك المركزي إعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من إنطباق كافة الشروط الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية السارية والمبينة في الباب الثالث(ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحوكمة المؤسسية.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحوكمة المؤسسية.

- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الإجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك باعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الادارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- اسماء اعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما اذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- اسماء ممثلي اعضاء مجلس الادارة الاعتباريين وتحديد فيما اذا كان الممثل تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل .
- المناصب التنفيذية في البنك واسماء الاشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الادارة التي يشغلها عضو مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة ان وجدت.
- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.
- اسم رئيس واعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالامور المالية او المحاسبية .
- اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافات ولجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الإمتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الادارة خلال السنة مع بيان الاعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

المـقدمـــــة

إنطلاقاً من حرص البنك التجاري الاردني على ســلامة أوضــاعه واتباع أفضــل الممارســات الدولية في مجال إدارة موارد ومشــاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشــكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صــنع القرار وإدارة المخاطر من جهة آخرى، وكذلك إحتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل وإلتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الإلتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والادارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحه والتي تســتوجب تطبيق تقنية المعلومات بشــكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارســات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشــكل الذي يســتدعي وجود اطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصــاحبة لها، ففصــل عمليات ومهام ومســؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضــمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وإتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية الســليمة، وتجنباً للدخول في اســتثمارات غير مجدية ومصــاريف غير مبررة تترجم الى خســائر طائلة والتي قد تنال في بعض الاحيان من سمعة البنك واداؤه .

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّـة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذه الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤســسـة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على إلتزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص .

هذا وتســري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الاردن، ويقوم البنك بنشــر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية :

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنه بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الاهداف والمنبثقة من الاهداف المؤسسية الى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود ادوار لكل من :

- الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.
- المدير العام ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات لتسمية الاشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم في المشروع وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
- مدير ولجان تكنولوجيا المعلومات التوجيهية ومدراء المشاريع وذلك لغايات التوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي آخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الاول من كل عام.
- وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع بما يمثل دور تلك الإدارات وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والإلتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.
- ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation, COBIT Assessor, COBIT Implementation, CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الإلتزام.

- ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من إلتزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات "هو إنشاء القيمة المضافة" للبنك من خلال الاستخدام الامثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الإستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي الى انشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة بإستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية إتخاذ القرارات بين إهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الامثل للموارد من جهة أخرى .

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني اطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
   - توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
   - إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
   - توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمه تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
   - الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
   - إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
   - المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
   - تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلية.
   - تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
   - إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.
2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير العناصر Components اللازمة.
3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.
4. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

كما وتعتبر أهداف الحاكمية والإدارة وباقي العناصر Components المرتبطه بنشاطات تتعلق بمواضيع الامن السيبراني وادارة المخاطر وخصوصية وحماية البيانات والامتثال والمراقبه والتدقيق والتوافق الاستراتيجي عبارة عن (Focus Areas) ذات اهمية واولوية عليا.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) والعناصر Components

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من إستخدام المعلومات والإستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادىء الرئيسية لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

1. تلبية إحتياجات أصحاب المصالح (Provide Stakeholder Value) :

أن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

2. أسلوب شمولي (Holistic Approach):

يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

3. نظام حاكمية حيوي (Dynamic Governance System) :

يتمتع نظام الحاكمية لدى البنك بأنه نظام حيوي وقابل للتغيير .

4. تلبية إحتياجات المؤسسة (Tailored to the enterprise needs) :

إن نظام الحاكمية لدى البنك مصمم لتلبية احتياجات المؤسسة من خلال تحديد الأولويات.

5. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):

يعنى مجلس الادارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والادارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الادارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الادارة التنفيذية الاخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الادارة وذلك لتحقيق اهداف البنك الإستراتيجية.

6. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-end):

بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

ثانياً: العناصر Components:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة عناصر (7 Components) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل(Principles, Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة الى ارشادات عملية للإدارة اليومية.
2. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.
3. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).
4. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture, Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.
5. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.
6. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services, Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهل تقديم الخدمات.
7. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People, Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح إكتمال جميع الأنشطة وإتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات و (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات وتعليمات المعيار لغايات الإلتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً : عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الاطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Cobit) من نطاقين عمليات رئيسيين هما:

1. نطاق عمليات مجلس الادارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة اطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات ، وتحقيق المنافع، وادارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الامثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

2. نطاق عملية الادارة التنفيذية: ويحتوي على اربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor،والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار اسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي :
   - المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم باجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الإستثمارية.
   - البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر اجراء تحليل الأعمال، وادارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الإستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وادارة القدرات.
   - الخدمة وصيانتها ودعمها(DSS): وهي اجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وادارة قاعدة البيانات.
   - المراقبة والتقييم والتقدير(MEA): وتمثل اجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق ادوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً : مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الاجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الاجراءات من خلالها، وهي:

- المستوى (0) الاجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك ان هناك مشكلة يجب معالجتها.
- المستوى (1) الاجراء منفذ (Performed process): هناك أدلة بان البنك ادرك بان المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك اجراءات قياسية، بل ان هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على اساس فردي او على اساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الادارة بشكل عام غير منظم.
- المستوى (2) الاجراء خاضع للادارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع اجراءات مماثلة من قبل مختلف الافراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي او نشر للاجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الافراد ولهذا السبب فان الاخطاء محتملة.
- المستوى (3) الاجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الاجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الاجراءات، لكن من غير المرجح ان يتم كشف الانحرافات.
- المستوى (4) الاجراء القابل للتنبؤ: تعمل الادارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ اجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الاجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والادوات بطريقة محدودة او مجزأة.

- المستوى (5) الاجراء المحسن: في هذا المستوى تم تنقيح الاجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الاخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لاتمتة تدفق العمل، فتوفر الادوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويتناسب مستوى نضوج (Capability Level) النشاطات المتعلقة بأهداف حاكمية تكنولوجيا المعلومات وباقي العناصر الستة Components المرتبطة بها بشكل طردي مع درجة الأهمية والأولوية بحسب نتائج الدراسة الكمية والنوعية، كما ويسعى البنك أن لا يقل مستوى النضوج للنشاطات ذات الأهمية والأولوية عن المستوى (3) (Fully Achieved) بحسب سلم النضوج الوارد في اطار العمل(Cobit)*، ويسعى البنك دائماً للوصول لمستويات أعلى من مستوى النضوج المطلوب.

* يسمح باعتبار ما لايزيد عن (26%) من أهداف الحاكمية والإدارة ضمن اهداف الادارة (بما لا يزيد عن 9 اهداف بحد أقصى من أصل 35 هدف) على انها ذات اهمية واولوية ادنى او مهمله.

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

1. **<u>مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:</u>**

- المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية "ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات"، وعملية "إدارة المخاطر".
- رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دوليا بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.
- اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف

البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling) .
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حدا أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة الترشيحات والمكافأت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.
- يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

2. **<u>لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني:</u>**

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بقرار من مجلس الإدارة مكونه من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

- التأكد من وجود المواءمة والتوافق بين الخطة الإستراتيجية العامة للبنك التجاري الأردني وخطة دائرة تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية بما يضمن تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.
- التأكد من تطبيق خدمات تقنية المعلومات بما يخدم الحد من المخاطر.
- متابعة مؤشرات الأداء ومراقبة تطبيق وتحقيق الإستراتيجية العامة، سير المشاريع، استغلال الموارد والاستفادة منها، ومؤشرات جودة تقديم الخدمات، وبطاقات الأهداف المتوازنة التي تعكس تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التأكد من وجود الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت أنظمة حساسة، معلومات، بنية تكنولوجيا المعلومات التحتية، والموظفين.
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وحوكمة الأمن السيبراني والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الإستثمار (Return On Investment) (ROI)، وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT 2019) (Objectives for Information and related Control Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات التعليمات من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف الموائمة ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف الموائمة واعتبار معطياتها حداً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لأهداف الحاكمية والإدارة والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة، أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 2019) بهذا الخصوص.
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
- الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الإنحرافات.
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.
- الاطلاع على سياسة وبرنامج الأمن السيبراني واعتمادها من مجلس الإدارة والإشراف والتأكد من الإمتثال لسياسة وبرنامج الأمن السيبراني وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني.
- التأكد من إنشاء نظام وآلية لإدارة الخدمات المقدمة من الطرف الثالث بغرض دعم عملية تقديم خدمات البنك.
- تضمن لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني استقلالية وحدة أمن المعلومات وبحيث تتبع إدارياً لدائرة المخاطر وتقوم اللجنة التوجيهية بالإطلاع على محاضر الإجتماع التي تتضمن التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها وحدة أمن المعلومات ورفعها الى اللجنة التوجيهية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني فيما يخص الأمن السيبراني في البنك، والانحرافات المتعلقة بتطبيق سياسة الأمن السيبراني وإجراءاتها، ونتائج تقييم المخاطر السيبرانية، ونتائج تقييم مدى كفاية وكفاءة برنامج وسياسة الأمن السيبراني، والتوصيات والإجراءات والمتطلبات الواجبة التنفيذ، ملخص يستعرض أهم أحداث تهديدات واختراقات الأمن السيبراني خلال فترة التقرير.
- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الاهداف المؤسسية وأهداف الموائمة، بالإضافة لارتباطها بباقي العناصر الستة Components، وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الاقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).
- اعتماد تقرير التدقيق السنوي بتقييم (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها للبنك.
- مراقبة واعتماد مستوى المخاطر السيبرانية بشكل مستمر ومدى قدرة البنك على تحمل المخاطر السيبرانية، وبحيث تكون المخاطر السيبرانية الإجمالية ضمن النطاق المقبول.
- التأكد من توفر برنامج التوعية بالأمن السيبراني بالبنك، وإدراك الآثار القانونية والتنظيمية للمخاطر السيبرانية.
- تخصيص الميزانية والموارد الكافية لتلبية متطلبات الأمن السيبراني.
- الدعم والمشاركة في تقييمات مرونة المخاطر السيبرانية وأي مبادرات متعلقة بالأمن السيبراني.

3. **لجنة التدقيق:**

- تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.
- التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:

1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب أخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework)(ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (ProfessionalandOrganizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الإلتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً الى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating) : قوي (Strong Performance, Rate 1)، ومرضي (Satisfactory Performance, Rate 2)، وعادل (fair Performance, Rate 3)، وحدي (Marginal Performance, Rate 4)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance, Rate 5).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الإعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتمادا على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف(الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمنا الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر-ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيدا تدريجيا في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

5. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي Information Technology Assurance Framework)) (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك بإسناد(Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

1. <u>مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:</u>

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وادارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information) .
- توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2. <u>اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني:</u>

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومسؤول أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة للمدقق العام/بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.

2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف التوافق المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بخصوص الأمور التالية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- أية إنحرافات قد تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.

7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بمحاضر اجتماعاتها أولا بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:

1. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
2. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني والتعميم اللاحق للتعليمات رقم (10/6/984) تاريخ 2019/01/21 الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
3. COBIT 2019 Framework – Introduction and Methodology الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الامريكية.

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

أ- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في الشركة: -

يلتزم البنك التجاري الأردني بتطبيق أحكام قانوني الشركات وهيئة الأوراق المالية وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات الرقابية المعنية، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل.

هذا وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الادارة الحاليين بتاريخ 2020/07/09 ولغاية اربعة سنوات، ويوجد لدى البنك دليل الحوكمة المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها معد ومعتمد وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الاردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الاوراق المالية، ومحدث بما ينسجم مع تعليمات الجهات الرقابية، كما يوجد لدى البنك ميثاق لمجلس الادارة ونظام داخلي خاص والصلاحيات الممنوحة لهم يحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات مجلس الادارة ومسؤولياته، ومواثيق لكافة اللجان المنبثقة عن المجلس وبالشكل الذي يتوافق مع التعليمات، كما تنعقد اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه وفقاً للتعليمات الناظمة.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الاوراق المالية فقد تم اعتماد تقرير الحوكمة والذي يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات هذا التقرير شاملاً البيانات التالية:

ب- اسماء أعضاء مجلس الادارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل: -

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة/ حالي
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي 2004/02/16	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة/ حالي
3	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة 2012/06/28	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور 2020/07/09	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
5	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة 2022/04/18	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد 2019/06/11	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
7	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام 2020/07/09	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي
8	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح 2020/07/09	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي

ج- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل:

الرقم	اسم العضو	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة
1	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الاول 2004/05/10 ويمثلها كل من: سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات --- سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/حالي تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11 --- مستقيل بتاريخ 2023/09/30
2	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ المقعد الثاني 2015/10/25 ويمثلها كل من : سعادة السيد رامي آدم عناز طيطي --- سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة/ حالي تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/08/16 --- مستقيل بتاريخ 2023/07/31
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار 2011/04/20 ويمثلها : سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس ادارة اعتبارا من تاريخ 2018/07/29 واعادة تسميته اعتبارا من تاريخ 2020/07/09

د- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	المدير العام	سيزر هاني عزيز قولاجن
2	نائب المدير العام	علاء "محمد سليم" عبد الغني القحف
3	مساعد مدير عام الائتمان	محمد علي محمد القرعان
4	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع	سليم نايف سليم صوالحه
5	مساعد مدير عام مالية	عبد الله محفوظ ثيودوركشك
6	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات	وائل "محمد يوسف" عارف رابيه
7	المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار	أنس ماهر راضي عايش
8	المدير التنفيذي لدائرة تكنولوجيا المعلومات	انطونيو انطونيوس انطون عبد المسيح *
9	المدير التنفيذي لدائرة المؤسسات المالية	سامي نمر سالم النابلسي
10	مدير الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة	وليد خالد ضيف الله القهيوي
11	مدير دائرة الاتصال المؤسسي	جمال حسين عبطان الرقاد
مدراء الدوائر الرقابية**		
	المسمى الوظيفي	الاسم
1	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	محمود ابراهيم محمود محمود
2	المدقق العام	أجود شرف الدين علي الروسان
3	مدير دائرة المخاطر	ناديا فهد فريد كنعان
مسؤول إدارة علاقات المستثمرين *		
	المسمى الوظيفي	الاسم
-	مسؤول إدارة علاقات المستثمرين	هيثم أمين خليل حموري *

*المدراء من غير الإدارة التنفيذية العليا

** مدراء الدوائر الرقابية

هـ- جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة: -

الرقم	اسم العضو	العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ تاريخ العضوية – 2004/2/16	• عضو مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي تاريخ العضوية – 2004/2/16	• رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. • رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
3	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة تاريخ العضوية – 2012/6/28	• رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتبارا من تاريخ 2022/07/28. • عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتبارا من تاريخ 30/ 2017/04. • عضو مجلس ادارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتبارا من تاريخ 2019/04/01.
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور تاريخ العضوية 2020/07/09	• عضو مجلس ادارة الشركة المتحدة للتأمين اعتبارا من شهر 2022/3. • عضو مجلس ادارة في شركة الأردن الأولى للاستثمار/ الأردن
5	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة تاريخ العضوية 2022/04/18	لا يوجد لديها عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد تاريخ العضوية 2019/6/11	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
7	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام تاريخ العضوية 2020/07/09	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.
8	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح تاريخ العضوية 2020/07/09	لا يوجد لديه عضويات في شركات مساهمة عامة أخرى.

و- ضابط ارتباط الحوكمة في البنك:

السيد محمود ابراهيم محمود محمود / مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والذي يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

ز- اسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة المخاطر والامتثال *، لجنة المخاطر*، لجنة الامتثال*، لجنة التسهيلات،

لجنة تسويات المديونيات **، لجنة التخطيط الإستراتيجي، لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاءلمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

** "تم تعديل اسم اللجنة لتصبح لجنة تسويات المديونيات، واسناد الصلاحيات المتعلقة ببيع العقارات الى الإدارة التنفيذية العليا".

ح- اسماء رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.

الرقم	اسم العضو	الصفة	النبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
1	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة	رئيسة اللجنة	1- شغلت منصب مدير قطاع الأعمال/ نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من عام 2018 ولغاية 2021/07/31. 2- مدير ادارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية /نائب الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الأردني من 1998-2018. 3- شغلت منصب مدير إدارة الخزينة والاستثمار في البنك الاستثماري خلال الفترة (1990 - 1998). 4- عملت في إدارة الخزينة والاستثمار في بنك البتراء خلال الفترة (1985 - 1989). 5- شغلت منصب نائب رئيس هيئة المديرين/ شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2015 حتى تاريخ 2022/03/31. 6- شغلت منصب رئيس مجلس ادارة شركة الأهلي للوساطة المالية 2010 -2015. 7- شغلت منصب عضو هيئة مديري شركة الأهلي للتمويل الأصغر 2001 -2010. 8- تشغل حاليا منصب عضو هيئة مديري شركة المطاحن ومعامل المعكرونة الحديثة (الغزال) ذ.م.م من العام 2004 ولغاية الآن.
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	عضو	1- عمل في وزارة الخارجية. 2- تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية عام 1993. 3- عين نائباً لرئيس الوزراء، وتقلد منصب وزير الشباب والرياضة ومنصب وزير الإعلام عام 1999. 4- أصبح عضو مجلس إدارة بنك الأردن والخليج عام 2002 5- وأعيد انتخابه ليشغل منصب نائباً لرئيس مجلس ادارة البنك التجاري الأردني عام 2004. 6- تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني من عام 2010-2012. 7- عضو في مجلس النواب الأردني اعتبارا من 2020/11/10. 8- شغل منصب نائب رئيس مجلس ادارة شركة سوليدرتي – الاولى للتأمين من عام 2008 حتى عام 2023. 9- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار. 10- رئيس مجلس ادارة بنك الجزيرة السوداني الأردني. 11- رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية. 12- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
3	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	عضو	1- يعمل الدكتور هنري عزام حاليًا أستاذًا في المالية ومديرًا لبرنامج الماجستير في المالية، كلية العليان لإدارة الأعمال (OSB)الجامعة الأمريكية في بيروت منذ يناير 2014. 2- يشغل منصب رئيس مجلس ادارة شركة رسملة للاستثمار (دبي) 3- شغل هنري عزام منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي الأردني خلال الفترة من أغسطس 2012 إلى ديسمبر 2013. 4- شغل منصب الرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مايو 2007 حتى أكتوبر 2010 ، حيث كان يشرف على فريق مكون من 250 موظفًا يعملون في فروع البنك في دبي، أبو ظبي والرياض والدوحة والبحرين والقاهرة والجزائر. 5- كما شغل منصب رئيس مجلس ادارة لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نوفمبر 2010 حتى 31 يوليو 2012 . 6- أسس "شركة أموال إنفست" وعمل رئيساءتنفيذياءلها خلال الفترة (2005 -2006).

				7- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة جورد إنفست (2001-2004) . 8- شغل منصب رئيس مجلس إدارة "بورصة دبي العالمية" خلال الفترة (2001 -2004). 9- شغل منصب رئيس مجلس ادارة شركة موبايلكم (عمان) خلال الفترة (1998-2003). 10- شغل هنري عزام العضو المنتدب لمجموعة الشرق الأوسط للاستثمار، عمان خلال الفترة (1998-2001)، 11- شغل منصب مساعد المدير العام وكبير الاقتصاديين في "البنك الأهلي التجاري السعودي" ، جدة المملكة العربية السعودية (1990- 1998) . 12- شغل منصب نائب الرئيس وكبير الاقتصاديين في بنك الخليج الدولي، البحرين (1983-1990). 13- شغل منصب عضو مجلس ادارة في البنك العربي الأردني للاستثمار كعضو مستقل-2017. 14- شغل منصب عضو مجلس ادارة مستقل في كل من شركة إقبال للاستثمار (عمان) ، بنك الاستثمار العربي الأردني (عمان) ، الخطوط الجوية الملكية الأردنية (عمان) ، 15- مجموعة نقل (عمان) ، أرامكس (دبي) ، ماجد الفطيم (دبي) ، أرابتك (دبي)، شغل منصب عضو في المجلس الاستشاري لسوق الأسهم السعودية (تداول).
4	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح	عضو	1- يعمل حاليا رئيس مجلس ادارة شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني ومؤسسها. 2- يعمل حاليا رئيس مجلس ادارة التقنية البريطانية لتطوير الخبرات في حلول الدفع والأمن السيبراني. 3- شغل عدة مناصب كنائب رئيس تنفيذي، ورئيس تقنية المعلومات واستشاري في عدة شركات وبنوك عربية وأجنبية (Accenture, Microsoft, eDATA, AlRajhi Bank, USAID ...). 4- تم اختياره كريادي في منظمة إنديفر الأمريكية Endeavor 2014، وهو عضو منظمة الرياديين الأمريكية (EO) في الأردن. 5- عضو ومؤسس في جمعية الريادة والإبداع الأردني، وفاز بريادي العام 2013 من شركة أرنست أند ينغ E&Y . 6- كما أنه حاصل على جائزة الملكة رانيا للريادة عمان 2012.	
5	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	عضو	1- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ تسعة عشر عام، ويشغل حاليا وظيفة رئيس قسم المحفظة السياحية في مديرية تمويل المشاريع المحفظة السياحية منذ عام 2018 حتى تاريخه. 2- محلل مالي رئيسي في قسم محفظة المساهمات الخاصة – مديرية تمويل المشاريع (2010-2018). 3- محلل مالي في قسم الدراسات والتحليل المالي - مديرية تمويل المشاريع (2008 - 2010). 4- متداول في مديرية الخزينة (2005 - 2008). 5- شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة في الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (اعتبارا من تاريخ 2021/08/16 حتى تاريخ 2023/10/01) 6- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية (اعتبارا من تاريخ 2020/09/16 حتى تاريخ 2021/08/15). 7- شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة سرايا العقبة للتطوير العقاري (اعتبارا من تاريخ 2017/04/23 حتى تاريخ 2020/09/15) . 8- شغل منصب رئيس هيئة المديرين في شركة الضمان لخدمات النقل الفندقي (اعتبارا من تاريخ 2016/10/10 حتى تاريخ 2017/04/22)
6	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة حتى تاريخ 2023/07/31	عضو	1- عمل السيد شريف الرواشدة كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (1981-1987). 2- شغل منصب مدير القروض في بنك المشرق- الإمارات العربية المتحدة (1987-1988). 3- عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي / البنك السعودي للاستثمار – الرياض / السعودية منذ عام 1988 ولغاية 2010. 4- رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتبارا من تاريخ 2022/07/28. 5- رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام 2006 حتى تاريخ 19/04/01 6- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2016 حتى تاريخ 2020/07/01. 7- رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية (2012 – 2015). 8- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام 2012 ولغاية 6/2016.	

			9- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين اعتبارا من 2020/07/29 حتى تاريخ 2022/07/28. 10- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار اعتبارا من تاريخ 2019/04/01. 11- عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام 2002 ولغاية 2014/4. 12- عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) اعتبارا من تاريخ 2017/04/30. 13- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر 4/2012 ولغاية 2014/4.
7	سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال حتى تاريخ 2023/07/31	عضو	1- يعمل حاليا رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق اموال الضمان الاجتماعي اعتبارا من تاريخ 2020/07/01 ولغاية الآن. 2- عمل رئيس قسم المخاطر الاستثمارية في صندوق الاستثمار اعتبارا من كانون ثاني 2019 ولغاية تاريخ 2020/06/30. 3- عمل رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الاستثمار اعتبارا من أيار 2006 ولغاية تاريخ 2018/12/31. 4- ومحاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي (CPA) وشهادة المحاسب الإداري (CMA).
8	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش من تاريخ 2023/07/31 حتى تاريخ 2023/09/30	عضو	1- انضم الى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي كمدقق داخلي عام 2005، ويشغل حاليا وظيفة مدير وحدة التدقيق الداخلي. 2- عمل موظفا " في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الأعوام (2002-2005) 3- عمل محاسبا في شركة مستودع أدوية الصباغ خلال العام 2005. 4- عمل كضابط تطبيقات مالية في شركة هيوستن ليمتد في عمان عام 2001. 5- محاضراً في عدد من الشهادات المهنية (JCPA، CPA، ACCA ، CMA ، CIA) بالإضافة الى عدد من المواضيع المتعلقة بالتدقيق الداخلي، ومكافحة غسل الأموال والاحتيال، والرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية.

ط. اسم رئيس واعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة المؤسسية، ولجنة ادارة المخاطر

- **لجنة الترشيحات والمكافآت**

اسم العضو	الصفة
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	رئيس اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31 عضو اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31
سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31 رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	عضو
سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة	عضو
سعادة السيد رامي آدم عناز طيطي	عضو اللجنة: تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني:2023/08/16
سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال	عضو اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31

- **لجنة الحوكمة المؤسسية**

اسم العضو	الصفة
سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح	رئيس اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31 عضو اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31
سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	عضو
سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة	عضو
سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31
سعادة السيد أسامة عمر علي حمد	رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31

- **لجنة المخاطر والامتثال حتى تاريخ 2023/07/31**

اسم العضو	**الصفة**
سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة	**رئيس اللجنة**
سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"	**عضو**
سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	**عضو**
سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح ابوغوش	**عضو**

- **لجنة المخاطر اعتبارا من تاريخ 2023/07/31**

اسم العضو	**الصفة**
سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	**رئيس اللجنة**
سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة	**عضو**
سعادة السيد عبد النورنايف عبد النورعبد النور	**عضو**

- **لجنة الامتثال اعتبارا من تاريخ 2023/07/31**

اسم العضو	**الصفة**
سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة	**رئيس اللجنة**
سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"	**عضو**
سعادة السيد أسامة عمرعلي حمد	**عضو**

*** "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".**

ي- عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة 2023 مع بيان عدد الحاضرين:

1- لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (8) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/02/09	الاجتماع الثاني 2023/03/06	الاجتماع الثالث 2023/04/25	الاجتماع الرابع 2023/05/28	الاجتماع الخامس 2023/07/30	الاجتماع السادس 2023/08/09	الاجتماع السابع 2023/10/29	الاجتماع الثامن 2023/12/21
1	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة رئيسة اللجنة	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو اللجنة تم تسميته بتاريخ 2023/10/1تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	-	-	-	-	-	-	حاضر	حاضر
6	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
7	سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
8	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش اعتبارا من تاريخ 2023/07/31 حتى تاريخ 2023/09/30	-	-	-	-	-	حاضر	-	-

2- لجنة الترشيحات والمكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة (6) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/03/06	الاجتماع الثاني 2023/06/12	الاجتماع الثالث 2023/07/11	الاجتماع الرابع 2023/08/07	الاجتماع الخامس 2023/09/11	الاجتماع السادس 2023/12/21
1	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد رئيس اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
3	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت
5	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
	سعادة السيد رامي آدم طيطي عضو اللجنة: تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني:2023/08/16	-	-	-	-	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-

3- لجنة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة (3) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/04/04	الاجتماع الثاني 2023/08/17	الاجتماع الثالث 2023/12/21
1	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح رئيس اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ عضو	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضرت	حضرت	حضرت
4	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	حاضر	حاضر
5	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	-	-
6	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد رئيس اللجنة حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	--	--

4- لجنة المخاطر والامتثال *

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر والامتثال خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/01/31	الاجتماع الثاني 2023/04/26	الاجتماع الثالث 2023/06/25	الاجتماع الرابع 2023/07/31
1	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبد الفتاح أبو غوش عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر

* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

5- لجنة المخاطر*

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/09/03	الاجتماع الثاني 2023/11/06
1	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حاضر	حاضر

* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاء لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

6- لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (1) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/12/07
1	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة رئيس اللجنة	حاضر
2	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر
3	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو	حاضر

* "تم تعديل تشكيل اللجان وفقاً لمتطلبات تعليمات الحوكمة رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وفصل مهام لجنة المخاطر والامتثال، وتشكيل لجنتين (لجنة المخاطر، لجنة الامتثال)".

7- لجنة التسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة التسهيلات خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/02/09	الاجتماع الثاني 2023/07/31
1	سعادة السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر
3	سعادة السيد أسامة عمر علي حمد عضو	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد فادي عبدالوهاب عبدالفتاح ابوغوش عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر
6	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر
7	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-
8	سعادة السيد رامي آدم طيطي عضو اللجنة: تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني:2023/08/16	-	-

8- لجنة تسويات المديونيات والعقارات*

بلغ عدد اجتماعات لجنة تسويات المديونيات والعقارات خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/01/24	الاجتماع الثاني 2023/06/25
1	معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة السيد عبد النورنايف عبد النورعبد النور عضو	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر

* "تم تعديل اسم اللجنة لتصبح لجنة تسويات المديونيات ، واسناد الصلاحيات المتعلقة ببيع العقارات الى الإدارة التنفيذية العليا".

9- لجنة التخطيط الإستراتيجي

بلغ عدد اجتماعات لجنة التخطيط الإستراتيجي خلال السنة (2) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:-

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/06/04	الاجتماع الثاني 2023/09/06
1	سعادة السيد عبد النورنايف عبد النورعبد النور رئيس اللجنة	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو	حاضر	حاضر
3	سعادة الدكتورهنري توفيق ابراهيم عزام عضو	حاضر	حاضر
4	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح عضو حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	-
5	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو	حضرت	حضرت
6	سعادة السيد فادي عبد الوهاب عبدالفتاح ابوغوش عضو حتى تاريخ 2023/09/30	حاضر	حاضر
7	سعادة السيد يحيى محمد عشب عبيدات عضو اللجنة تم تسميته بتاريخ 2023/10/01تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	-	-

10- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

بلغ عدد اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني خلال السنة (4) اجتماعات وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/03/22	الاجتماع الثاني 2023/07/10	الاجتماع الثالث 2023/10/25	الاجتماع الرابع 2023/12/05
1	سعادة المهندس ناصر حسين محمد صالح رئيس اللجنة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور عضو	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة الدكتور هنري توفيق ابراهيم عزام عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	حاضر	حاضر
5	سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني" عضو اللجنة اعتبارا من تاريخ 2023/07/31	-	-	حاضر	حاضر

ك- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة

قامت لجنة التدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي (1) اجتماع خلال السنة وذلك دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا او من يمثلها.

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة (10) اجتماعات خلال السنة 2023 وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع: -

	الاسم	الاجتماع الأول 2023/01/05	الاجتماع الثاني 2023/02/09	الاجتماع الثالث 2023/03/27	الاجتماع الرابع 2023/04/13	الاجتماع الخامس 2023/04/25	الاجتماع السادس 2023/06/20	الاجتماع السابع 2023/07/31	الاجتماع الثامن 2023/09/14	الاجتماع التاسع 2023/10/30	الاجتماع العاشر 2023/12/28
1	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
2	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
3	شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد صالح الكيلاني	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
4	سعادة السيد أسامة حمد عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
5	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد فادي أبوغوش حتى تاريخ 2023/09/30	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	-	-

6	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها : سعادة السيد يحيى عبيدات تم تسميته بتاريخ 2023/10/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني: 2023/10/11	-	-	-	-	-	-	-	-	حاضر	حاضر
7	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد مؤنس عبدالعال حتى تاريخ 2023/07/31	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	-	-	-
8	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة يمثلها: سعادة السيد رامي طيطي تم تسميته بتاريخ 2023/08/01 تاريخ عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني:	-	-	-	-	-	-	-	حاضر	حاضر	حاضر

	2023/08/16										
9	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
10	سعادة الدكتور هنري عزام عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
11	سعادة السيد ناصر صالح عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	لم يحضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
12	سعادة السيد عبد النور عبد النور عضو مجلس الإدارة	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر
13	سعادة الآنسة لينا نجيب البخيت الدبابنة عضو مجلس الإدارة	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت	حضرت

رئيس مجلس الإدارة

ميشيل الصايغ

عناوين الفروع

فروع الأردن				
ت	اسم الفرع	العنوان	رقم الهاتف	رقم الفاكس
1	الادارة العامة	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5203000	06 - 5664110
2	الفرع الرئيسي	البيادر- شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	06 - 5203086
3	الشميساني	عمان - ش الثقافة - بناية CSC	06 - 5209000	06 - 5621878
4	جبل عمان	جبل عمان - شارع الأمير محمد - بناية شركة التأمين الاردنية المساهمة العامة المحدودة	06 -5209000	06 - 5621968
5	المجمع التجاري	مجمع بنك الاسكان - شارع الملكة نور	06 - 5209000	06 - 5683657
6	جبل الحسين	جبل الحسين - شارع جمال الدين الافغاني	06 - 5209000	06 - 4639519
7	العبدلي اكسبرس	العبدلي الجديد - شارع الشيخ رفيق الحريري	06 - 5209000	06 - 5104797
8	الاذاعة والتلفزيون	شارع الصخرة المشرفة – عند التقاطع مع شارع الامير الحسن - مجمع سند ماضي التجاري - سند (2)	06 - 5209000	06 - 4784692
9	ماركا	ماركا - شارع الملك عبد الله الأول	06 - 5209000	06 - 4883665
10	الجبيهة	الجبيهة - شارع ياجوز- بالقرب من السيفوي	06 - 5209000	06 - 5356890
11	الفحيص	الفحيص - شارع الحجاز	06 - 5209000	06 - 4720520
12	شارع وصفي التل	عمان - شارع وصفي التل - عمارة ابراج المهنية	06-5209000	06 - 5525676
13	الهاشمي الشمالي	عمان - شارع البطحاء	06 - 5209000	06 -5057595
14	الزرقاء	الزرقاء - شارع السعادة	06 - 5209000	05 - 3993290
15	مأدبا	مادبا - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3246931
16	الكرك	الكرك - شارع الاستقلال (شارع طريق عمان الرئيسي) - حي الورود - اشارة الثنية - بجانب محطة الحجازين	06 - 5209000	03 - 2386967
17	العقبة	الوحدات الشرقية - شارع ابن رشد	06 - 5209000	03 - 2014166
18	السلط	السلط - شارع الميدان	06 - 5209000	05 - 3551561
19	معدي	الأغوار- دير علا - الشارع الرئيسي	06-5209000	05 - 3571761
20	إربد	اربد – منطقة الروضة – شارع عمر المختار (ش الثلاثين)	06 - 5209000	02 - 7259407
21	الحي الشرق اكسبرس	إربد - الحي الشرقي - شارع الهاشمي	06 - 5209000	02 - 7251761
22	الرمثا	الرمثا - مبنى البلدية - شارع الوحدة العربية	06 - 5209000	02 - 7381857
23	المفرق	المفرق - الحي الشرقي - شارع خالد أبو سماقة	06 - 5209000	02 - 6236679
24	لرصيفة	الزرقاء - الرصيفة - الجبل الشمالي - شارع الملك عبد الله الثاني	06 - 5209000	05 - 3751677
25	ضاحية الياسمين	عمان - ضاحية الياسمين - شارع الامير هاشم بن الحسين	06 - 5209000	06 - 4393956
26	ضاحية النخيل اكسبرس	عمان - ضاحية النخيل - شارع علي سالم اللحيوات	06 - 5209000	06 - 5712596
27	المدينة الرياضية	عمان - منطقة المدينة الرياضية - شارع الشهيد	06 - 5209000	06 - 5154170
28	ام اذينة	عمان - شارع مكة - بناية الثوابت	06 - 5209000	06 - 5527439
29	ابوالسوس اكسبرس	عمان - وادي السير - ابوالسوس- شارع الصناعة	06 - 5209000	06 - 5811231
30	مرج الحمام	عمان - مرج الحمام - شارع محمد سعيد العبادي - بناية رقم 89	06 - 5209000	06 -5716340
31	طبربور اكسبرس	عمان - طبربور- شارع طبربور- مجمع ليمار	06 - 5209000	06-5065404
32	عبدون اكسبرس	عمان - عبدون - شارع محمد علي جناح - مقابل مبنى الملكية الاردنية	06 - 5209000	06-5920104
33	شفا بدران اكسبرس	عمان - شفا بدران - شارع العرب - مقابل البوابة الرئيسية لـ جامعة العلوم التطبيقية - بناية ابراج الشويخ للاسكان	06 - 5209000	06 -5233834
34	الزرقاء الجديدة اكسبرس	الزرقاء - الزرقاء الجديدة - شارع الكرامة - بناية رقم 77	06 - 5209000	05-3850474
35	الحي الجنوبي اكسبرس	اربد - الحي لجنوبي - ضاحية الحسين - منطقة الرابية - شارع الامير محمد - بناية رقم 2	06 - 5209000	02 -7101445
36	جامعة ابن سينا اكسبرس	عمان - القسطل - شارع مطار الملكة علياء - جامعة ابن سينا للعلوم الطبية - مبنى القبول والتسجيل	06 - 5209000	-